



جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم أصول الدين

رسالة ماجستير في أصول الدين بعنوان :

منهج الشيخين في الرواية عن عبد العزيز بن أبي حازم

دراسة تطبيقية

**Al-Shaykhan`s Methodology in Transferring Abd Alaziz Ibn Abi**

**Hazim Hadith**

**An Empirical Study**

إعداد الطالب :

مأمون محمد حاكم الدحيّم

2013186007

إشراف :

أ.د. محمد عبد الرحمن طوالبه

1437 هـ / 2015م

منهج الشيخين في الرواية عن عبد العزيز بن أبي حازم/ دراسة تطبيقية

Al-Shaykhan's Methodology in Transferring Abd Alaziz Ibn Abi

Hazim Hadith

An Empirical Study

إعداد الطالب : مأمون محمد حاكم الدحيم

بكالوريوس : الفقه وأصوله، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م

قُدِّمَتْ هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في تخصص (أصول الدين)، جامعة

اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠١٥م-٢٠١٦م

وافق عليها :

أ.د. محمد عبد الرحمن طوالبه ..... مشرفاً ورئيساً

أستاذ الحديث - جامعة اليرموك

د. محمد مصلح الزعبي ..... عضو

أستاذ المشارك في الحديث - جامعة اليرموك

د. سعيد محمد بوعنة ..... عضو

أستاذ مساعد في الحديث - جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة : ٢٠١٥/١٢/٣١م

ب

ب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

إلى ..

أمي وأبي

إلى ..

أساتذتي وأحبتي

إلى ..

كلية الشريعة في جامعة اليرموك

أهدي

عملي المتواضع

راجياً من المولى القدير

أن يكون مساهمةً لخدمة السنة النبوية

وأن يُقدّم شيئاً للعلم وأهله

إنّه وليّ ذلك والقادر عليه

## الشكر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أمّا بعد :

فإتني أشكر الله تعالى أولاً وأخراً على فضله وكرمه ومعونته لي بإتمام هذه الدراسة، كما وأتوجهُ بخالصِ شكري وتقديري إلى أستاذي (أ. د. محمد طوالبه) على ما بذله من جهوده المشكورة وتوجيهاته المستمرة طيلة فترة الدراسة، كما وأتوجهُ بخالصِ شكري وعرفاني إلى أستاذي ( د.محمد مصلح الزعبي، د.سعيد محمد بواعنة) على تكرمهما وتشريفهما لي بالمناقشة لهذه الأطروحة العلمية وإثرائها بالملاحظات القيمة، كما وأتوجهُ بجزيل شكري ومحبتّي إلى كلية الشريعة – جامعة اليرموك ممثلة بجميع أساتذتها، والتي كان لها أكبر الأثر في مسيرتي العلمية، راجياً من المولى القدير أن يبقيها منارة لكلّ مرید للعلم .

والحمد لله ربّ العالمين

## قائمة المحتويات :

د	الإهداء
هـ	الشكر
ز	قائمة المحتويات
ح	الملخص باللغة العربية
ط	مقدمة - أسباب الدراسة - مشكلة الدراسة - أهداف الدراسة - أهمية الدراسة - مصطلحات الدراسة - الدراسات السابقة - حدود الدراسة - منهج الدراسة - خطة الدراسة
1	فصل تمهيدي : ترجمة عبد العزيز بن أبي حازم
2	المطلب الأول : اسمه وكنيته ومولده وأصله
5	المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه وطبقته في الرواة
9	المطلب الثالث : نشأته وتربيته ومكانته العلمية ووفاته
15	الفصل الأول : أقوال أهل الجرح والتعديل في عبد العزيز بن أبي حازم
16	المبحث الأول : مَنْ وثَّقَ ابنَ أبي حازمٍ من النُّقَّادِ
24	المبحث الثاني : من جرَّحَ ابنَ أبي حازمٍ من النُّقَّادِ
31	المبحث الثالث : مَنْ نُقِلَ عَنْهُ مِنَ النُّقَّادِ توثيقُ ابنِ أبي حازمٍ وتجريحه
44	الفصل الثاني : منهج البخاري في التَّخريجِ لعبدِ العزيزِ بنِ أبي حازمٍ
45	المبحث الأول : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ متابعاً بصورةِ الإقرانِ أو التَّحويلِ
45	المطلب الأول : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ متابعاً بصورةِ الإقرانِ
54	المطلب الثاني : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ متابعاً بصورةِ التَّحويلِ

55	المبحثُ الثاني : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً
55	المطلبُ الأوَّلُ : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً تامَّةً
80	المطلبُ الثاني : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً قاصرةً
88	المبحثُ الثالثُ : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ في الأصولِ
92	تعاملُ البخاريِّ مع الانتقاداتِ الموجهةِ إلى ابنِ أبي حازمٍ
94	الفصل الثالث : منهجُ مسلمٍ في التَّخريجِ لعبدِ العزيزِ بنِ أبي حازمٍ
95	المبحثُ الأوَّلُ : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً بصورةِ الإقرانِ أو التَّحويلِ
95	المطلبُ الأوَّلُ : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً بصورةِ الإقرانِ والتَّحويلِ معًا
96	المطلبُ الثاني : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً بصورةِ الإقرانِ
99	المطلبُ الثالثُ : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً بصورةِ التَّحويلِ
105	المبحثُ الثاني : إخراجُ مسلمٍ ابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً
105	المطلبُ الأوَّلُ : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً تامَّةً
112	المطلبُ الثاني : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً قاصرةً
115	المبحثُ الثالثُ : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ في الأصولِ
120	تعاملُ مسلمٍ مع الانتقاداتِ المُوجهةِ إلى ابنِ أبي حازمٍ
122	نتائجُ الدِّراسةِ
124	توصياتُ الدِّراسةِ
125	فهرسُ الأحاديثِ الشَّريفةِ
127	قائمةُ المصادرِ والمراجعِ
134	المُلخَصُ باللُّغةِ الإنجليزيَّةِ

## المُلخَص

الدحيّمْ، مأمون محمد . منهجُ الشيخينِ في الروايةِ عن عبد العزيزِ بنِ أبي حازمٍ، دراسةٌ تطبيقيةٌ . رسالة ماجستير بجامعة اليرموك . 2015م . المشرفُ : أ.د. محمد عبد الرحمن طوالبه .

هدفتُ هذه الدّراسةُ إلى دراسةِ ومناقشةِ أقوالِ أهلِ الجرحِ والتّعديلِ في الراويِ عبدِ العزيزِ بنِ أبي حازمٍ باعتباره أحدَ الرّواةِ المتكلّمِ فيهم في الصّحيحين، ودراسةِ منهجِ الشيخينِ في التّخريجِ لمروياته وفوائده، وقد خلصتُ إلى عدّة نتائجٍ من أبرزها : أنّ أغلبَ العلماءِ على توثيقِ ابنِ أبي حازمٍ توثيقاً يعادلُ درجةَ الصّدوقِ، وأنّ ما جُرِحَ فيه : إمّا أن يكونَ جرحاً خاصّاً في أمورٍ مخصوصةٍ وإمّا أن يكونَ جرحاً غيرَ قادحٍ أو لا يعدُّ جرحاً، وقد تجنّبَ الشيخانِ ما جُرِحَ فيه جرحاً قادحاً، وخرّجاً له المتابعاتِ فقط ، باستثناءِ حديثينِ عندَ البخاريِّ لم يخرّجَ لهما متابعه، وكانَ لأحدهما متابعهٌ وللآخرِ شاهدٌ خارجَ الصّحيحِ، وباستثناءِ خمسةِ أحاديثٍ عندَ مسلمٍ لم يخرّجَ لها متابعهٌ وأخرجَ لثلاثةٍ منها شواهدٌ، وكانَ لتلكِ الأحاديثِ الخمسةِ جميعها متابعاتٌ خارجَ الصّحيحِ، ممّا يدلُّ على أنّ الشيخينِ لم يخرّجاً لابنِ أبي حازمٍ ما تفرّدَ فيه، وقد كانَ لتخريجهما مروياته فوائدٌ تتعلّقُ بالإسنادِ-ومن أهمّها طلبُ علوِّ الإسنادِ-، وفوائدٌ تتعلّقُ بالمتنِ - ومن أهمّها زيادةُ المتنِ - ، وخرجتُ الدّراسةُ بعدّةِ توصياتٍ، كانَ من أهمّها عملُ دراساتٍ حولَ ما يتعلّقُ بحكمِ زياداتِ الرّواةِ المتكلّمِ فيهم في الصّحيحين .

الكلمات المفتاحيةُ : ابنُ أبي حازمٍ، الشيخينِ، التّخريجُ

## المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ،  
ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أما بعد :

فتعدُّ السنَّة النبويَّة الشريفة مصدرًا أساسيًا من مصادر التشريع الإسلاميّ، ولا تقلُّ أهميَّتها من  
هذه الناحية عن القرآن الكريم ، وقد جلى رب العالمين هذه الأهميَّة في كتابه الكريم، حيث يقول  
تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4)﴾ {النجم : 3-4}، "فصح لنا بذلك أن  
الوحي ينقسم من الله - عزَّ وجلَّ - إلى رسوله - صلى الله عليه وسلم - على قسمين: أحدهما :  
وحيٌّ مثلُ مؤلَّفٍ تأليفًا معجزُ النظام وهو القرآن الكريم، والثاني : وحيٌّ مروِّيٌ منقولٌ غيرُ مؤلَّفٍ  
ولا معجزُ النظام ولا مثلُ لکنه مقروء، وهو الخبرُ الواردُ عن رسولِ الله" (١) .

وكان من أهمِّ الكتب التي اعتنت بجمع صحيح السنَّة النبويَّة الشريفة الصحيحان، وقد حظي  
بقبولٍ واستحسانٍ عند علماء المسلمين بشكلٍ عامٍّ وعند علماء الحديث بشكلٍ خاصٍّ، واعتنوا فيهما  
- قديمًا وحديثًا - اعتناءً لا مثيلَ له، إلا ما كان من عنايتهم في القرآن الكريم، ومما يدلُّ على ذلك  
ما نقله عددٌ من العلماء من اتفاق المُحدِّثين على صحَّة جميع ما في هذين الكتابين" (٢) .  
وقد أخرج الشيخان في كتابيَّهما عن بعضِ الرواة المتكلم فيهم، وكان لهما طريقة متقنة في انتقاء  
مروياتهم، وقد بلغ عددُ هؤلاء الرواة : (مائتين وأربعين راويًا) (٣)، فكان صنيعهم في ذلك

---

(١) يُنظر : (ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت - لبنان، دار الآفاق الجديدة، ط1، 1403هـ -  
1983م، 96/1) .

(٢) يُنظر : (ملاّ خاطر، خليل إبراهيم، مكانة الصحيحين، القاهرة - مصر، المطبعة العربية الحديثة، ط1، 1402هـ -  
1982م، 45) .

(٣) يُنظر : (السيوطي، عبد الرحمن، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الرياض - السعودية، مكتبة الكوثر، ط2،  
1415هـ، 97/1) .

مدخلًا للطعن عليهما قديمًا وحديثًا .

ولما كثرت في الآونة الأخيرة الطعونات على الصحيحين، ولما لها من آثار سيئة وعواقب وخيمة على المسلمين بتشكيكهم في سنة النبي -صلى الله عليهم وسلم-، ولقلة الرسائل العلمية التطبيقية عن منهج الشيخين في تخريجها للرواة المتكلم فيهم والمجلية عن فوائده، جاءت فكرة اختيار موضوع الدراسة .

### أسباب اختيار الموضوع :

لقد وقع اختياري من بين الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين على الراوي : (عبد العزيز بن أبي حازم)، وذلك للأسباب الآتية :

الأول : أن ابن أبي حازم من الرواة المتكلم فيهم، وقد ذكره ابن حجر في سياق أسماء الرواة الذين طعن على البخاري في التخريج لهم (١) .

الثاني : إمكانية عمل الدراسة على جميع أحاديث ابن أبي حازم في الصحيحين، مما سيعطي صورة دقيقة لمنهج الشيخين في تخريج مروياته، وذلك لأن الاستقراء سيكون كاملاً لمروياته .

الثالث : المكانة الفقهية الكبيرة التي حظي بها ابن أبي حازم، مما سيضيف معرفة جديدة من خلال التعرف على مدى استفادة الشيخين من فقهه .

### مشكلة الدراسة :

تأتي هذه الدراسة لتجيب عن الأسئلة الآتية :

1. ما هو حال ابن أبي حازم عند أهل الجرح والتعديل ؟
2. هل جرح ابن أبي حازم بما هو قادح ؟
3. هل أخرج الشيخان لابن أبي حازم لما هو قادح في روايته ؟

(١) يُنظر: (ابن حجر، أحمد بن علي، هدي الساري، بيروت - لبنان، دار المعرفة، 1379هـ، 420) .

4. كيف أخرج الشيخان لابن أبي حازم؟

5. ما فوائد تخريج الشيخين لمرويات ابن أبي حازم؟

#### أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يأتي :

1. بيان الزجاج من حال ابن أبي حازم عند أهل الجرح والتعديل .

2. تفصيل منهج الشيخين في التخرج لابن أبي حازم .

3. إبراز فوائد تخريج الشيخين لابن أبي حازم .

#### أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي :

1. تساهم في إبراز منهج الشيخين في التعامل مع مرويات الرواة المتكلم فيهم، وتعزيز الثقة

بمنهجيهما، باعتبار أن هذه الدراسة نموذج تطبيقي .

2. تساهم في الدفاع عن الصحيحين، نظراً لكثرة الطعونات عليهما في الآونة الأخيرة .

3. تساهم في تنمية المعرفة العلمية لطالب الحديث في التعامل مع أقوال أهل الجرح والتعديل

في الرواة المتكلم فيهم، باعتبار أن هذه الدراسة نموذج تطبيقي .

#### الدراسات السابقة :

في حدود اطلاعي من خلال البحث في المكتبات الرقمية لعدد من الجامعات محلياً وإقليمياً لم

أقف على دراسة مستقلة حول منهج الشيخين في التخرج لابن أبي حازم، إلا ما وجدته في

الدراسة : (مرتبة الصدوق عند ابن حجر، دراسة تطبيقية على صحيح البخاري)<sup>(١)</sup>، فإنها تلتقي مع

(١) (اقطيفان، منير فريج، مرتبة الصدوق عند ابن حجر، دراسة تطبيقية على صحيح البخاري، رسالة ماجستي-كلية

أصول الدين - قسم الحديث الشريف وعلومه - الجامعة الإسلامية - غزة، 1429هـ - 2009 م) .

دراستي في تعرّضها لترجمة مختصرة لابن أبي حازم، ولكنها تفتقر عن دراستي بما يأتي :

أولاً : أن موضوعها يدور حول التعرف على مفهوم الصدوق عند ابن حجر، بينما موضوع

دراستي يدور حول منهج الشيخين في التّخريج للرواة المتكلم فيهم في الصحيحين .

ثانياً : أنّها لم تتعرض من خلال دراستها -بشكل مختصر- لأحاديث ابن أبي حازم إلا لثمانية أحاديث من بين واحدٍ وثلاثين حديثاً خرّجها له البخاري، بينما تعرّضت دراستي إلى دراسة جميع أحاديث ابن أبي حازم في الصحيحين - بشكل مفصلٍ - .

**منهجية الدراسة :**

اعتمدت في دراستي على المناهج الآتية :

**المنهج الاستقرائي :**

وذلك فيما يأتي :

1. الاستقراء الكلي لأقوال أهل الجرح والتعديل في حق ابن أبي حازم .
2. الاستقراء الكلي لمرويات ابن أبي حازم في الصحيحين .

**المنهج الوصفي التحليلي :**

وذلك فيما يأتي :

1. الوصف والتحليل لحال ابن أبي حازم عند أهل الجرح والتعديل .
2. الوصف والتحليل لطريقة الشيخين في التّخريج لابن أبي حازم في الصحيحين .

وقد جاءت خطة الدراسة على النحو التالي :

فصل تمهيديّ : ترجمة عبد العزيز بن أبي حازم .

وفيه ما يأتي :

أولاً : اسمه وكنيته ومولده وأصله .

ثانياً : شيوخه وتلاميذه وطبقته في الرواة .

ثالثاً : نشأته وتربيته ومكانته العلمية ووفاته .

الفصل الأول : أقوال أهل الجرح والتعديل في عبد العزيز بن أبي حازم .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مَنْ وثَّقَ ابنَ أبي حازمٍ من النُّقَّادِ .

المبحث الثاني : مَنْ جَرَّحَ ابنَ أبي حازمٍ من النُّقَّادِ .

المبحث الثالث : مَنْ نُقِّلَ عَنْهُ مِنَ النُّقَّادِ توثيقُ ابنِ أبي حازمٍ وتجريحُهُ .

الفصل الثاني : منهج البخاري في التَّخْرِيجِ لعبد العزيز بن أبي حازم

المبحث الأول : إخراج البخاري لابن أبي حازم متابعاً بصورة الإقران أو التَّحوِيلِ .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : إخراج البخاري لابن أبي حازم متابعاً بصورة الإقران .

المطلب الثاني : إخراج البخاري لابن أبي حازم متابعاً بصورة التَّحوِيلِ .

المبحثُ الثاني : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً .

وفيه مطلبان :

المطلبُ الأوَّلُ : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً تامَّةً .

المطلبُ الثاني : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً قاصرةً .

المبحثُ الثالث : إخراجُ البخاريِّ لابنِ أبي حازمٍ في الأصولِ .

الفصل الثالث : منهجُ مسلمٍ في التَّخريجِ لعبدِ العزيزِ بنِ أبي حازمٍ

المبحثُ الأوَّلُ : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً بصورةِ الإقرانِ أو التَّحويلِ .

وفيه ثلاثةُ مطالب :

المطلبُ الأوَّلُ : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً بصورةِ الإقرانِ والتَّحويلِ معًا .

المطلبُ الثاني : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً بصورةِ الإقرانِ .

المطلبُ الثالثُ : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً بصورةِ التَّحويلِ .

المبحثُ الثاني : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً .

وفيه مطلبان :

المطلبُ الأوَّلُ : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً تامَّةً .

المطلبُ الثاني : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ متابعَةً مُستقلَّةً قاصرةً .

المبحثُ الثالث : إخراجُ مسلمٍ لابنِ أبي حازمٍ في الأصولِ .

نتائجُ الدِّراسةِ .

توصياتُ الدِّراسةِ .

## فصلٌ تمهيدِيٌّ :

ترجمةُ عبدِ العزيزِ بنِ أبي حازمٍ

## أولاً : اسمه وكنيته ومولده وأصله

اسمه :

هو: عبدُ العزيزِ بنِ أبي حازمٍ، المدنيُّ، القرشيُّ، المخزوميُّ (١)، وأبوه -أبو حازم- هو : سلمة بن دينار (٢)، واشتهر بلتسبته إلى كنية أبيه لا إلى اسم أبيه، أي : بقولهم : (عبدُ العزيزِ بنُ أبي حازمٍ) وليس : (عبدُ العزيزِ بنُ سلمة) (٣) .

(١) يُنظرُ : (ابن سعد، الطبقات الكبرى، ت : إحسان عباس، بيروت- لبنان، دار صادر، ط1، 1968م، 424/5)(البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحت مراقبة : محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد - الدكن، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، 25/6)(ابن أبي خيثمة، أحمد، التاريخ الكبير - المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة -، السفر الثالث، ت : صلاح بن فتحى هلال، القاهرة - مصر، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1 ، 1427 هـ - 2006 م، 361/2)(ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، بيروت - لبنان/ دار إحياء التراث العربي، حيدر آباد الدكن - الهند/ مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1271 هـ - 1952 م، 382/5)(الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ت : د . أبو لبابة حسين، الرياض - السعودية، الناشر : دار اللواء للنشر والتوزيع، ط1، 1406 هـ - 1986م، 1274/3)(القاضي عياض، عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ت جزء 1: ابن تاويت الطنجي ، 1965 م، ت جزء 2، 3، 4 : عبد القادر الصخراوي، 1966م - 1970 م، جزء 5 : محمد بن شريفة ، جزء 6، 7 ، 8: سعيد أحمد أعراب، 1981م -1983م، المغرب، الناشر : مطبعة فضالة - المحمدية، ط1 ، 9/3 ) (المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت : د. بشار عواد معروف، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400 هـ - 1980م، 120/18)(الذهبي ، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، ت : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1405 هـ / 1985 م، 363/8) .

(٢) هو : الأعرجُ، الأقرزُ، التمار، المدنيُّ، القاصُّ، مولى الأسود بن سفيان، ثقةٌ عابد، من الخامسة، مات في خلافة المنصور، ع .(تقريب التهذيب ، 247)، وانظر ترجمته : (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 159/4) (التعديل والتجريح للباقي، 1127/3)(تهذيب الكمال للمزي، 11 /272)(سير أعلام النبلاء للذهبي، 96/6) .

(٣) تبين ذلك لي من خلال نظري واستقراني لمروياته في كتب السنَّة وتبَّعي ترجمته في كتب التراجم .

## كنيته :

يُكْنَى ابنُ أبي حازم بأبي تمامٍ، وممَّن أشارَ إلى هذه الكُنيَةِ ابنُ سَعْدٍ (١)، وتبعه على ذلك البخاريُّ (٢)، وابنُ أبي حاتمٍ (٣)، واعتمدها له المؤلفون في الأسماءِ والكُنى، ومنهم : مسلمٌ (٤)، وأبو أحمدَ الحاكمِ (٥)، ومحمدُ بنُ إسحاقَ بنِ منده (٦)، والذهبيُّ (٧) .

يجدُرُ التنبيهُ إلى أنَّه جاءتْ كنىُّ أخرى لابنِ أبي حازمٍ وضعفها يغلبُ عليها، ومن هذه الكُنى (أبو ثمامة)، وقد جاءتْ هذه الكُنيةُ في التاريخِ الكبيرِ عند البخاريِّ (٨)، وقد أشارَ محققُ الكتابِ إلى احتمالِيَّةِ أن تكونَ خطأً من النَّاسخِ، خاصَّةً وأنَّ ترجمةَ ابنِ أبي حازمٍ قد تكررَت مرَّتانِ في الكتابِ، وكُنيَ في الأولى (أبا ثمامة) وكُنيَ في الثَّانيةِ (أبا تمامٍ) (٩)، قلتُ : ومن المحتملِ أن تكونَ تصحيفاً عن أبي تمامٍ، للتقاربِ بينهما .

(١) يُنظَرُ : (الطبقات الكبرى لابن سعد، 424/5) .

(٢) يُنظَرُ : (التاريخ الكبير للبخاري، 27/6) .

(٣) يُنظَرُ : (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 382/5) .

(٤) يُنظَرُ : (مسلم، مسلم بن الحجاج، الكنى والأسماء، ت : عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، المدينة - السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، ط1، 1404 هـ / 1984م، 162/1) .

(٥) يُنظَرُ : (الحاكم، أبو أحمد، الأسماء والكُنى، ت : يوسف بن محمد الدخيل، المدينة النبوية، دار الغرياء

الأثرية، ط1، 1994 م، 403/2، 231/5).

(٦) يُنظَرُ : (الأصبهاني، محمد بن إسحاق، فتح الباب في الكنى والألقاب، ت: نظر الفاريابي، الرياض-السعودية، مكتبة الكوثر، 1417 هـ -1996م، 174/1).

(٧) يُنظَرُ : (الذهبي، محمد بن أحمد، المقتنى في سرد الكنى، ت : محمد صالح عبد العزيز، المدينة النبوية، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 1408 هـ، 133/1) .

(٨) يُنظَرُ : ( التاريخ الكبير للبخاري، 25/6 ) .

(٩) يُنظَرُ : ( التاريخ الكبير للبخاري ، 25/6، 27/6) .

وقد أشار القاضي عياض إلى كُنْيَةِ أُخْرَى وهي : (أبو عبد الله)، واستبعدَ نسبتَهَا إلى ابنِ أبي حازم، فقالَ : " كَنَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ أَبْلَتَمَامٍ، وَكَنَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيَّ أَبْلَعَبْدِ اللَّهِ، وَالأَوَّلُ أَصْح (١) .

قلتُ : كَأَنَّ مُسْتَدَّ القَاضِي فِي اعْتِمَادِ تِلْكَ الكُنْيَةِ أَنَّ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ كَنَاهُ بِهَا .

وقد أشار القاضي كذلك إلى أن البعض - ولم يُسمِّه - كَنَاهُ بِأبي اليمان، ومالَ إلى أَنَّهَا

تصحيفٌ عن أبي تمام، فقال : " وقال آخر: أبو اليمان، وهو تصحيفٌ من أبي تمام " (٢) .

قلتُ : اِحْتِمَالِيَّةُ التَّصْحِيفِ مُمَكِّنَةٌ، وَلَكِنْ تَبْقَى الكُنْيَةُ الأُولَى : (أبو تمام) هِيَ الأُولَى، لكَثْرَةِ

القائلينَ بِهَا، وَلاَعْتِمَادِهَا مِنْ قِبَلِ العُلَمَاءِ المُهْتَمِّينَ بِالكُنْيِ .

#### مولده :

وُلِدَ سَنَةَ سَبْعَةٍ وَمِائَةٍ مِنَ الهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا ابْنُ سَعْدٍ (٣)، وَأَشَارَ ابْنُ حَبَّانٍ إِلَى

أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَهُوَ ثِنْتَانِ وَثَمَانُونَ سَنَةً (٤)، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ وِلادَتُهُ سَنَةَ (102هـ) .

#### أصله :

يَرْجِعُ أَصْلُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ إِلَى الفُرسِ، وَجَدَّتُهُ مِنْ أَبِيهِ رُومِيَّةً، وَأَبُوهُ مَوْلَى لِبْنِي لَيْثٍ، وَقَدْ أَشَارَ

إِلَى ذَلِكَ مَصْعَبُ الرُّبَيْرِيِّ (٥)، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : "مولى بني أشجع" (٦)، وَقَالَ المِزِيُّ : " وهو وهمٌ،

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، 1/96 .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد، 5/424 .

(٤) الثقات لابن حبان، 7/117، وقد جاء في (مشاهير علماء الأمصار) إلى أنه مات سنة ثمانين وله ثنتان وثمانون

سنة، ولعله سقطت لفظة "أربعة" من هذه النسخة . ينظر : (ابن حبان، محمد، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء

الأقطار، ت : مرزوق علي، المنصورة - مصر، دار الوفاء، ط1، 1411هـ - 1991م، 225).

(٥) (التعديل والتجريح للباقي، 3/1127) .

(٦) (الطبقات الكبرى لابن سعد، 5/424) .

ليس في بني ليثٍ أشجعُ، إنّما فيهم شجع، قال ذلك أبو عليّ الغسانيّ الحافظُ " (١) ، وقال

البخاريُّ : "مولى أسلمَ المدينيّ " (٢) ، وتبعه بذلك ابنُ أبي حاتمٍ (٣)، والقاضي عياض (٤)، وقال

الباجيُّ : "مولى الأسودِ بن سفيانَ" (٥)، وتبعه بذلك المزيُّ (٦) .

يلاحظ الاختلاف بين تلك الأقوال، ولعل الأقرب ما أشار إليه الزبيرى لأنه كان نسابة وتلميذا

لابن أبي حازم (٧)، فهو أعرف به من غيره ، ومن بني شجع لا أشجع كما أشار إليه المزيُّ ،

وبذلك يكون التوافق مع أغلب الأقوال .

### ثانياً : شيوخه وتلاميذه وطبقته في الرواة

#### شيوخه :

روى ابنُ أبي حازمٍ عن عددٍ لا بأسَ به من الشيوخ، وقد سردَ أبو الحجاجِ المزيُّ ثمانية عشرَ

منهم (٨) ، وأخرجَ الشَّيْخَانِ لأربعةٍ فقط منهم من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ .

وفيما يأتي شيوخُ ابنِ أبي حازمٍ الذين أخرجَ لهم الشَّيْخَانِ من خلاله عنهم :

1. أبوه، سلمةُ بنُ دينارٍ، أبو حازمٍ، الأعرجُ (٩) .

---

(١) (تهذيب الكمال للمزي، 272/11) .

(٢) (التاريخ الكبير للبخاري ، 25/6 ) .

(٣) يُنظرُ : (الجرح و التعديل لابن أبي حاتم، 382/5 ) .

(٤) يُنظرُ : (ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، 96/1)

(٥) (التعديل والتجريح للباقي، 1127/3) .

(٦) يُنظرُ : (تهذيب الكمال للمزي، 272/11) .

(٧) ينظر ترجمته : (تهذيب الكمال للمزي، 35/28)(سير أعلام النبلاء، 31/11)

(٨) ينظر : (تهذيب الكمال للمزي، 121/18) .

(٩) سبقت الإشارة إلى ترجمته (ص:2) .

2. سهيلُ بنُ أبي صالحٍ ، ذَكْوَانُ السَّمَانِ ، أبو يزيدَ، المدنيُّ (١) .

3. هشامُ بنُ عروةَ بنِ الزُّبيرِ بنِ العَوَّامِ، الأَسَدِيُّ (٢) .

4. يزيدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أسامةَ بنِ الهَادِ، اللَّيْثِيُّ، أبو عبدِ الله، المدنيُّ (٣) .

### تلاميذُه

روى عن ابنِ أبي حازمٍ عددٌ كبيرٌ من التلاميذِ، وقد سردَ أبو الحجاجِ المزيُّ ستةَ وستينَ منهم

(٤) ، وقد أخرجَ الشيخانُ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ لسبعةَ عشرَ فقط منهم .

وفيما يأتي تلاميذُ ابنِ أبي حازمٍ الذين أخرجَ لهم الشيخانُ من خلالهم عنه :

1. إبراهيمُ بنُ حمزةَ بنِ محمَّدَ بنِ حمزةَ بنِ مصعبِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ الزُّبَيْرِيِّ، أبو إسحاقَ،

المدنيُّ (٥) .

2. إسماعيلُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أُويسِ بنِ مالكِ بنِ أبي عامرٍ، الأَصْبَحِيُّ، أبو عبدِ الله

بنُ أبي أُويسٍ، المدنيُّ (٦) .

---

(١) صدوق ، تغير حفظه بأخرة ، روى له البخاري مقرونا وتعليقا ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور ، ع . (تقريب

التهذيب 247)، وتعقب صاحبها التحرير ابن حجر بأن أكثر الأئمة على توثيقه . ينظر : ( تحرير التقريب ، 91/2 ) .

(٢) ثقة، فقيه، ربما دلس، من الخامسة، مات سنة خمس أو ست وأربعين ، وله سبع وثمانون سنة، ع . (تقريب

التهذيب ، 573 ) ، وقد جعله ابن حجر العسقلاني في المرتبة الأولى من طبقات المدلسين . (ابن حجر، أحمد بن علي،

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ت : د. عاصم القريوتي، عمان - الأردن، مكتبة المنار، ط1،

1403هـ - 1983م، 26) .

(٣) ثقة، مكثراً، من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين، ع . يُنظرُ : ( تقريب التهذيب ، 602 ) .

(٤) يُنظرُ : ( تهذيب الكمال للمزي ، 121/18 ) .

(٥) صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاثين، خ د س . يُنظرُ : ( تقريب التهذيب ، 89 ) .

(٦) صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين، خ م د ت ق . يُنظرُ : ( تقريب التهذيب ،

108)، وتعقب صاحبها التحرير ابن حجر بأنه ضعيفٌ يعتبر به في المتابعات والشواهد فحسب . يُنظرُ : ( تحرير التقريب ،

3. سعيدُ بنُ أبي مريمَ، أبو محمَّد، المَصْرِيُّ (١) .
4. سعيدُ بنُ منصورٍ بنُ شعْبَةَ، أبو عثمانَ، الخُرَّاسانيُّ (٢) .
5. سويدُ بنُ سعيدٍ بنُ سهلٍ، أبو محمَّد (٣) .
6. عبدُ الله بنُ عبد الوهاب، الحَجَبِيُّ، أبو محمَّد، البصريُّ (٤) .
7. عبدُ الله بن مَسْلَمَةَ بن قَعْنَب، القَعْنَبِيُّ، الحارثِيُّ، أبو عبد الرحمن، البصريُّ (٥) .
8. عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ يحيى بنِ عمرو بنِ أُويسِ بنِ سعدِ بنِ أبي سرحٍ، الأُوَيْسِيُّ، العامريُّ، أبو القاسم، المدنيُّ (٦) .
9. عليُّ بنُ حُجْرٍ بنِ إِيَّاسٍ، السعديُّ، المَرُوزِيُّ (٧) .

136/1)، وقد سبق التنبيه - عند سرد الدراسات السابقة - إلى أن هناك دراسة مستقلة عن إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري، وقد رجح الباحث ما رجح صاحبها التحرير، وخرج بنتائج كان من أهمها أن البخاري انتقى من رواية إسماعيل بن أبي أويس ما وافق عليه الثقات وأن روايته عن الإمام مالك في الصحيح سليمة. يُنظر : (إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري، 45)

(١) ثقة، ثبت، فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة أربع وعشرين، وله ثمانون سنة، ع. (تقريب التهذيب، 234)

(٢) ثقة، مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه، لشدة وثوقه به، مات سنة سبع وعشرين، وقيل بعدها من العاشرة، ع . يُنظر : (تقريب التهذيب، 241)

(٣) صدوق في نفسه، إلا أنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول، من قدام العاشرة، مات سنة أربعين، وله مائة سنة، م ق. يُنظر : (تقريب التهذيب، 260)

(٤) ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين، وقيل : سنة سبع، خ س . (تقريب التهذيب، 312)

(٥) ثقة، عابد، كان ابن معين وابن المدني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا، من صغار التاسعة، مات في أول سنة إحدى وعشرين، بمكة، خ م د ت س . يُنظر : (تقريب التهذيب، 89)

(٦) ثقة، من كبار العاشرة، خ م د ت كن ق. يُنظر : (تقريب التهذيب، 399)

(٧) ثقة، حافظ، من صغار التاسعة، مات سنة أربع وأربعين، وقد قارب المائة أو جازها، خ م ت س . يُنظر : (تقريب التهذيب، 357)

10. عليُّ بنُ عبدِ اللهِ بنُ جعفرٍ بنِ نُجَيجِ، السَّعديُّ، مولاهم، أبو الحسنِ، ابنُ المدينيِّ (١) .
11. عمرو بنُ زُرارةِ بنِ واقدٍ، الكلابيُّ، أبو محمَّدٍ، النِّيسابوريُّ (٢) .
12. عمرو بنُ محمَّدٍ بنُ بُكيرٍ، النَّاقِدُ، أبو عثمانَ، البغداديُّ (٣) .
13. قنبيَّةُ بنُ سعيدٍ بنُ جَميلٍ بنُ طريفٍ، التَّقفيُّ، أبو رجاءٍ، البَغْلانيُّ (٤) .
14. محمَّدُ بنُ حيَّانَ، أبو الأحوصِ، البغويُّ (٥) .
15. محمَّدُ بنُ عبيدِ اللهِ بنُ محمَّدٍ بنُ زيدٍ، أبو ثابتٍ، المدنيُّ (٦) .
16. يحيى بنُ يحيى بنُ بَكرٍ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، التَّميميُّ، أبو زكريَّا، النِّيسابوريُّ (٧) .
17. يعقوبُ بنُ إبراهيمَ بنُ كثيرٍ بنُ زيدٍ بنُ أفلحٍ، العبديُّ، مولاهم، أبو يوسفَ، الدَّورقيُّ (٨) .

طبقتُه :

- (١) ثقة، ثبت، إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين على الصحيح، خ ت س فق .  
يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 403) .
- (٢) ثقة، ثبت، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين، وكان مولده سنة ستين، خ م س . يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 426) .
- (٣) ثقة، حافظ ، وهم في حديث، من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين، خ م د س . يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 421) .
- (٤) ثقة، ثبت، من العاشرة، مات سنة أربعين، عن تسعين سنة، ع . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 454) .
- (٥) ثقة، من العاشرة، مات سنة سبع وعشرين، م . يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 475) .
- (٦) ثقة، من العاشرة، خ س . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 494) .
- (٧) ثقة، ثبت، إمام، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين، على الصحيح، خ م ت س . يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 598) .
- (٨) ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين، وله ست وثمانون سنة، وكان من الحفاظ ، ع . يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 607) .

يُعدُّ ابنُ أبي حازمٍ في الطبقة التي دون طبقة الإمام مالك (١)، أي : طبقة سفيان بن عيينة ووكيع (٢)، وهي الطبقة الثامنة - الطبقة الوسطى من أتباع التابعين - ، وقد جعله ابن حجر العسقلاني فيها (٣) .

ثالثاً : نشأته وتربيته ومكانته العلمية ووفاته

نشأته وتربيته

نشأ ابن أبي حازم نشأة إيمانية صالحة ، ومن العوامل الأساسية في ذلك ما يأتي :

1. أن إقامة ابن أبي حازم كانت في المدينة النبوية ، والتي كانت تُعدُّ منارةً لرواية الحديث

النبوي، والتفقه في الدين، كما وتُعدُّ بيئةً خصبةً للإيمان والصلاح والتقوى ، مما سيُتيح له فرصة كبيرة للاستفادة والتعلم من محدثيها وفقهائها، والتأثر بهم .

2. وجود ابن أبي حازم في كنف أسرة كان لأهلها اعتناء بالرواية والعلم، ومعروفون بالصلاح

بين أهل العلم، فأبوه سلمة بن دينار، كان من أهل الرواية ومحلّ الثقة - اتفاقاً - عند أهل الجرح

والتعديل (٤) ، وقال ابن خزيمة : " لم يكن في زمانه مثله " (٥) ، وكان عابداً صالحاً زاهداً، ويعظُ

الناس في المسجد النبوي بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر (١) .

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، (35/1)

(٢) (الذهبي، محمد بن أحمد، المعين في طبقات المحدثين، ت : د. همام سعيد، عمان - الأردن - ، دار الفرقان،

1404هـ، ط1، 15/1)

(٣) (تقريب التهذيب، 356) .

(٤) فقد وثقه ابن معين (تهذيب الكمال للمزي، 11/ 275)، وأحمد (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 4/ 159)، وأبو حاتم

(الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 4/ 159)، والنسائي (تهذيب الكمال للمزي، 11/ 275)، والعجلي (تاريخ الثقات للعجلي،

196) .

(٥) (تهذيب الكمال للمزي، 11/ 275)

وكذلك كان له أخوان اثنان لهما اعتناء بالرواية (٢) ، وهما :

الأول : عبد الخالق ، قال ابن حبان : " عبد الخالق بن أبي حازم، أخو عبد العزيز بن أبي

حازم، يروى عن أبيه، وكان أكبر منه، وأقدم سنًا " (٣).

الثاني : عبد الجبار، قال ابن حبان : " عبد الجبار بن أبي حازم، يروى عن أبيه ...، وهو أخو

عبد العزيز بن أبي حازم" (٤).

تأثر ابن أبي حازم بهذه البيئة الإيمانية، وعُرف بالصلاح والورع، ومما يدل على صلاحه ما

قاله الإمام مالك في حقه : " قوم يكون فيهم ابن أبي حازم لا يمسه العذاب " (٥) ، وقال أيضا :

"وما يرفع عن المدينة إلا بابن أبي حازم " (٦) .

ومما يدل على ورعه ما قاله هارون بن عبد الله : " سمعت ثلاثة من أهل العلم : عبد العزيز

بن أبي حازم وإبراهيم بن سعد وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم، كلهم يقول : ودَدْتُ أَنِّي خَرَجْتُ مِنْ

هَذَا الْعِلْمِ كِفَافًا، لَا لِي وَلَا عَلَيَّ " (٧) .

### عنايته برواية الحديث

لم تكن لابن أبي حازم عناية في طلب الحديث ولم يُعرف بالرحلة في طلبه، وهو ما أكده

الإمام أحمد ، بقوله : " لم يكن يعرف بطلب الحديث ، إلا كتب أبيه فإنه سمعها منه " (١) ، وهو

---

(١) ينظر ترجمته، وقد سبقت الإشارة إليها (ص:2) .

(٢) ذلك بحسب ما وقفت عليه في كتب التراجم .

(٣) (الثقات لابن حبان، 139/7)

(٤) (الثقات لابن حبان ، 135/7) .

(٥) (التعديل والتجريح للباقي ، 901/2) .

(٦) (ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ، 11/3) .

(٧) (الثقات لابن حبان ، 240/9) .

ما يُستشفُّ من كلام أبي حاتم وأبي زرعة الرازيّان ، حيث قالوا : " ابن أبي حازم أفقه من الدراوردي ، والدراورديُّ أوسع حديثاً" (٢) ، ووصفُهما له بأنه لم يكن متوسعا في الحديث مثل الدراورديُّ (٣) ، فيه إشارة منهما إلى كونه كان مقلِّاً لرواية الحديث - بغض النظر عن مدى إتقانه للرواية - ، مما يدل على قلة اهتمامه بطلبه وعدم عنايته به .  
ولعل من أسباب عدم عنايته بالحديث ما يأتي :

1. اكتفاؤه بحديث أبيه ، وهو مما قد يحصل في بيته ، فلا يطلع الناس على ذلك .
  2. أن اعتناؤه بالفقه كان على حساب طلبه للرواية ، لأنه كان له اهتمام خاص بالفقه ، حتى عرف به وصار إماما - كما سيأتي - .
- على الرغم من عدم عنايتي ابن أبي حازم بالحديث وطلبه إلا أن ابن سعد قال عنه : "كان كثير الحديث دون الدراوردي" (٤) ، ولم يشر ابنُ سعد لا إلى مروياته ولا إلى مرويات الدراوردي ، وقد بلغت مرويات ابن أبي حازم في الكتب الستة كانت (117) رواية - بالمكرر - ، وأما مرويات الدراوردي فلا تقلُّ عن مائتين وعشرين رواية - بالمكرر ، وكلا الرقمين لا يكون بهما الراوي في مصاف المكثرين ، ولكن أصحاب الكتب الستة لا يخرجون جميع مرويات الراوي الذي يخرجون له ، فتبقى هناك احتمالية لأن يكون الذي لم يخرجوه لهما أكثر مما خرَّجوه .

---

(١) (أبو داود، سليمان بن الأشعث، سوالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، ت: د. زياد محمد

منصور، المدينة النبوية - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1414هـ، 221) .

(٢) (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 382/5) .

(٣) هو : عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراورديُّ، أبو محمد، الجهنيُّ، مولاهم، المدنيُّ، صدوق، كان يحدث من

كتب غيره فيخطيء ... من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين، ع . (تقريب التهذيب ، 358) .

(٤) (الطبقات الكبرى لابن سعد ، 424/5) .

ولعل السرّ في إكثار ابن أبي حازم للأحاديث هو تحديثه عن كتب سليمان بن بلال، والتي قد دفعت إليه بعد موت سليمان، وأخرج بعدها أحاديث كثيرة للناس، مما جعل الإمام أحمد يعيب عليه في ذلك، واعتبرها من بليّاته (١) .

### عنايته بالفقه :

اعتنى ابن أبي حازم بالفقه أكثر من عنايته بطلب الحديث ، فحرص على التفقه على كبار

فقهاء المدينة، وقد رافق الإمام مالك في التفقه على ابن هرمز (٢) .

انصبّ توجُّه ابن أبي حازم بعد ذلك إلى الاستفادة من فقه الإمام مالك ، ولعله قد أخذ بما نصحه به عبد العزيز بن الماجشون ، حيث قال له : " اغتتم مالكا ، فلم يبقَ من أدرك النَّاسَ غيره وغيري " (٣) ، فأخذ ابن أبي حازم بهذه النصيحة وتتلّمذ على الإمام مالك وصحبته حتى صار من أجل أصحابه ، قال ابن عبد البر : " ابْنُ أَبِي حَازِمٍ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ مَالِكٍ " (٤) ، وقال القاضي عياض : " وكان من جلة أصحابه " (٥) ، ولعله ومن شدة تأثره بالإمام مالك وصحبته له سلك مذهبه في الفقه ، يقول الشافعي : " رأيت المغيرة، وابن أبي حازم، والدروردي، يذهبون مذهب مالك " (٦) .

(١) ستأتي الإشارة إلى ذلك بالتفصيل .

(٢) (ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 10/3) ، ابن هرمز : هو عبد الله بن يزيد بن الأصم، أبو بكر، فقيه المدينة، أحد

الأعلام ، وقلما روى ، وكان يتعبد ويتزهد ، وجالسه مالك كثيرا واخذ عنه . ( سير الأعلام النبلاء ، 379/6 ) .

(٣) (ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 166/1)

(٤) (ابن عبد البر ، يوسف ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، ت : مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد

الكبير البكري ، المغرب ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ ، 209/24 )

(٥) (ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 10/3)

(٦) ( ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 70/1 )

بلغ ابنُ أبي حازم في الفقه مبلغاً عظيماً ، فأثنى عليه شيخُه الإمام مالك ثناءً عطرًا ، فقد قال عنه : " إنه لفقيه " ، ولمَّا جاءه - أي : مالك - رجلٌ وسأله عن مسألة ، ولم يجبه عليها ، فقال له الرجل : فمن نسأل يا أبا عبد الله ؟ ، فقال : " سلْ ابنَ أبي حازم ، فإنه نعم المرء " ، وقيل له : أرأيت إن نزل بك الموت ، فإلى من نفزع ومن نشاور ؟ ، فقال : " إن قومًا فيهم ابنُ أبي حازم فيصدرون عن رأيه ، أرجو أن يوفقوا " ، وسأله واحدٌ وقت احتضاره ، فقال : من ترى لنا ؟ ، فقال : " ألبتمام - يعني ابنُ أبي حازم - " (١) ، وهذه شهادة عظيمة لأنه رشحه فيها لأن يكون خليفته . دارت الفتوى في آخر زمان مالك وبعده عليه ، وأصبح مرجعاً فقهياً لأهل المدينة ، وشهد له بذلك العلماء في زمانه ومن بعد زمانه ، ومن ذلك ما قاله ابنُ عبد البر : " كان مدارُ الفتوى في زمان مالك وبعده على المغيرة ومحمد بن دينار ، حكى ذلك عبد الملك بن الماجشون ، وكان ابنُ أبي حازم ثالثهم في ذلك " (٢) ، وقال الإمام أحمد : " لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه " (٣) ، وقال ابنُ فرحون : " كان... إماماً في العلم ، وكان إمام الناس بعد مالك " (٤) ، وقال ابنُ أبي طاهر : " كان مفتي أهل المدينة وفقهائهم " (٥) .

(١) ينظر جميع ما سبق من أقوال الإمام مالك : (ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، 11/3 )

(٢) (ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، 3/3)

(٣) (التعديل والتجريح للباقي ، 901/2) (ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، 10/3)

(٤) (ابن فرحون ، إبراهيم بن علي ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، ت : د. محمد الأحمد ، القاهرة - مصر ، دار التراث للطبع والنشر ، 95/1) .

(٥) (ابن أبي طاهر ، يحيى ، منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، ت : محمود قدح ، مكتبة الملك فهد

الوطنية ، ط1 ، 1422هـ/2002م ، 194)

## وفاته :

كانت وفاته رحمه الله - فجأة في روضة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة النبوية وهو ساجد ، في يوم جمعة (١)، قال ابن أبي خيثمة : " حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ ، قَالَ : تُوفِّيَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ صَفَرٍ ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ " (٢) ، وقيل : مات سنة أربع وثمانين ومائة ، وهو ما اختاره ابن سعد (٣) ، وحكاه البخاري عن عبد الرحمن بن أبي شيبة (٤) ، وسبقت الإشارة إلى قول ابن حبان بأنه مات سنة ثنتين وثمانين ومائة، وله ثنتان وثمانون سنة (٥)، وقد أشار البخاري إلى هذا القول (٦)، ولم ينسبه إلى أحد .

---

(١) ينظر: (الطبقات الكبرى لابن سعد، 424/5) (التاريخ الكبير للبخاري، 25/6) (ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 12/3) .

(٢) (تاريخ ابن أبي خيثمة، 361/2) .

(٣) (الطبقات الكبرى لابن سعد ، 424/5)

(٤) (التاريخ الكبير للبخاري ، 25/6 )

(٥) سبقت الإشارة إلى ذلك (ص:4) .

(٦) (التاريخ الكبير للبخاري ، 25/6 )

الفصلُ الأوَّلُ :

ترجمةُ عبدِ العزيزِ بنِ أبي حازمٍ

## المبحث الأول : مَنْ وَثَّقَ ابْنَ أَبِي حَازِمٍ مِنَ النُّقَادِ

يعرضُ هذا المبحثُ أقوالَ خمسةٍ من الأئمة، لم يردْ عَنْهُمْ ما يدلُّ إِلَّا على توثيقِ عبد العزيز بن

أبي حازمٍ، وهم : العجليُّ، وأبو حاتم الرازيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ حبانٍ، وابنُ شاهين، وفيما يأتي بيانُ أقوالهم ومناقشتُها :

### أولاً : العجليُّ (261هـ) :

قالَ : " عبد العزيزُ بنُ أبي حازمٍ، المُحاربيُّ، ثقةٌ " (١) ، ويجدرُ التنبيهُ إلى أن العجليُّ يُعدُّ من

المتساهلين في إطلاقِ كلمة (الثقة) ، قال المعلمي اليمانيُّ : " توثيقُ العجليِّ، وجدتهُ بالاستقراء

كتوثيقِ ابنِ حبانٍ أو أوسع " (٢) ، وقال الألبانيُّ : " توثيقُ ابنِ حبانٍ، وكذا العجليُّ، فيه تساهلٌ

معروفٌ ، ولذلك ترى الحافظَ لم يعرِّجْ على توثيقهما... " (٣) .

قلتُ: خالفَ اليمانيُّ والألبانيُّ في ذلك الشريفُ حاتمُ العونيُّ، فقد بينَ أنَّ هذه دعوى كانَ أولُ

من قال بها من العلماء : اليمانيُّ ثم تبعه الألبانيُّ ، ثم انتشرَ القولُ بها بين طلبة العلم وأصحابِ

التأليفِ تبعاً لهما ، وكانَ أهمُّ ما ردَّ به العونيُّ هذه الدعوى أنَّ العجليَّ إمامٌ في الحديث، وأحدُ نقادِ

الأثارِ وصيارفةِ العلل، وأن هذا القولَ يعتبرُ إنقاصاً لمكانتهِ (٤) .

قلتُ : القولُ بتساهلِ العجليِّ لا يعتبرُ طعنًا لإمامتهِ وعلمه في الحديث ، بل : هو مجردُ وصف

---

(١) (تاريخ الثقات للعجلي، 304/1)

(٢) (المعلمي اليماني، عبد الرحمن، الأنوار الكاشفة، بيروت - لبنان، المطبعة السلفية ومكتبتها/عالم الكتب، 1406هـ/

1986 م، 68) .

(٣) (الألباني، محمد، ضعيف أبي داود - الأم، الكويت، مؤسسة غراس للنشر و التوزيع، ط1، 1423 هـ، 1/117) .

(٤) يُنظر : (العونيُّ، حاتم بن عارف، إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية، اعتناء : هاني بن

منير السويهي، القصيم - السعودية، دار الصميعي، ط1، 1428هـ/2007م، 65) .

في طريقته ونهجه، وقد أثبت ذلك استعمالاً للفظ "الثقة" مع الرواة، وقد ثبت بالاستقراء لا بالجزاف والظن، والعلم ليس حكراً على الأولين من الأئمة فقط، وستأتي الإشارة إلى أن العلماء المتقدمين كانوا أحياناً يتساهلون في إطلاق لفظ (الثقة) على الرواة (١)، ولزيماً أن العجلي قد كثّر منه التساهل، فعرف به، والله أعلم.

### ثانياً : قول الإمام أبي حاتم الرازي (277هـ) :

سئل أبو حاتم عن عبد العزيز بن أبي حازم ؟ ، فأجاب : " صالح الحديث " (٢)، ويُعدُّ مصطلح : (صالح الحديث) من آخر مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم (٣)، ويكتب حديث صاحبها للاعتبار فقط (٤)، وقد جعلها ابن الصلاح في آخر مراتب التعديل أيضاً (٥)، ومع ذلك : فهي لا تدل على الضعف المطلق، قال الذهبي - بعد أن ذكر معاني بعض المصطلحات، ومنها مصطلح : (صالح الحديث) - : " فهذه العبارات كلها جيّدة ، ليست مُضعفةً لحال الشيخ، نعم ولا مُرفيةً لحديثه إلى درجة الصّحة الكاملة المتفق عليها " (٦)، وقال : " فإن هذا وشبهه ، يدلُّ على

(١) ستأتي الإشارة إلى ذلك (ص:33) .

(٢) (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 37/2) .

(٣) صرح بذلك ابن حجر، ينظر: (فتح الباري، 197/11) .

(٤) ينظر : (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 37/2) .

(٥) ينظر : (مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، 244)، وللمزيد : (السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيب بشرح

ألفية الحديث للعراقي، ت : علي حسين، مصر، مكتبة السنة ، ط1، 1424هـ / 2003م، 119/2)(السيوطي، عبد

الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ت : نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، 407/1)(الصنعاني،

محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ت : صلاح عويضة، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط1،

1417هـ/1997م، 169/1)

(٦) (الذهبي ، محمد بن أحمد ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، ت : عبد الفتاح أبو غدة ، حلب - سوريا ، مكتبة

المطبوعات الإسلامية ، ط 2 ، 1412 هـ ، 82 )

عدم الضعف المطلق" (١) .

يجدُرُ التنبيةُ إلى أنَّ أبا حاتم يستعملُ مصطلح : (صالح الحديث ) استعمالاً متباينةً، فمرة يطلقُه ويريد به التعديل القوي ، ومرة يطلقه على الراوي المتوسط كأن يريدُه في مرتبة أدنى من ( لا بأس به)، ومرة يطلقُه فيمن لا يحتج بحديثه، فهو من الألفاظ المتسعة عنده (٢) ، قال الدكتور قاسم علي سعد : " أبو حاتم - كما هو معروف - من المتشددين في النقد، وقد استعمل لفظه (صالح الحديث) في جماعة كبيرة ممن اتفق الأئمة على ثقتهم المطلقة، بل في قوم حكى عليهم هو نفسه في مكان آخر بقوله : (ثقة) " (٣) .

هنا لابد من البحث على القرائن التي توضح مراد أبي حاتم في ابن أبي حازم، لأن هذا المصطلح ليس له دلالة واحدة مستقرة عنده، ومن القرائن القوية في ذلك ما قاله ابن أبي حاتم : سألتُ أبي عن عبد العزيز بن أبي حازم، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فقال : (متقاريون) " (٤)، ولفظةُ : (متقاريون) تقتضي أن يكون هؤلاء الثلاثة بدرجةٍ متقاربةٍ عند أبي حاتم، وهذان الاثنان - ابنُ أبي الزناد وابنُ زيد بن أسلم - ليسا بتلك القوة عنده، فقد قال في حقِّ الأولِ : " يُكتبُ حديثُه، ولا يحتجُّ به " (١)، وقال في حقِّ الثاني : " ليس بقويِّ الحديث، كان

(١) (ميزان الاعتدال للذهبي ، 4/1)

(٢) يُنظر : (السوالمة، عبد الله بن مرحول، ملامح كلية من منهج الحافظ أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والإسلامية، المملكة العربية السعودية - الرياض، م 13، العدد (2)، (1421هـ - 2001م)، 479 - 527) .

(٣) (سعد، قاسم علي، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، دبي-الإمارات،

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 1422 هـ - 2002 م، 67)

(٤) (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، 382/5 )

(١) (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 252/5) .

في نفسه صالحًا وفي الحديث واهبًا ، ضعّفه عليّ - يعني : ابنَ المدنيّ - جدًّا (١) .

فلما كان هذان الاثنان عند أبي حاتم في درجةٍ ليست قويةً في الحديث ، وقد جعلَ ابنَ أبي

حازم في درجةٍ مقاربةٍ لهم، دلَّ على أنَّ قوله فيه:(صالحُ الحديثِ) تعني أنه في آخر درجات

التوثيق، وهذه الخلاصة .

**ثالثًا : قول الإمام النسائي (303هـ) :**

حكى القاضي عياضُ بلقّ النسائيّ قال في ابنِ أبي حازم : (لا بأسَ به) (٢)، وحكى المزيُّ بأنَّ

النسائي قال فيه مرة : (ثقة)، وقال مرة أخرى : (لا بأسَ به)(٣)، ولم أجد غير هذين القولين من

أقوال النسائي في ابن أبي حازم (٤) .

يلاحظُ الاختلافُ بين قولَي النَّسائيِّ ما بين التوثيقِ المطلقِ بلفظة : (ثقة)، وما بين التوثيقِ

المتوسطِ بلفظة : (لا بأسَ به) ، قلتُ : هنا أحدُ احتمالين :

الأول : أنَّ ابنَ أبي حازم ثقةً مطلقًا عن النَّسائي ، لأنَّ النَّسائي يطلق لفظه : (لا بأسَ به)

---

عبد الرحمن بن أبي الزناد : هو المدني، مولى قريش، صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها، من السابعة...

مات سنة أربع وسبعين، وله أربع وسبعون سنة، خت م 4. (تقريب التهذيب ، 340)، قلت: لا يرقى إلى مرتبة

الصدوق، لأنَّ أغلب الأئمة على تضعيفه . يُنظر : ( تحرير التقريب ، 318/2 ) .

(١) (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، 233/5) .

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : هو العدويّ، مولاهم، ضعيف، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين، ت ق . (تقريب

التهذيب ، 340)

(٢) (ترتيب المدارك للقاضي عياض، 9/3)

(٣) (تهذيب الكمال للمزي ، 124/18)

(٤) رجعتُ إلى الرسالة العلمية (منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال للدكتور

قاسم علي سعد، 2026)، والتي اعتنت بجمع جميع أقوال الإمام النسائي في الرواة ، فلم أجد من أقواله في ابن أبي حازم

غير ما أثبت في صلبِ الدِّراسة .

كثيرا على الرواة الموثقين مطلقا ، وقد أشار إلى هذا الدكتور قاسم علي بعد استقراء استخدامات النسائي لهذا المصطلح في إطلاقه على الرواة ، ومما قاله : " أكثر الذين قال فيهم النسائي : (ليس به بأس) و (لا بأس به) هم ثقات مطلقا ، ورغم هذا فإنني لا أجرؤ على وضع هاتين العبارتين في مصف كلمة (ثقة) " (١) .

**الثاني** : أن النسائي أطلق في ابن أبي حازم لفظة " ثقة " في بداية الأمر ثم لما تبين له ما تبين لغيره من الأئمة فيه ، تراجع عن التوثيق القوي إلى توثيق أدنى ، فقال : (لا بأس به) . وكلا الاحتمالين يبيان في إطار الاحتمال ، والميل إلى لفظة (لا بأس به) أقرب ، لأمرين يُستأنس فيهما ، وفيما يأتي بيانهما :

**الأول** : أن القاضي عياض - وهو أقدم من نقل قول النسائي في ابن أبي حازم - لم ينقل عن النسائي إلا قوله : (لا بأس به) ، وهذا استئناس ضعيف طبعاً ، إذ ربما لم يطلع القاضي على القول الآخر للنسائي .

**الثاني** : أن النسائي حكم على الدراوردي بأنه : (ليس بقوي) ، ومرة قال : (لا بأس به) ، وهذا ثابت عن النسائي ، لأن المزي قرأه بخطه (١) ، والدراوردي لا يرقى إلى درجة الثقة المطلقة ، فهو صدوق يهمل ، وتكلم في حفظه وأوهامه الكثيرة عدد من أهل الجرح والتعديل (٢) ، وابن أبي حازم -

(١) (منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل لقاسم علي سعد ، 1008) ، ومما قاله : " قول النسائي : (لا

بأس به) ، يستعمله كثيرا في الموثقين مطلقا " (ص 66) ، وحكى في موضع آخر بلنهما متقاربان في المعنى عند النسائي ، لأنه وصف جماعة كبيرة بلفظة (ثقة) ، وحكم عليهم في مكان آخر بوصف (لا بأس به) . ينظر : (ص 74) .

(١) (تهذيب الكمال للمزي ، 194/18)

(٢) مما قاله أهل الجرح والتعديل في أوهامه : قال ابن سعد : " كان كثير الحديث يغلط " (الطبقات الكبرى لابن سعد ، 5/

424) ، وقال ابن حبان : " كان يخطئ " (الثقات لابن حبان ، 116/7) ، وقال الإمام أحمد : " إذا حدث من كتابه فهو

صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس وهم ، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ ، وربما قلب حديث عبد الله العمري ، يرويه عن عبيد

اتفاقاً - في درجةٍ أدنى من الدراورديِّ فيما يتعلق بالرواية (١) .

لذلك : فلأقربُ أن ابنَ أبي حازمٍ عندَ النسائيِّ في درجةٍ (لا بأس به) بللمعنى المتعارفِ عليه

عندَ أهلِ الجرحِ والتعديلِ، من المرتبةِ الثانيةِ من مراتبِ التوثيقِ .

رابعا : قول الإمام ابن حبان (354 هـ) :

ذكره ابنُ حبانٍ في الثقات<sup>(٢)</sup>، ولم يتكلم فيه بجرح ولا تعديل، وسبقت الإشارة إلى تساهل ابن حبان<sup>(٣)</sup>، ولكن هذا ليس على إطلاقه لأن توثيقه على درجات، قال المعلمي: "والتحقيق أن توثيقه على درجات : الأولى: أن يصرح به كأن يقول : (كان متقنا) أو (مستقيم الحديث) أو نحو ذلك، الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم، الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يُعلمُ أنَّ ابنَ حبانٍ وقف له على أحاديث كثيرة، الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة، الخامسة : ما دون ذلك، فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل. والله أعلم "انتهى كلام المعلمي (١) .

---

الله بن عمر" (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 398/5)، وقال : " إذا حدثت من حفظه جاء ببواطيل " (الذهبي، المغني في الضعفاء، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 399/2)، وقال أبو زرعة الرازي : " سيئ الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ " (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 398/5)، وقال أبو حاتم : " لا يحتج به " (المغني في الضعفاء للذهبي، 399/2)، وقال : " سيئ الحفظ " (ميزان الاعتدال للذهبي، 634/2)، قلت : صنيع البخاري في التخریج له في صحيحه يؤكد بأنه ليس بتلك القوة، قال ابن حجر : " روى له البخاري حديثين ، قرنه فيهما بعبد العزيز بن أبي حازم وغيره ، وأحاديث يسيرة أفردة ، لكنّه أوردّها بصيغة التعلیق في المتابعات، واحتجّ به الباقون " (هدى الساري لابن حجر، 420)

(١) سبقت الإشارة إلى ذلك (ص: 11) .

(٢) (الثقات لابن حبان ، 177/7)

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك (ص: 16).

(١) (التكامل للمعلمي اليماني، 669/2)

عَقَّبَ الألبانيُّ على كلام المعلمي، بقوله: "هذا تفصيل دقيق، يدلُّ على معرفة المؤلف -رحمه

الله تعالى- وتمكُّنه من علم الجرح والتعديل، وهو ممَّا لم أره لغيره، فجزأها الله خيرا" (١) .

قلت: بهذا التفصيل ، يكون توثيق ابن حبان لابن أبي حازم في درجة ليست قوية ولكنّه في

إطار المقبول، فهو لم يصرح بإتقانه، ولكنّه قال عنه: " يروي عن أبيه، روى عنه الحجازيون

والغرياء " (٢)، مما يدل على أنه يعرفه وليس مجهولا عنده .

يجدرُّ التنبيه إلى أن عَدَابَ الحمش خالف رأي المعلمي والألباني، وتعقَّبهما بقوله: " إنَّ هذا

الكلام على إطلاقه من الشيخين فيه نظر؟! " (٣) ، ثم أشار إلى رأيه، وخلصته: أن هؤلاء الرواة

على طبقات متباينة ، ولا يمكن إعطاء حكم دقيق ولا تقريبي عنهم، لأنَّ فيهم الثقة والصدوق،

والمستور، والمجهول، والضعيف، ومنكر الحديث، والفصل فيهم يكون في عرضهم على كتب النقد

الأخرى(١)، قلت: لا شكَّ بأنَّ هذا هو الأولى والأسلم .

#### خامسا : قول الإمام ابن شاهين (385 هـ) :

ذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات، وقد اعتمد على قول ابن معين: " ابن أبي حازم

والداروردي ليس بهما بأس " (٢)، ولعلَّ اعتماده على ذلك باعتبار أن مصطلح (ليس به بأس)

بمعنى (الثقة) عند ابن معين، كما فهمه البعض عن ابن معين، ولا يصح اعتبار المصطلحين بنفس

(١) ينظر الحاشية : (التكامل للمعلمي اليماني ، 669/2)

(٢) (الثقات لابن حبان، 177/7 )

(٣) (الحمش، عدا ب محمود، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، الرياض -

السعودية، دار حسان - دار الأمانى، ط2، 1407هـ - 1987 م، 69)

(١) يُنظر : (رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل لعاب الحمش ، 71 )

(٢) (تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ، 162 )

المعنى من كلّ الوجوه (١)، ولو فرضنا أنهما بنفس المعنى عند ابن معين فإنّ الأولى أن تُذكر جميع أقوال ابن معين في حق الراوي، خاصة وأنّ هنالك بعض الأقوال عن ابن معين في تضعيف بعض حديث ابن أبي حازم (٢) .

لذلك : فإن اعتماد ابن شاهين في توثيق ابن أبي حازم على رواية واحدة فقط عن ابن معين دون رواياته الأخرى أو دون روايات النقاد الآخرين يعتبر قصورا في الحكم عليه، ممّا يُضعف القول بتوثيقه عنده .

وقد أشار الدكتور عبد الرحيم القشقرى - الذي قام بدراسة وتحقيق كتاب (المختلف فيهم) لابن شاهين- بأنّه تساهل في الحكم على بعض الرواة، بسبب اعتماده على أقوال ابن معين والإمام أحمد دون غيرهما إلا نادراً، ولا يعتمد على الإمامين في كلّ ما قالاه عن الراوي(٣).

قلتُ : لربّما أنّ هذا سبب تساهله في الحكم على ابن أبي حازم، ولذلك لم يورد ابن أبي حازم في ذلك الكتاب، مع أنّه خصّصه للرّواة المتكلّم فيهم، والذين ذكرهم في كتابيه (الثقات) و(الضعفاء والكذابين) .

(١) ستأتي الإشارة إلى ذلك بالتفصيل (ص:34).

(٢) ستأتي الإشارة إلى ذلك بالتفصيل (ص:35) .

(٣) (ابن شاهين، عمر بن أحمد ، المختلف فيهم، ت : عبد الرحيم القشقرى، الرياض - المملكة العربية السعودية ، مكتبة

## المبحث الثاني : من جرّح ابن أبي حازم من النقاد

يعرضُ هذا المبحثُ أقوالَ أربعة من الأئمة، لم يرد عنهم إلا الذي قد يُحملُ على تجريح ابن أبي

حازم، وهم : عبدُ الرحمن بن مهديّ، وعليُّ بنُ المدينيّ، والعقيليُّ، وابنُ سيّدِ النَّاسِ، وفيما يأتي بيانُ أقوالهم ومناقشتُها :

### أولاً : عبد الرحمن بن مهدي (198هـ) :

روى العقيليُّ ما يقتضي بلبُّ ابن مهديّ لم يحدث عن عبد العزيز بن أبي حازم، فقال : " حدّثنا

مُحمَّد بنُ عيسى، قال : حدّثنا عمرو بنُ عليّ، قال : ما رأيتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ مَهْدِيٍّ حدّثَ عن ابن أبي حازم بِحَدِيثٍ " (١) .

يوجدُ أربعة تنبيهات على هذه الرواية، وفيما يأتي بيانها :

الأول : لا يفهم من عدم رؤية عمرو بن عليّ ابن مهديّ يحدث عن ابن أبي حازم أنّه امتناع

من ابن مهديّ عن التّحديثِ عنهُ، إذ رُبّما حدّثَ عنه ولم يعلم عمرو بنُ عليّ بذلك، ولو افتُرِضَ أنّهم امتنع فإنّ هذا لا يقتضي تضعيفه، لأنّ أسباب الامتناع كثيرة، وقد تكون تلك الأسباب لأمر خاصة فيما بينهما، وليس لها تعلق بالرواية، فلو ضُغِفَ لأجلها لم يكن إنصافاً له ولروايته .

الثاني : أنّ هذه الرواية يُستبعدُ صحّتها، لأن شيخ العقيليّ هنا : (محمد بن عيسى) - وهو

الهاشميُّ البياضي (١) - ليس قوياً في نقل الأخبار، فقد قال عنه ابن حجر : " مقبول " (٢) ، وهذا

(١) (العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، ت : قلنجي، بيروت - لبنان، دار المكتبة العلمية، ط1، 1404هـ -

1984م، 11/3)

(١) يُنظر : (العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، مصر، ت : السرساوي، دار ابن عباس، 2008 م، 465/3)

(٢) يُنظر : (تقريب التهذيب، 501) .

المصطلح عند ابن حجرٍ يعني: مَنْ ليس له من الحديثِ إلا القليلُ، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثُه لأجله وتُوبع عليه (١).

قلتُ : هنا لم يتابع أحدٌ محمَّدَ بنَ عيسى، بل : لقد روى أبو أحمدٍ الحاكمُ ما يدلُّ على أنَّه

خالفَ من هو أوثق منه، فقد قال الحاكمُ : " سمعتُ أبا الحسينِ الغازيَّ ، يقولُ : سمعتُ أبا

حفصٍ - يعني عمرو بن علي - ، يقولُ : كانَ - يعني : عبد الرحمن بن مهدي - إذا حدَّثَ عن

الرَّجُلِ بالحديثِ والشَّيءِ لا يحدثُ بحديثه كلَّه، وقد رأيتُه يحدثُ عن ابنِ أبي حازمٍ بحديثٍ " (٢) .

قلتُ : أبو الحسينِ الغازيُّ إمام ثقة (٣) ، ولا يقوى محمَّد بن عيسى على مخالفته، ولذا : فلأولى

الأخذ بروايته دون روايته محمد بن عيسى، خاصَّة وأن الحاكم قد ساق بعد تلك الرواية حديثا -

بنفس إسناد تلك الرواية - عن ابن مهديِّ يحدثُ فيه عن ابن أبي حازم، مما يدلُّ على أنَّ رواية

محمَّد بن عيسى في امتناع ابن مهديِّ عن التحديثِ عن ابن أبي حازمٍ غيرُ صحيحةٍ .

الثالث : هناك احتمالٌ في أنَّ رواية محمَّد بن عيسى فيها تحريفٌ بزيادة (ما) إلى أوَّل عبارة

عمرو بن عليِّ، بحيث يكون أصلها هكذا : " رأيتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ مهدي حدَّثَ عن ابنِ أبي حازمٍ

بِحديثٍ " ، وهو أمرٌ محتملٌ وليس بعيداً، وبذلك تتفقُ الروايتانِ ولا تعارضُ بينهما .

الرابع : لو فرضنا أن ابن مهديِّ امتنع عن التحديثِ عن ابن أبي حازم، فلربَّما أنَّ هذا بسبب

إصرار ابن أبي حازمٍ على روايته مع الغلط، وسيأتي بيانُ ذلك وحكمه قريباً (١).

(١) يُنظر : (ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، ت : صغير أحمد شاغف، دار العاصمة للنشر والتوزيع، 81/1 )

(٢) (الحاكم، أبو أحمد، الأسامي والكنى، ت : الدخيل، المدينة النبوية، دار الغرباء الأثرية، ط1، 1994 م، 403/2)

(٣) يُنظر : (سير أعلام النبلاء، 407/14) .

(١) ستأتي الإشارةُ إلى ذلك قريباً (ص:26) .

## ثانيا : علي بن المدني (234هـ) :

روى محمد بن عثمان بن أبي شيبة بأن ابن أبي حازم ذكر عند علي بن المدني ، فقال : "

كان حاتم بن اسماعيل (١) يطعن عليه في أحاديث حدث بها عن أبيه " (٢)، وأضاف الذهبي بعد

نقله لهذه الحكاية ، بلق حاتم قال للمدني : " نهيتك عنها ، فلم ينته " (٣) .

وروى محمد بن عثمان أيضا ، بلق أباه قال : أردت السماع من عبد العزيز بن أبي حازم ، فجننا

إلى حاتم - وهو في دكانه- ، فسألناه عنه - أي: ابن أبي حازم- ، فقال : " قد روى عن أبيه أحاديث

نهيناه عنها فلم ينته" ، قال : فلم نكتب عنه " (٤) .

قلت : يلاحظ أمران، وهما :

1. أن الذي أنكر تلك الأحاديث على ابن أبي حازم -بالأصل- هو حاتم بن إسماعيل، ولكن

عندما سئل ابن المدني عن رأيه بابن أبي حازم اكتفى بما أنكره حاتم عليه، ولم يُعقب على هذا

الإنكار، مما يدل على أن علي بن المدني يوافق ما أنكره حاتم على ابن أبي حازم ، حيث كان

يثقُ فيه وبرأيه ، يقول ابن المدني : " كان حاتم عندنا ثقةً ثبتاً " (١).

---

(١) هو : أبو إسماعيل، المدني، الحارثي، مولاهم، أصله من الكوفة صحيح الكتاب، صدوق يهم، من الثامنة، مات سنة

ست أو سبع وثمانين، ع . (تقريب التهذيب ، 144 )، وتوقى ابن حجر صاحب التحرير بأنه ثقة، لتوثيقه من قبل عدد

من الأئمة . يُنظر : (تحرير التقريب، 229/1) .

(٢) (ابن المدني ، علي بن عبد الله، سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني، ت : موفق عبد القادر ،

الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ط1 ، 1404هـ، 130)

(٣) (ميزان الاعتدال للذهبي، 626/2 )

(٤) (سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني، 131 )

(١) (سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني ، 118) .

2. أن عثمان بن أبي شيبة (١) أيضا يوافق ما أنكره حاتم على ابن أبي حازم، ويدل على ذلك

ما أشار إليه من الامتناع عن الكتابة عنه، ولكن كان تركهم التحديث عنه بسبب إصراره على

التحديث بتلك الأحاديث المنكرة .

يجدر التنبيه إلى أمرين، وهما :

**الأول :** أن الحمل في تلك الأحاديث المنكرة هو على ابن أبي حازم لا على أبيه، لأن أباه كان

ثقة الاتفاق ولم يطعن فيه أحد من أهل الجرح والتعديل - سواء بمناكير أم بغيرها - (٢) .

**الثاني :** أن رواية الراوي لبعض الأحاديث المنكرة لا يعني أن جميع أحاديثه منكرة ، وقد فصل

ابن دقيق العيد تفصيلاً جميلاً فيما يتعلق بهذه المسألة ، ومُلخَّصُه : أن الراوي لا يُترك حديثه

بمجرد روايته للمناكير ، لأن روايته لبعض المناكير لا تقتضي الديمومية ، فإن كثرت المرويات

المُنكرة في حديثه، وانتهى القول فيه إلى أنه : ( منكر الحديث ) عندها استحق أن يُترك حديثه،

ومثال ذلك الراوي (مُحمَّد بن إبراهيم النَّيِّمِيّ)، حيث قال فيه الإمام أحمد : " يروي أحاديث مُنكرة "،

وهو ممن اتفق عليه الشَّيْخَانِ، وإليه المَرْجِعُ فِي حَدِيثِ الأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ . انتهى ملخَّصُ رأيه (١) .

قلت : لم يكن ابن أبي حازم من المكثرين لوأية المناكير - فيما يفهم من كلام حاتم بن

إسماعيل - ، حيث أشار إلى أنه روى أحاديث منكرة فقط ولم يقل بأن جميع ما رواه منكرٌ، وفرق

شاسع بينهما، ولم يكن تركهم لحديثه إلا لأنه أصرَّ على التحديث بتلك الأحاديث المنكرة وعدم

استجابته لهم بعد تنبيههم عليها، لا بمجرد روايته لها، وقد كان من عادة العلماء أن يتركوا الرواية

---

(١) هو : عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبَّسي، أبو الحسن، ابن أبي شيبة، الكوفي، ثقة، حافظ، شهير... من

العاشرة، مات سنة تسع وثلاثين، وله ثلاث وثمانون سنة، خ م د س ق . (تقريب التهذيب ، 386) .

(٢) (سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، 118) .

(١) يُنظر : (فتح المغيث للسخاوي ، 373/1)، قلت : أشار السخاوي إلى أن قول ابن دقيق العيد في شرح الإمام .

عن الراوي إذا أصر على الخطأ الذي تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصر نفسه (١) .

والأمثلة على ترك العلماء رواية من أصر على الخطأ كثيرة ومبثوثة في كتب التراجم

والمصطلح، وأكتفي بنقل خلاصة ثمينة عند الخطيب البغدادي، حيث يقول: "باب فيمن رجع عن حديث غلط فيه، وكان الغالب على روايته الصحيحة، أن ذلك لا يضره، قد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا عن عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وعبد الله بن الزبير الحميدي الحكم فيمن غلط في رواية حديث وبيّن له غلطه فلم يرجع عنه، وأقام على رواية ذلك الحديث، أنه لا يكتب عنه، وإن هو رجع قبل منه وجازت روايته" (٢) .

قلت: الذي يظهر من صنيع العلماء في ترك حديث من أصر على الخطأ، أنه نوع تأديب للراوي لكي يتراجع عن الإصرار عليه، والدليل: أنهم يقبلون حديثه إذا رجع، وهو فيه إشارة إلى أن إصراره لا يلزم منه تضعيف جميع مروياته حتى ولو امتنعوا عنه فترة معينة، والآن لم تعد هناك حاجة إلى تأديب الراوي عند إصراره على أخطائه لأن زمن الرواية انتهى، فليس هناك مانع من قبول رواية هذا الراوي، ولكن بشرط خلوها من تلك المناكير .

لذلك: لا يلزم من رواية ابن أبي حازم لبعض المنكرات عن أبيه أن يترك جميع حديثه عن أبيه أو عن غير أبيه، فالأولى أن تُعتبر روايته برواية غيره من الثقات، فإن خلت روايته من المنكرات قبلت وإلا فلا، وهذا من باب العدل والإنصاف في حقه .

(١) (التكليف للمعلمي اليماني، 34/1)

(٢) (الخطيب، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، ت: السورقي، حمدي، المدينة النبوية، المكتبة العلمية، 145/1)

ثالثاً : أبو جعفر العقيلي (322هـ) :

أدرج العقيلي عبد العزيز بن أبي حازم في سياق الرواة الضعفاء الذين أوردتهم في كتابه (الضعفاء الكبير) (١١) ، ولم يصرح بضعفه، ولكنه اكتفى بنقل رواية الإمام أحمد - والتي يعيب فيها على ابن أبي حازم- ، ورواية محمد بن عيسى - والتي قد يفهم منها أن ابن مهدي امتنع عن التحديث عن ابن أبي حازم - .

قلتُ : كأن العقيلي فهم من تلك الروايتين ما يقتضي تضعيف ابن أبي حازم، والصحيح أن رواية الإمام أحمد لا تقتضي التضعيف لابن أبي حازم على الإطلاق (١٢) ، وأما رواية محمد بن عيسى فقد سبق الكلام عليها وبيان ضعفها (١٣)، ولذلك : فإن إدراج ابن أبي حازم ضمن قائمة الضعفاء لا يصح ، ولذلك قال الذهبي : " وذكره العقيلي في الضعفاء، فلم يحسن " (١٤) .

رابعاً : الإمام ابن سيد الناس (٣) :

قال الذهبي : " لئنه ابن سيد الناس اليعمري " (٤)، وقال : " وقد لئنه ابن سيد الناس محدث تونس " (٥) .

(١١) (الضعفاء الكبير للعقيلي، 11/3) .

(١٢) ستأتي الإشارة إلى كلام الإمام أحمد بالتفصيل (ص:37) .

(١٣) سبقت الإشارة إلى ذلك (ص:25) .

(١٤) (المغني في الضعفاء للذهبي ، 397/2 )، ويجدر التنبيه إلى أن الذهبي وإن أدخل ابن أبي حازم في قائمة الضعفاء في

كتابه : (المغني من الضعفاء)، فإنه لا يقتضي تضعيفه، لأنه قد يذكر الراوي للدفاع عنه ، كما فعل مع ابن أبي حازم .

(١٥) هو : محمد بن أحمد، أبو بكر، اليعمري، الأندلسي، الإمام، الحافظ، العلامة، الخطيب، عالم المغرب، وُلد سنة سبع

وخمسين وخمسمائة . يُنظر : ( تذكرة الحفاظ، 161/4) .

(٤) (ميزان الاعتدال ، 626/2) .

(٥) (المغني في الضعفاء للذهبي ، 397/2) .

قلتُ : هنا ثلاثة تنبيهاتٍ، وفيما يأتي بيئُهُما :

الأول : أنَّ وصفَ الراوي باللَّين يُعتبرُ جَرَحًا خفيفًا، قالَ الدَّارِقُطِيُّ فيمنُ وُصِفَ باللَّينِ : "لا

يكونُ ساقطًا متروكَ الحديثِ، ولكنَّ يكونُ مجروحًا بشيءٍ لا يُسقطُ عن العدالةِ " (١) ، وقدَّ جعله

ابنُ الصَّلَاحِ في المَرْتَبَةِ الأولى من مراتبِ الجَرَحِ (٢) .

الثَّاني : أنَّ ابنَ سيِّدِ النَّاسِ لم يُفسِّرْ جرحه لابنِ أبي حازمٍ، ولذلك : يبقى جرحه في إطارِ الجرحِ

غيرِ المُفسَّرِ .

الثالث : أنَّ ابنَ سيِّدِ النَّاسِ من المُتَأخِّرِينَ، ولذلك : فلأولى تقديمِ أقوالِ المُتَقَدِّمِينَ من أهلِ

الرِّوَايَةِ، فَهُمُ أَعْلَمُ بِأحوالِ الرِّوَاةِ ممَّنْ بَعْدَهُمْ، ويغلبُ على أقوالِ المُتَقَدِّمِينَ في ابنِ أبي حازمٍ جعلُ

ابنِ أبي حازمٍ في إطارِ التوثيقِ، إلا بعضَ الانتقاداتِ في أمورٍ خاصَّةٍ لا عامَّةٍ .

---

(١) (الدارقطني، عليُّ بنُ عمرَ، سوالاتُ حمزة بن يوسف السَّهْمِيِّ، ت : موفق بن عبدالله، الرياض - السعودية، مكتبة

المعارف - الرياض، ط1، 1404هـ - 1984م، 72) .

(٢) (مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، 245) .

المبحث الثالث : مَنْ نُقِلَ عَنْهُ مِنَ النُّقَادِ تَوْثِيقُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ وَتَجْرِيحُهُ .

يعرضُ هذا المبحثُ أقوالَ اثنينٍ من الأئمَّةِ، وردَ عنهم عدَّةُ أقوالٍ متباينةٍ في حقِّ ابنِ أبي حازمٍ،

وهما : يحيى بن معينٍ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، وفيما يأتي بيانُ أقوالهم ومناقشتُها :

أولاً : يحيى بن معين (233هـ) :

جاءَ عنه رأيانِ في ابنِ أبي حازمٍ ، وفيما يأتي بيانهما :

الرأيُ الأوَّلُ لابنِ معينٍ : (التعديلُ المجملُ لابنِ أبي حازمٍ)

وردتْ عنه أربعُ عباراتٍ في تعديله، وهي :

العبارةُ الأولى : (ثقة، صدوق، لا بأس به) ، وقد حكاها عنه ابنُ أبي خيثمة (١) .

العبارةُ الثانيةُ : حكى الذهبيُّ وابنُ حجرٍ توثيقَ ابنِ معينٍ لابنِ أبي حازمٍ (١)، ولمْ يشيرا إلى نصِّ

عبارته في توثيقه له .

العبارةُ الثالثةُ : (ليسَ بهِ بأسٌ)، ولمْ يحكها عن ابنِ معينٍ إلا ابنُ شاهينٍ فقط (٢) .

العبارةُ الرابعةُ : (صدوق)، ولمْ يحكها عن ابنِ معينٍ إلا الذهبيُّ فقط (٣)، ويلاحظُ أنَّ هذا

بخلاف ما نقله الذهبيُّ نفسه من توثيقِ ابنِ معينٍ .

يُلاحظُ أنَّ هناكَ اختلافَ بين عباراتِ تعديلِ ابنِ معينٍ لابنِ أبي حازمٍ، والأولىُ اعتمادُ العبارةِ

الأولى في حقِّه، وهي قوله : (ثقة، صدوق، لا بأس به)، وذلك للأسباب التالية :

(١) يُنظر : (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، 361/2) (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 382/5) .

(١) يُنظر : (الذهبيُّ، محمدُ بنُ أحمدَ، الكاشفُ في معرفة مَنْ له روايةٌ في الكتبِ السنَّةِ، ت : عوامة/الخطيب، جدة - السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية- مؤسسة علوم القرآن، 1413هـ - 1992م، 654) (هدي الساري، 420) .

(٢) يُنظر : (تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، 162) .

(٣) يُنظر : (سير أعلام النبلاء، 363/8) (تاريخ الإسلام، 913/4) (تذكرة الحفاظ، 197/1) (ميزان الاعتدال، 626/2) .

الأول : أنّها العبارة الوحيدة التي جاءت في مصدر أصلي، بخلاف العبارات الأخرى التي

جاءت في مصادر ثانوية - غير مباشرة - في نقلها عن ابن معين .

الثاني : أنّه من المحتمل أنّ العبارات الأخرى مأخوذة عنها، وتوضيح ذلك فيما يأتي :

1. لعلّ ما نقله الذهبي - في إحدى نقولاته - وابن حجر من توثيق ابن معين لابن أبي حازم،

كان باعتبار أنّ قول ابن معين في الراوي : (ليس به بأس) بمعنى : (ثقة)، ولربما كان مستندهما

في ذلك ما أجاب به ابن معين لما سأله ابن أبي خيثمة : إنك تقول فلان ليس به بأس وفلان

ضعيف؟، فقال : " إذا قلت لك : ليس به بأس، فهو ثقة، وإذا قلت لك : هو ضعيف، فليس هو

بثقة لا يُكتب حديثه " (١) ، ولذلك قال ابن حجر لما ترجم ليونس بن أبي القرات البصري : " قال

ابن الجنيّد عن ابن معين : ليس به بأس، وهذا توثيق من ابن معين " (٢) .

2. لعلّ الذهبي - في نقولاته الأخرى - لجأ إلى اختصار العبارة الأصلية إلى : (صدوق)، ومما

يدلّ على أنها المعنى الأنسب لتلك العبارة، وكأنّ إطلاق (صدوق) في ابن أبي حازم هو المعتمد

عند الذهبي، لأنه قد كرّر ذلك أربع مرّات في كتبه (٣) .

قلت : لا شك أنّ عبارة ابن معين : (ثقة، صدوق، لا بأس به) موهمة، فهي تتكوّن من ثلاثة

مصطلحات : (الثقة)، و(ليس به بأس) ، و(صدوق)، وكلّ مصطلح منها له مدلوله الخاصّ به

عند علماء الجرح والتعديل ، ولذلك : فإنّ تلك العبارة تحتمل أن تكون تأكيداً لمعنى الثقة، فتكون

(١) (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، 227/1) ، قلت : ظاهر تلك الحكاية يوحي بأنّهما بمعنى واحد، ولذلك عقب عليها

ابن الصّلاح، بقوله : " ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنّه نسبه إلى نفسه خاصّة، بخلاف ما ذكره

ابن أبي حاتم، والله أعلم " . (مقدمة علوم الحديث لابن الصّلاح، 244) ، قلت : والذي ذكره ابن أبي حاتم يقتضي بجعل

مصطلح : (لا بأس به) في مرتبة أدنى من مصطلح : (ثقة) . يُنظر : (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 31/2) .

(٢) (هدي الساري لابن حجر، 454) .

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك (ص:31) .

زيادةً في التوثيق لابن أبي حازم، وقد تحتل أن تكون ثقلاً من الثقة ابن أبي حازم، فيكون الأصل في الراوي أنه ثقة، لكنه لقصور في الضبط نزل إلى درجة أدنى وهي: (صدوق)، و(ليس به بأس)، والذي أراه أن الأخذ بالاحتمال الثاني هو الأولى، للأسباب التالية:

الأول: أن علماء الجرح والتعديل قد يطلقون لفظ الثقة ويريدون بها المعنى الواسع المتضمن لعدالة الراوي وعدم اتصافه بالكذب، ولذلك: قد يطلقونها على الراوي الصدوق كثيراً، ولا يطلقون على الثقة لفظ: (الصدوق) إلا نادراً جداً (١)، وقد كان ابن معين من المتساهلين في إطلاقها، فلعل توثيقه لابن أبي حازم في تلك العبارة كان على سبيل التساهل (٢).

(١) قال اليماني: "فإن منهم من لا يطلق (ثقة) إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط، ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط - وإن لم يكن في الدرجة العليا -، ومنهم من يطلقها على العدل وإن لم يكن ضابطاً". (المعلمي اليماني، عبد الرحمن، الاستبصار في نقد الأخبار، ت: سيدي الشنقيطي، الرياض - السعودية، دار أطلس للنشر والتوزيع، سنة النشر: 1417، 7).

قلت: من الأمثلة على أنهم قد يطلقون لفظه: (صدوق) على الراوي الثقة: ما قاله أبو حاتم في حق الإمام عمرو بن علي الفلاس، بقوله: "كان عمرو بن علي أرسق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق". (الجرح والتعديل، 249/6)، وما قاله ابن حنبل في حق الإمام الكبير أبي بكر بن أبي شيبة، بقوله: "صدوق ثقة" (ابن حنبل، أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ت: وصي الله بن محمد عباس، الرياض - السعودية، دار الخاني، ط2، 1422 هـ - 2001 م، 91/2)، قلت: قد أشار إلى هذين المثالين الدكتور عبد الله الجديع. ينظر: (تحرير علوم الحديث للجديع، 572/1).

(٢) قال اليماني: "وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى... وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثر... وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة (ثقة) لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب" (المعلمي اليماني، عبد الرحمن، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بيروت - لبنان - المكتب الإسلامي، ط2، 1406 هـ - 1986 م، 258/1).

قلت: وقع لدي أمثلة كثيرة تثبت دقة كلام المعلمي اليماني، وهو بخلاف المتعارف عليه من أن ابن معين من المتشددين في أحكام الجرح والتعديل، ومن ذلك: قوله: "محمد بن إسحاق ثقة، ولكنه ليس بحجة". (ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ت: د. أحمد محمد نور سيف، مكة - السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث

الثاني : أن ابن معينٍ صرّح - فيما نقله ابن شاهين عنه- بأن ابن أبي حازم : ( ليس به

باس)، ولم يقرن معها لفظة : (ثقة)، ولا يصح جعل هذا المصطلح عند ابن معين بنفس درجة مصطلح : (ثقة)، قال العراقي : " لم يقل ابن معين : إن قولي : ليس به بأس، كقولي : ثقة، حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنَّما قال : إنَّ مَنْ قال فيه هذا فهو ثقة، وللتقّة مراتب، فالتعبيرُ عنه بقولهم : ثقة، أرفع من التعبير عنه بأنّه لا بأس به، وإن اشتركا في مُطلقِ التقّة " (١)، ولا شك أن التعبيرَ بالثقة في حقِّ الراوي هو الأرفع والأقوى .

الثالث : أن ابن معين جعل ابن أبي حازم في مرتبة أدنى من الدراوردي، فعندما قيل له : ما

تقول في الدراوردي وابن أبي حازم؟، قال : " الدراوردي ثم ابن أبي حازم " (٢)،

---

الإسلامي، ط1، 1399هـ-1979م، 225/3)، وقوله في قرآن بن تمام : " كان يبيع الدواب، رجل ثقة صدوق، وقيل له : كان صاحب حديث ؟، قال: لا " . (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، 89/3)، ومما يدل على تساهله أيضا : إطلاقه لفظة : (ثقة) على عدّة رواة صدوقين . يُنظر : (ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ت : د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، 107، 118، 160، 204)، ولربما كان الداعي إلى إطلاقه لفظ : (الثقة) هو نفي الكذب والتهمة عن الراوي فقط، ومما يدل على ذلك قوله في همّام بن زائدة : " رجل صدوق ثقة، ليس بمتهم ولا كذوب " . (ابن معين، يحيى، معرفة الرجال عن يحيى بن معين (رواية ابن محرز)، ت : ج1 : محمد القصار ، دمشق - سوريا، مجمع اللغة العربية، ط1، 1405هـ-1985م، 78/1) .

(١) (العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، ت : عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1423 هـ - 2002 م ، 373/1)، قلتُ : علّق السخاوي على رأي العراقي بقوله : " وهو حسن، وكذا أيده غيره، بأنهم قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولا، ولو لم يكن ضابطا، فقول ابن معين هنا يتمشى عليه " (فتح المغيث للسخاوي، 368/1)، وقال الجديع : " ولك أن تقول : إنما جعلها ابن معين... تساوي الوصف بقولهم : (ثقة) على اعتبار أنها مرتبة من مراتب الثقات، لا أنها تعادلها من كل وجه عند الإطلاق " (تحرير علوم الحديث، 574/1) .

(٢) (تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، 3/203، 3/331)، ويُنظر : (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 5/398) .

والدراوردي لا يرقى إلى درجة الثقة، فهو صدوقٌ يهْمُ كثيراً (١) .

**الخلاصة :** الراجح من الراي الأول لابن معين في حق ابن أبي حازم أنه : (صدق)، بالمعنى

المتعارف عليه عند علماء مصطلح الحديث .

**الرأي الثاني لابن معين :** (تضعيف حديث ابن أبي حازم عن أبيه)

صرح ابن معين في إحدى الروايات عن بعض حديث ابن أبي حازم عن أبيه خاصة دون

سائر حديثه، وذلك فيما رواه ابن أبي خيثمة، بقوله : " سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ لِمُصْعَبِ :

ابن أبي حازم ليس بثقة في حديث أبيه، فقال مُصْعَبُ : " ما سمعتُ مِنْهُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - عَنْ أَبِيهِ

إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا " (١) .

قلت : يوجد عدة تنبيهات مهمة على هذه الرواية، وفيما يأتي بيانها وتوضيحها :

الأول : إطلاق (ليس بثقة) في حق الراوي توجب الضعف الشديد (٢) ، ولا بد من التنبيه إلى أن

ابن معين لم يُفسر سبب ذلك الضعف، ولذلك : يبقى تضعيفه في إطار الجرح غير المُفسر، قال

الخطيب البغدادي : " وكذلك قول الجرح : " إن فلاناً ليس بثقة "، يُحتمل أن يكون لمثل هذا

المعنى (٣)، فيجب أن يُفسر سببه " (٤) .

**الثاني :** لعل السبب في تضعيف ابن معين لحديث ابن أبي حازم عن أبيه هو روايته لأحاديث

منكرة عن أبيه وإصراره عليها رغم تنبيهه ، وقد تبين أن هذا لا يقتضي تضعيف جميع مرويات ابن

(١) سبقت الإشارة إلى ترجمته (ص:35) .

(٢) (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، 2/ 361) .

(٣) (تهذيب التهذيب لابن حجر، 4/ 347) .

(٤) قلت : يقصد أن يفعل الراوي بعض المباحات أو المكروهات أو ما يُختلف في تحريمه، وهي مما لا تجرُح الراوي .

(٤) (الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي، 111)، وينظر : ( تحرير علوم الحديث للجديع، 1/ 624) .

أبي حازم عن أبيه (١) ، وعلى هذا يكون جرح ابن معين مفسراً من غيره، ولا شك أن التفسير للجرح من الجرح نفسه أقوى وأسلم، لكي تتباعد مظنة تنوع أسباب الجرح بين الجرحين .

الثالث : لا تعارض بين رأيي ابن معين في ابن أبي حازم، فالأصل أنه صدوق، ويُسْتَنْتَى من ذلك حديثه عن أبيه فهو ضعيف فيه عنده، ولا يُعَمَّمُ الحُكْمُ على سائر حديثه عن أبيه، بل : يُقَيَّدُ ذلك فيما كان مُكْرَماً من مَرْوِيَّاتِهِ عن أبيه .

الرابع : لا يصحُّ القول بأن عبارة ابن معين : " ليس بثقة في حديث أبيه " مصحفة، وأنَّ الأصل فيها هكذا : " ليس بثقة إلا في حديث أبيه " ، وبذلك تتفق مع قول ابن معين في ابن أبي حازم : " ثقة، ليس به بأس، صدوق " ، ومع أقوال النقاد الآخرين (١) .

مما يؤكد عدم تصحيف العبارة عدد من الأسباب، من أهمها :

1. أن القول بأن ابن أبي حازم ليس بثقة إلا في حديث أبيه يلزم منه تضعيف جميع ما يرويه ابن أبي حازم عن غير أبيه، وهذا ليس من الأمانة العلمية في شيء، لأنه لا دليل على ذلك .
2. لو كانت عبارة ابن معين مصحفة لما قال مصعب الزبيري : " ما سمعت منه - والحمد لله - عن أبيه إلا حديثاً واحداً " ، وكان الأولى به أن يُبدي تحسره -مثلاً- على أنه لم يحرص على سماع حديثه عن أبيه، لا أن يُبدي سروره بعدم السماع منه إلا حديثاً واحداً، ولذلك لما قيل لمصعب : " ابن أبي حازم ضعيف إلا في حديث أبيه ؟، قال : " وقد قالوها ؟ " (٢)، وكأنه متعجب من قولهم، لأنه يخالف ما حكاه ابن معين .

(١) يُنظر: (ص:26).

(١) قلت: قد أشار إلى احتمالية تصحيف العبارة الباحث: منير فرج . يُنظر : (مرتبة الصدوق عند ابن حجر، دراسة

تطبيقية على صحيح البخاري، للباحث: منير فرج، 152) .

(٢) (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، 2/ 361) .

ثانيا : الإمام أحمد بن حنبل (241هـ) :

جاء عنه رأيان في ابن أبي حازم ، وفيما يأتي بيانهما :

الرأي الأول لابن حنبل : (التعديل المجمل لابن أبي حازم)

روى أبو داود بأنَّ الإمامَ أحمدَ سئلَ عن عبدِ العزيزِ بنِ أبي حازمٍ، فأجابَ بقوله : " أرجو أنه لا بأس به " (١)، وقولُ الناقدِ : (أرجو أنه لا بأس به) تعديلٌ، لكنَّه أدنى من حيثِ القوَّة من مصطلح (لا بأس به)، لأنَّ الإخبارَ برجاءِ انتفاءِ البأسِ هو دونَ القطعِ بانتفائه، فهي تدلُّ على أنَّ أقربَ الأقوالِ عندَ ذاكِ الناقدِ أنه لا بأس به (٢) .

الرأي الثاني لابن حنبل : (توجيه عدة انتقادات على ابن أبي حازم)

جاءت ثلاثُ رواياتٍ عن الإمامِ أحمدٍ ينتقدُ فيها ابنَ أبي حازمٍ، وفيما يأتي بيانهما :

الرواية الأولى : سئلَ الإمامُ أحمدُ عنهُ، فقالَ : " لم يكن يُعرفُ يطلبُ الحديثِ، إلاَّ كتبَ أبيه، فإنَّهُم يقولونَ : أنه سمعها، وكان يفقه، لم يكن بالمدينة بعدَ مالكٍ أفقه منه، ويقالُ : أنَّ كتبَ سليمانَ بنِ بلالٍ وقَعَتِ إليه ولم يسمعها، وقد روى عن أقوامٍ لم يكن يُعرفُ أنه سمعَ منهم " (٣) .

الرواية الثانية : قيلَ للإمامِ أحمدَ : كيف هو ؟، فقالَ : " أمَّا روايته فيروُن أنَّه قد سمعَ من أبيه،

(١) (سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم ، 221 )

(٢) بتصرف : (سلامة ، محمد خلف، لسان المحدثين، مصدر الكتاب : ملفات (word) نشرها المؤلف في ملتقى

أهل الحديث والمكتبة الشاملة، (الموصل: 14 / 2007/2، 55/2)، قلت : جعل العراقي هذا المصطلح في المرتبة

الرابعة من مراتب التعديل، ثم بيَّن أنها نظيرُ مصطلحِ : (ما أعلم به بأسا) . يُنظرُ : (شرح التبصرة والتذكرة للعراقي،

373/1)، وجعل ابن الصلاح مصطلحِ : (ما أعلم به بأسا) في مرتبة أدنى من مصطلحِ : (لا بأس به) . يُنظرُ : (مقدمة

ابن الصلاح، 246)، ممَّا يدلُّ على أنَّ مصطلحِ (أرجو أنه لا بأس به) أدنى من مصطلحِ : (لا بأس به) .

(٣) (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 382/5) .

وأما هذه الكتب التي عن غير أبيه، فيقولون: إنَّ كتبَ سليمان بن بلالٍ صارتُ إليه، فقيل له: كان يدلّسها؟، قال: ما أدري أُخْبِرُكَ " (١) .

**الرواية الثالثة:** قال الإمامُ أحمدُ: " يُقالُ لهُ بليةٌ أُخرى أيضًا... لم يكن بكثيرِ الحديثِ، فلمَّا

ماتَ سُلَيْمانُ بنُ بِلالٍ أوصى إليه، فدُفِعَتْ كُتُبُه إليه فأُخْرِجَ أَحاديثُ كثيرةً للنَّاسِ " (١) .

قلت: من خلال تأمل الروايات السابقة نستطيع أن نستنتج الانتقادات التي وجهها الإمامُ أحمدُ

إلى ابن أبي حازم في عدّة أمورٍ، وفيما يأتي بيّناها:

**الأمر الأول:** أن ابن أبي حازم لم يكن معروفًا بطلبِ الحديثِ، ونجدُ الإمامَ أحمدَ يذكر عقبَ

الإشارة إلى أنه لم يُعرفَ بطلبِ الحديثِ قوله: " كانَ يَفْقَهُ، لم يكنْ بالمدينةِ بعدَ مالِكٍ أفقَه مِنْهُ " ،

وكأنه يريدُ أن يقولَ: كانت عنايةُ بالفقه على حسابِ طلبِهِ للحديثِ، ولذلك: لَمَّا سُئِلَ: أَيُّهُمَا

أحبُّ إليك، ابنُ أبي حازمٍ أمَ الدَّرَورديُّ؟ ، أجابَ بقوله: " لا، بلُ: هُوَ أحبُّ إليّ، وَلَكِنْ

الدَّرَورديُّ أَعْرَفُ مِنْهُ " (٢)، قلتُ: تعبيرُهُ بلفظة: (أَعْرَفُ) فيه إشارةٌ إلى عدمِ خبرته في الرواية،

والدراورديُّ ليس متقنا للرواية (٣)، وقد جعله الإمامُ أحمدُ هنا أعرفَ من ابن أبي حازم .

**الأمر الثاني:** أن ابن أبي حازم روى عن أقوامٍ لم يسمع منهم، وكانَ الإمامُ أحمدَ يشيرُ إلى أنه

روى ما رواه عنهم على التَّدليسِ .

قلت: هنا لابدٌ من التنبيه إلى أمرين، وهُما:

---

(١) يُنظَرُ: (الضعفاء الكبير، ط: دار المكتبة العلمية، 10/3) (الضعفاء الكبير، ط: دار ابن عباس، 465/3) .

(١) (سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، 221)

(٢) المرجع السابق .

(٣) يُنظَرُ: (ص: 35) .

1. أن المتقدِّمين كانوا يطلقون على رواية الراوي عن عاصره ولم يسمع منه - إذا أوهم

السماع - تدليسا (١) ، وخالفهم في ذلك ابن حجر ومن جاء بعده، فقد أطلقوا على رواية الراوي بهذه الصورة (المُرسل الخفي) ، وحَصَرُوا تدليس الإسناد في رواية من روى عن لقيته ما لم يسمعه منه موهَمًا السَّماعَ (٢) .

قلتُ : من أجل ما سبق فإن ابن أبي حازم لا يعتبر مدلسًا، بل : يُعتبر صنيعة في إطار المرسل الخفي، ولذلك : لا يوجد له أيُّ ذكرٍ في كتب التدليس (٣)، ولا يوجد من صرح بتدليسه - غير الإمام أحمد- إلا ما قاله الذهبي : " وقيل : كان يدلس، كغيره من الثقات " (٤)، ولعله كان يقصد ما أشار إليه الإمام أحمد .

2. أن الراوي في (المرسل الخفي) ليس بحاجة إلى إثبات السماع في كل رواية رواها عن

شيخه، بل : يكفي لنفي التدليس عنه أن يُثبت سماعه من شيخه - ولو مرة واحدة، في أي رواية

---

(١) من ذلك ما قاله الإمام أحمد، بقوله : " لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم، ولا من الأعمش، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار... وقد حدث عن هؤلاء على التدليس، ولم يسمع منهم " (سير أعلام النبلاء، 416/6) ، في لفظ آخر : " وقد حدث عنهم كلهم -، يعني يقول : (عن) ، ويدلس " (ميزان الاعتدال ، 152/2) .

(٢) بتصريف : (الخلف، عواد، روايات المدلسين في صحيح البخاري، دار البشائر الإسلامية، 14)، وينظر : (الشريف،

حاتم العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، السعودية - الخبر، دار الهجرة، 1418 هـ، 233/1) .

(٣) ينظر : (النسائي، أحمد بن شعيب، ذكر المدلسين، ت : العوني، مكة- السعودية، دار عالم الفوائد، ط1 ، 1423

هـ)(العراقي، أحمد بن عبد الرحيم، المدلسين، ت : د. رفعت فوزي، د. نافذ حماد، دار الوفاء، ط1، 1415 هـ-

1995م)(سبط ابن العجمي، إبراهيم، التبيين لأسماء المدلسين، ت : يحيى شفيق، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية،

1406 هـ-1986 م) (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر)(روايات المدلسين في صحيح البخاري

للدكتور عواد الخلف)(الخلف، عواد، روايات المدلسين في صحيح مسلم، دار البشائر الإسلامية، 1421 هـ-2000 م) .

(٤) (المعني في الضعفاء، 397/2) .

من الروايات - ، بخلاف تدليس الإسناد، حيث يحتاج فيه الراوي إلى إثبات السماع من شيخه في كل رواية رواها عنه (١) .

الأمر الثالث : أن ابن أبي حازم - وعلى الرغم من عدم عنايته بطلب الحديث - إلا أنه أخرج أحاديث كثيرة للناس، وكان ذلك تزامناً مع أخذه الكتب التي أوصى بها سليمان بن بلال، خاصة بأنه لم يسمعها منه، وقد جعل الإمام أحمد هذه بليّة بالنسبة لابن أبي حازم .

قلت : قد أشار مصعب الزبيري إلى ما يتعلق بكتب سليمان، فقال : " أمّا ابن أبي حازم فإنه سمع مع سليمان بن بلال ، فلما مات سليمان أوصى بكتبه إليه، فكانت عند ابن أبي حازم، قد بال عليها الفأر فذهب بعضها، فيقرأ ما استبان منها ويدع ما لا يعرف، وقد قرأها علينا" (٢) .  
ويستفاد مما أشار إليه مصعب ما يأتي :

1. التأكيد على أن سليمان أوصى بكتبه إلى ابن أبي حازم وصارت إليه، ثم صار يحدث بها الناس، لقول مصعب : " وقد قرأها علينا " .

2. أن مصعب الزبيري - وفي سياق ذكره لحصول ابن أبي حازم على كتب سليمان - ، يؤكد أن ابن أبي حازم سمع مع سليمان بن بلال، وكان الأولى في هذا السياق أن يقول : " سمع من سليمان" ، حتى يكون تحديته لهذه الكتب صحيحاً على الوجه الكامل، ولذلك : يحتمل هنا أحد أمرين :

أ. أن تكون العبارة مُصَحَّفةً، فيكون أصلها هكذا : " سمع من سليمان بن بلال " .

قلت : لا يلزم إن كان ابن أبي حازم سمع من سليمان شيئاً أن يكون سمع جميع ما في كتبه حتى يصح سماعه لها، فهو سماع جزئي لا كلي، وعلى هذا : فإن حكم روايته من كتب سليمان

(١) بتصرف : (روايات المدلسين في صحيح البخاري ، 17)

(٢) (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، 361/2) .

حكم الرواية بالوصية، وهي إحدى وسائل التَّحْمُل عند أهل الحديث، وأجازها البعض ولم يُجزها البعض، وعلى جميع الأحوال : هي ليست قويّة (١).

ب. أن تكون العبارة سليمة غير مُصَحَّفة .

قلت : فإنّ هذا إشارة إلى أنّ ابن حازم وسليمان أقران وزملاء في الطَّلَب، وكانا يسمعان من الشيوخ سوياً، ولربّما كان سليمان يكتب وابن أبي حازم لا يكتب، فبعد أن صارت إليه كتب سليمان صار يروي من هذه الكتب عن شيوخه مباشرة، بدون الإشارة إلى الواسطة (سليمان)، وهذا مجرد احتمال، وهو ليس بعيداً، وعلى هذا : فإنّ حكم روايته من كتب سليمان حكم رواية المرسل الخفيّ ، فلا بدّ من تصريحه من الشيخ الذي يروي عنه ولو مرّة واحدة .

3. أنّ كتب سليمان تعرّضت للتلف عند ابن أبي حازم بسبب بول الفأر عليها، وحدثت الناس

بها على رغم تلفها، قلت : لا شك أنّ هذا عيب في الرواية، لأنها روايته ستأتي ناقصةً ومحرّفةً عن الأصل ، ولكن يكفي لزوال شبهة التحريف أن يتابع ابن أبي حازم في روايته .

وأخيراً ، يجدر التنبيه إلى أنّه ليس هناك تعارض بين التعديل المُجمل من الإمام أحمد لابن أبي

حازم وبين الانتقادات التي وجهها إليه، فالأصل أنّه لا بأس به عنده في أقرب الأحوال، بشرط أنّ

يتمّ التأكد من سماعه من شيوخه، لتزول شبهة إرساله الخفيّ .

---

(١) لقد استبعد ابن الصلاح جواز الرواية بالوصية، فقد قال ذكره لمن جوّزها : " وهذا بعيد جداً، وهو إمّا زلة عالم أو

متأوّل، على أنّه أراد الرواية على سبيل الوجادة " . ينظر للمزيد : (مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، 288)، وقارن

السخاوي بين الوصية والوجادة والإجازة، ثمّ لخص الحكم فيها، بقوله : " وعلى كلّ حال فالبطلان هو الحقّ المتعين، لأنّ

الوصية ليست بتحديث، لا إجمالاً ولا تفصيلاً ، ولا تتضمن الإغلام، لا صريحاً ولا كناية " . ينظر للمزيد : (فتح المغيب

للسخاوي، 21/3) .

## خلاصة أقوال أهل الجرح والتعديل في ابن أبي حازم والقول الراجح فيه :

بعد استعراض جميع الأقوال في ابن أبي حازم وتحليلها ومناقشتها، يلاحظ ما يأتي :

أولاً : لم يتكلم أحد في عدالته، فهم فيها على اتفاق .

ثانياً : أن أغلب العلماء على توثيقه، وكانوا على درجات في توثيقه، كما يلي :

1. من كان توثيقهم له يعدّ ضمن إطار التوثيق المتساهل فيه، والأولى أن يُعتمد عليه إلا بعد

النظر في أقوال النقاد الآخرين، وهؤلاء هم : العجلي، وابن حبان، وابن شاهين .

2. من كان توثيقهم له في درجة الراوي الصدوق ومن لا بأس به، وهؤلاء هم : ابن معين، وابن

حنبل، والنسائي - على الراجح من روايته - .

3. من كان توثيقهم له في آخر درجات التوثيق، وهذا رأي أبي حاتم الرازي فقط .

ثالثاً : أن الجرح المُعتبر فيه ينحصر في الأمور التالية :

1. روايته لأحاديث منكرة عن أبيه وإصراره على التحديث بها، ممّا جعل العلماء يمتنعون من

التحديث عنه، وتمّ بيان أن روايته لبعض المناكير عن أبيه لا تستدعي ضعف كل حديثه عنه، وأنّ

امتناع العلماء عن الكتابة عنه هو نوع تأديبٍ حتّى يرجع عن ذلك، والآن بعد انتهاء زمن الرواية

لا مانع من قبول مروياته عن أبيه إذا خلت من المناكير .

2. روايته عن شيوخ لم يسمع عنهم، وتمّ بيان أن هذا يعدّ من قبيل المُرسَل الخفي لا من قبيل

التدليس، وحكمه : أن روايته صحيحة بشرط أن يُصرّح بالسَّماع عن شيخه ولو مرّة واحدة في أيّ

رواية عنه، أو أن يُصرّح أحد الأئمة بسماعه عن شيخه .

3. روايته لكتب سليمان بن بلال دون سماع، فإمّا أن يروي عن سليمان مباشرة، فتكون حكم

روايته حكم الرواية بالوصية، وقد أجازها البعض وهي ليست قويّة، وإمّا أن يروي عن شيوخ سليمان

ويُسقط سليمان من الإسناد، فتكون حكم روايته حكم المُرسَل الخفي .

4. تعرضُ كتبه للتألف، ممَّا يجعلُ روايته عنها لا تخلو من التحريف والنقص، ويكفي لزوال

مظنة التحريف والنقص في روايته أن يُتابع من النقاتِ عليها .

رابعًا : أنه جرح في أمور لا يصحُّ جعلها جرحًا ، وفيما يأتي بيانها :

1. أن ابن مهدي امتنع عن التحديثِ عنه، وقد تبين أن ذلك لا يصحُّ، ولو فرض أنه امتنع فهو

ليس مدعاةً إلى تضعيفه، فربما امتنع لأسبابٍ لا تتعلق بالرواية، وقد يكون امتناعه بسبب إصراره

على الخطأ، وتبين أن هذا أيضًا لا يدلُّ على الضعف .

2. إدراج العقيليِّ له ضمن قائمة الضعفاء، وقد اعتمد على ما روي عن ابن مهدي وأحمد، وما

روي عنهما لا يدلُّ على الضعف .

3. تليينه من قبل ابن سيِّد الناس، والتليين جرح يسيرٌ لكنه غير مُفسِّر هنا، ولم يرد وصفه به

عند المُتقدِّمين، والأولى تقديم قول المُتقدِّم على المُتأخِّر .

4. عدم عنايته بطلب الحديث وإخراجه أحاديث كثيرة للناس، وهو ممَّا لا يُعدُّ جرحًا، لكنه مظنة

أن يكون قد روى عن قوم لم يسمع منهم، وسبق حكمه .

الراجح : حكم حديثه حكم حديث الصدوق، أي : حسنٌ، لأنه الراجح من أقوال الأئمة المعتدلين

في أحكامهم، وبهذا قال الذهبي، بقوله : " وبكلِّ حالٍ: فَحَدِيثُهُ - أي : الداروردي - وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي

حَازِمٍ لَا يَنْحَطُّ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ (١)، وقال ابن حجرٍ عنه : " صدوق " (٢)، لكن بشرطٍ : أن يصحَّ

سماعه عن شيوخه الذين يروي عنهم، وأن تخلو روايته عن أبيه من المناكير، وأن يُتابع من النقات

للتأكد من خلو روايته من الخطأ أو التحريف أو النقص .

(١) (سير أعلام النبلاء للذهبي، 368/8) .

(٢) (تقريب التهذيب لابن حجر، 356) .

## الفصلُ الثَّاني :

مَنْهَجُ البُخَارِيِّ فِي التَّخْرِيجِ لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ

## المبحث الأول : إخراج البخاري لابن أبي حازم متابعاً بصورة الإقران أو التحويل

المطلب الأول : إخراج البخاري لابن أبي حازم متابعاً بصورة الإقران (١)

لقد وظف الإمام البخاري فن المتابعة بالإقران في التخریج لابن أبي حازم، مما يدل على تحوطه في التخریج له، ولقد قرنه مع راوٍ في درجته - أي : صدوق - في ستة أحاديث، وهذا الراوي المقرون به هو : (عبد العزيز الدراودي) (٢) ، وفيما يأتي بيان تلك الأحاديث :

### (1) الحديث الأول :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :

(528) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَّوْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي : ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ : " أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ : ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرْنِهِ ؟ ، قَالُوا : لَا يُبْقِي مِنْ دَرْنِهِ شَيْئًا، قَالَ : " فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا " (٣) .

قلت : لم يخرج البخاري متابعاً لابن أبي حازم - غير الدراودي -، علماً بأنه قد تابعه خارج الصحيح اثنان، وهما : الليث بن سعد، ويكر بن مضر (٤)، وكلاهما ثقة (٥) .

(١) مفهوم المقرون عند المحدثين، هو: " أن يجمع الراوي بين شيخين من شيوخه أو أكثر في روايتهم حديثاً عن شيخ واحد، في أي طبقة من طبقات الرواة " . ينظر : (طوالبه، محمد عبد الرحمن، شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، 2002م، 237) .

(٢) سبقت الإشارة إلى ترجمته (ص:35) .

(٣) (صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: الصلوات الخمس كفارة، 112/1) .

(٤) ينظر : (صحيح مسلم، 462/1) (سنن الترمذي، 151/5) (السنن للنسائي، 230/1) .

(٥) الليث: ستأتي ترجمته (ص: 6)، ويكر: هو المصري، من الثامنة . ينظر : (تقريب التهذيب، 127) .

## فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميز، فجميع رجاله مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق، وهم : ( أبو

سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن إبراهيم، ويزيد بن عبد الله بن الهاد) .

2. أن رواية ابن أبي حازم تميزت بالإشارة إلى فضل الصلوات الخمس - تحديداً - في تكفيرها

للخطايا، بخلاف الأحاديث التي أوردتها البخاري في الباب الذي قبل حديث الدراسة باب - هو :

(باب: الصلاة كفارة) - ، والتي أشارت إلى فضل الصلوات بصورة عامة .

قلت : لا يفهم من هذا أن رواية ابن أبي حازم قيدت الفضل بالصلوات الخمس فقط، بل : هو

مزيد تأكيد لفضلها وأهميتها، وتخفيف العناية بها .

## (2) الحديث الثاني :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :

(2018) حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال : حدثني ابن أبي حازم والدراوردي، عن يزيد بن الهاد،

عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر، فإذا كان حين يمسي من

عشرين ليلة تمضي، ويستقبل إحدى وعشرين رجعا إلى مسكنه، ورجع من كان يجاور معه، وأنه

أقام في شهر جاور فيه الليلة التي كان يرجع فيها، فخطب الناس، فأمرهم ما شاء الله، ثم قال : "

كنت أجاور هذه العشر، ثم قد بدا لي أن أجاور هذه العشر الأواخر، فمن كان اعتكف معي فليبت

في معتكفه، وقد أريت هذه الليلة، ثم أنسيتها، فابتغوها في العشر الأواخر، وابتغوها في كل وتر،

وقد رأيتني أسجد في ماء وطين " ، فاستهلت السماء في تلك الليلة فأمطرت، فوكف المسجد في

مصلى النبي صلى الله عليه وسلم ليلة إحدى وعشرين، فبصرت عيني رسول الله صلى الله عليه

وَسَلَّمَ، وَنَظَرْتُ إِلَيْهِ انصَرَفَ مِنَ الصُّبْحِ وَوَجَّهَهُ مُمْتَلِئًا طِينًا وَمَاءً (١) .

قلتُ : لَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ مُتَابِعَةً تَامَةً لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي الْمَوْضِعِ

(2027) (٢)، وَمَالِكُ الْإِمَامُ الْحُجَّةُ (٣)، وَأَخْرَجَ لَهُ أَيْضًا عِدَّةَ مُتَابِعَاتٍ قَاصِرَاتٍ، وَالْمُتَابِعُونَ هُمْ :

يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ - فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ - (٤)، وَسَلِيمَانُ الْأَحْوَلُ (٥)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو (٦)، وَابْنُ أَبِي

لَبِيدٍ (٧)، مِمَّا يُوَكِّدُ بَلْنَ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ قَدْ أَحْسَنَ فِي رِوَايَتِهِ وَأَجَادَ، لِأَنَّهُ وَافَقَ مَجْمُوعَ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ .

### فائدةُ تخريجِ حديثه :

1. أنَّ إسنادهُ حديثه متميزٌ، فجميعُ رجاله مدنيونٌ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق، وهم : ( أبو

سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن إبراهيم، ويزيد بن عبد الله بن الهادي) .

2. أنَّ روايته جاءت بلفظٍ دقيقٍ بعيدٍ عن الإشكال، ففيها : " فَإِذَا كَانَ حِينَ يُمَسِّي مِنْ عِشْرِينَ

لَيْلَةً تَمْضِي، وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ رَجَعَ إِلَى مَسْكَنِهِ "، بخلافِ روايةِ الإمامِ مالكٍ التي وقعَ فيها

التَّخْلِيطُ، ولفظها : " حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنْ

اعْتِكَافِهِ "، ومُفْتَضَى روايةِ مالكٍ : " أَنْ خُطِبَةَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ

الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَوَّلُ لِيَالِيِ اعْتِكَافِهِ الْأَخِيرِ لَيْلَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ، وَهُوَ مُعَايِرٌ

لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : (فَبَصُرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى جَبْهَتِهِ أَثَرُ

(١) (صحيح البخاري، كتاب صلاة التراويح، باب تحري لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، 48/3) .

(٢) يُنْظَرُ : (صحيح البخاري، 46/3) .

(٣) هو : الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقين وكبير المتتبتين، من السابعة، ع . (تقريب التهذيب، 516) .

(٤) (صحيح البخاري، 135/1، 162/1، 167/1، 46/3، 49/3) .

(٥) (صحيح البخاري، 50/3) .

(٦) المرجع السابق .

(٧) المرجع السابق .

الماء والطَّين، مِنْ صُبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْخُطْبَةَ كَانَتْ فِي صُبْحِ الْيَوْمِ الْعِشْرِينَ  
وَوُفُوعِ الْمَطَرِ كَانَ فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِبَقِيَّةِ الطَّرُقِ" (١) .

قال ابن حزم الظاهريُّ : " وَهَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
إِبْرَاهِيمَ، فَوَقَعَ فِي لَفْظِهِ تَخْلِيْطٌ وَإِشْكَالٌ لَمْ يَقَعَا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ  
مُحَمَّدِ الدَّرَّوَرْدِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُمَا فِي الْمَعْنَى " (٢)، قلتُ : لعلَّ الإشكالَ الذي وقعَ في روايةِ  
الإمامِ مالكٍ هو من الراوي الذي دونَه : (إسماعيلُ بنُ أبي أُويسٍ)، وهو متكلِّمٌ فيه (٣) .

يتبيَّنُ من هذا أنَّ تخريجَ البخاريِّ لروايةِ ابنِ أبي حازمٍ أزالَ الإشكالَ عن روايةِ محمدَ بنِ إبراهيمَ  
من طريقِ الإمامِ مالكٍ، وأنَّ البخاريَّ استثمرَ فقهَه في روايته، لأنَّ تحقيقَ اللفظِ الأدقِّ لا يكونُ إلاَّ  
لمن فقهه معنى الحديثِ جيِّدًا .

### (3) الحديث الثالثُ :

أخرجَ البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضِعَيْن، وقد قرَّنه بالدَّرَّوَرْدِيِّ في كلا  
المَوْضِعَيْن، وفيما يأتي نصُّهما :

الموضع الأولُ : (3885) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَّوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ

بِهَذَا (٤)، وَقَالَ : " تَغْلِي مِنْهُ أُمَّ دِمَاعِهِ " (١) .

(١) بتصرف يسيرٍ : (فتح الباري، 257/4) .

(٢) (ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى بالآثار، بيروت- لبنان، دار الفكر، 436/3) .

(٣) سبقت الإشارة إلى ترجمته (ص: 7) .

(٤) قلتُ : يقصدُ (يزيد بن عبد الله بن الهاد)، وقد سبقَ ذكره في الروايةِ السَّابِقَةِ لروايةِ ابنِ أبي حازمٍ .

(١) (البخاريُّ، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه

وأيامه = صحيح البخاري، ت : محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ط1 ، 1422هـ، كتاب المناقب، باب

قصة أبي طالب، 52/5) .

الموضع الثاني : (6564) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَكَرَ عِنْدَهُ عَمُّهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: " عَلَّه تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي

ضَخْصَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَعْبِيهِ، يَغْلِي مِنْهُ أُمَّ دِمَاغِهِ " (١) .

قلت: لقد أخرج البخاريُّ الموضعَ الأوَّلَ من روايةِ ابنِ أبي حازمٍ بعد روايةِ اللَّيْثِ بنِ سعدٍ عن

ابنِ الهَادِ مباشرةً، واللَّيْثُ ثَقَّةٌ (٢)، ممَّا يدلُّ على أنَّ البخاريَّ أخرجَ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ متابعاً، ولم

يجعلها أصلاً .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أنَّ إسنادهُ حديثه متميزٌ، فجميعُ رجاله مدنيونٌ .

2. تحقيقُ اللفظِ الدقيقِ لروايةِ اللَّيْثِ، فاللَّيْثُ مصريٌّ، وكان يتساهلُ في أخذِ الروايةِ (٣)، وابنُ أبي

حازمٍ والدَّرَاوَرْدِيُّ ويزيدُ بنُ الهَادِ مدنيونٌ، وأهلُ البلدِ أعرَفُ بحديثِ شيخهم من غيرهم، فمتابعهُ ابنُ

أبي حازمٍ والدَّرَاوَرْدِيُّ لِلَّيْثِ توكَّدُ أنَّه قد أتى باللفظِ الصحيحِ ، ولذلك نجدُ البخاريَّ قد أتبعَ روايةَ

اللَّيْثِ مباشرةً بروايتهِ ابنِ أبي حازمٍ الدَّرَاوَرْدِيِّ، على خلافِ عادتهِ في تفريقِ طرقِ الحديثِ في

مواضعٍ مختلفةٍ من الصَّحيحِ .

3. أنَّ روايتهَ وروايةَ الدَّرَاوَرْدِيِّ تميَّزتا بزيادةٍ، فلفظُ روايتهِما : " تَغْلِي مِنْهُ أُمَّ دِمَاغِهِ "، ولفظُ

روايةِ اللَّيْثِ : " يَغْلِي مِنْهَا دِمَاغُهُ"، ممَّا يدلُّ على أنَّ البخاريَّ حقَّقَ اللفظَ الأدقَّ بروايتهِما، ولذلك

جعلها البخاريُّ - في الموضعِ التَّانِي - في البابِ المناسبِ : (بَابُ صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ)، لدلالاتها

(١) (صحيح البخاري، كتاب الرِّقَاقِ، بَابُ صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، 116/8) .

(٢) هو : ثَقَّةٌ، ثَبَّتْ، فَحْقِيَّةٌ، إِمَامٌ مَشْهُورٌ، مِنَ السَّابِعَةِ . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب، 464) .

(٣) قال الإمامُ أحمدُ : "اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ثَقَّةٌ، وَلَكِنْ فِي أَخْذِهِ سُهولةٌ" . انظر ترجمته : (تهذيب الكمال، 261/24) .

بشكلٍ أوضحٍ على مقصودِ التَّرجمةِ .

#### (4) الحديث الرابع :

أخرج البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضِعَيْن، وقد قرَّنه بالدرَّاورديِّ في كلا الموضِعَيْن، وفيما يأتي نصُّهما :

الموضع الأول : (4798) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَّاورديُّ، عَنْ يَزِيدَ<sup>(١)</sup>،

وَقَالَ: " كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَالِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَالِ

إِبْرَاهِيمَ " (٢) .

الموضع الثاني : (6358) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَّاورديُّ، عَنْ يَزِيدَ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا السَّلَامُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ

نُصَلِّي ؟، قَالَ : " قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارَكَ

عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَالِ إِبْرَاهِيمَ " (٣) .

قلتُ: لقد أخرج البخاريُّ الموضعَ الأوَّلَ من روايةِ ابنِ أبي حازمٍ بعد روايةِ اللَّيْثِ بنِ سعدٍ عن

ابنِ الهاديِّ مباشرةً، واللَّيْثُ ثقةٌ<sup>(١)</sup>، ممَّا يدلُّ على أنَّ البخاريَّ أخرجَ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ متابعَةً، ولم

يجعلها أصلاً .

(١) قلتُ : يقصدُ (يزيد بن عبد الله بن الهادي)، وقد سبق ذكره بالروايةِ السَّابِقَةِ لروايةِ ابنِ أبي حازمٍ .

(٢) (صحيح البخاري، كتابُ تفسير القرآن، بابُ قَوْلِهِ : ﴿إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (54) لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ

فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا بَسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَاتَّقِينَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

شَهِيدًا (55) ﴿ [الأحزاب: 55]، [121/6] .

(٣) (صحيح البخاري، كتابُ الدعوات، بابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (77/8) .

(١) سبقت الإشارة إلى ترجمته ( ص : 49) .

## فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميزٌ، فجميع رجاله مدنيون .
2. تحقيق الصيغة المحفوظة للتشهد والصلاة على الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، لأن هذا مما لا يصح الإتيان به على المعنى، وقد تبين أن الليث كان يتساهل في أخذ الرواية (١) ، وهو مصريٌّ، بخلاف ابن أبي حازم والدرورديّ المدنيّين، وهما أعرّف بحديث شيخهما : (يزيد)، بحكم أنهم جميعاً من بلد واحد، ولذلك أتى البخاري بروايتيهما بعد رواية الليث مباشرة، على خلاف عادته في تفريق طرق الحديث في مواضع مختلفة من الصحيح، ولعل هذا الصنيع منه ليحقق اللفظ الدقيق .
3. أن روايتي ابن أبي حازم والدرورديّ جاءتا بلفظ أوفى من رواية الليث، فجاءت روايتيهما هكذا : " كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم "، وجاءت رواية الليث مرة هكذا : " كما باركت على إبراهيم "، ومرة هكذا : " كما باركت على آل إبراهيم "، مما يدل على أن صيغتهما أتم، ولذلك جعل البخاري روايتيهما في الباب المناسب : (باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)، لدالتهما بشكل أوضح على مقصود الترجمة .

## (5) الحديث الخامس :

- أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :
- (6989) حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَّوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ : " الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ " (١) .

(١) سبقت الإشارة إلي ذلك سابقا (ص: 49) .

(١) (صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب: الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة 31/9) .

قلتُ : لم يُخْرَجِ البخاريُّ متابعًا لابنِ أبي حازمٍ - غيرَ الدراورديِّ-، ولكنَّهُ أخرجَ لحديثه شاهدًا من حديثِ أنسٍ عن عبادةِ بنِ الصَّامِتِ (١)، وشاهدًا من حديثِ أبي هريرةَ (٢)، وقد أخرجَ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ بعدهما مباشرةً، ممَّا يدلُّ على أنَّ البخاريَّ لم يعتمدْ على روايته فقط لهذا الحديثِ، ولمَّ يجعلْ روايته أصلًا .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أنَّ إسناده حديثه متميزٌ، فجميعُ رجاله مدنيون .
2. إثباتُ أنَّ الحديثَ ثابتٌ عن عددٍ من الصحابةِ، لأنَّ الحكمَ المتعلِّقَ به مهمٌّ، وهو بيانُ أنَّ الرؤيا جزءٌ من النبوةِ، وحريٌّ بمثلِ هذا الأمرِ أن يطَّلَعَ عليه عددٌ من الصحابةِ، ولذلك أتى البخاريُّ بحديثِ أنسٍ عن عبادةِ بنِ الصَّامِتِ، ثمَّ أعقبه بحديثِ أبي هريرةَ، ثمَّ أعقبه بحديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ، وحديثِ أبي سعيدٍ جاءَ من روايةِ ابنِ أبي حازمٍ والدراورديِّ معًا .
3. أنَّ روايتهَ وروايةَ الدراورديِّ جاءتا بلفظٍ أدقَّ من ألفاظِ الأحاديثِ الأخرى، ففيهما : (الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ)، وفي حديثِ أنسٍ وأبي هريرةَ : (رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ)، والتعبيرُ بلفظِ : (الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ) أدقُّ من التعبيرِ بلفظِ : (رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ)، لأنَّه ما يراه المؤمنُ قد يكونُ صالحًا وقد يكونُ غيرَ ذلك، ولا يصحُّ إطلاقُ على ما ليسَ صالحًا أنَّه من النبوةِ، وبذلك توافقُ روايةُ ابنِ أبي حازمٍ ما جاء في الحديثِ النبويِّ : " لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ "، قالوا : وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ ؟، قالَ : " الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ " (١)، ولذلك جعلَ البخاريُّ نصَّ روايتهَ ترجمةً حرفيًّا للبابِ الذي خرَّجها فيه (بابٌ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِنَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ)، ممَّا يدلُّ على أنَّ فضلها على غيرها .

(١) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 31/9) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 30/9) .

(١) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 31/9) .

## (6) الحديث السادس :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :

(7045) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْدَّرَاوَزْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ : " إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يُحِبُّهَا فَإِنَّهَا مِنَ اللَّهِ، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلْيُحَدِّثْ بِهَا ، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ فَإِنَّهَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ " (١) .

قلتُ : لَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مُتَابِعَةً تَامَةً لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ الْهَادِ فِي الْمَوْضِعِ : (6985)(٢)، وَاللَّيْثُ ثَقَّةٌ (٣)، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَخْرَجَ رِوَايَةَ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ مُتَابِعَةً، وَلَمْ يَجْعَلْهَا أَصْلًا .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أَنَّ إِسْنَادَ حَدِيثِهِ مَتَمِّيزٌ، فَجَمِيعُ رِجَالِهِ مَدِينُونَ .
  2. تَحْقِيقُ اللَّفْظِ الصَّحِيحِ لِرِوَايَةِ اللَّيْثِ، لِتَسَاهُلِهِ فِي اخْتِازِ الرِّوَايَةِ (١)، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ بَلَدِ شَيْخِهِ :
- (يزيد بن الهاد)، فإتيان البخاري بروايته ابن أبي حازم والدروردي -المدنيين- بتطابق حرفي لرواية الليث يؤكد أن اللفظ في رواية الليث كان سليماً .

(١) (صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها، 43/9) .

(٢) يُنْظَرُ : (صحيح البخاري، 30/9) .

(٣) سبقت الإشارة إلي ترجمته . يُنْظَرُ : (ص:49) .

(١) سبقت الإشارة إلى ذلك . يُنْظَرُ : (ص:49) .

## المطلب الثاني : إخراج البخاري لابن أبي حازم متابعاً بصورة التحويل

لقد وظّف الإمام البخاري فنّ تحويل الإسناد في التخرّيج لابن أبي حازم في حديث واحد، ممّا

يدلّ على تحوُّطه في التخرّيج له، وفيما يأتي بيان ذلك الحديث :

(7) (1917) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ح،

حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ

بْنِ سَعْدٍ، قَالَ : " أَنْزَلَتْ : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ [البقرة:

187] وَلَمْ يَنْزَلِ ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: 187]، فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ

الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيُهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدُ : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾

[البقرة: 187] فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ " (١) .

قلتُ : لقد أخرج البخاري نفس الحديث من طريق أبي غسان مستقلاً عن ابن أبي حازم في

الموضع : (4511)(٢)، وأبو غسان ثقة<sup>(١)</sup>، وبهذا يتبيّن أنّ البخاري قد أخرج الحديث في موضعين

من راوٍ أكثر إتقاناً من ابن أبي حازم، ممّا يدلّ على أنّ البخاري أخرج روايته متابعاً .

### فائدة تخرّيج حديثه :

تميّزت رواية ابن أبي حازم بعلوّ لإسنادها، فهو رابعي، بخلاف ما جاء عند الأئمة الآخرين

الذين خرّجوا الحديث (٢) ، فقد جاءت رواياتهم للحديث بأسانيد نازلة (خماسية) .

(١) (صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قول الله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ

ثُمَّ أْتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ (187) ﴾ [البقرة: 187]، [28/3] .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 26/6) .

(١) هو : اللَّيْثِيُّ، المَدَنِيُّ، نَزِيلُ عَسْقَلَانَ، مِنَ السَّابِعَةِ . يُنظَرُ : (تقريب التهذيب ، 513) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 2/767) (السنن الكبرى للنسائي، 10/25) (الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، تفسير القرآن

العظيم، ت : أسعد الطيب، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط3، 1419 هـ ، 318/1) .

## المبحث الثاني : إخراج البخاري لابن أبي حازم متابعهً مُستقلهً

### المطلب الأول : إخراج البخاري لابن أبي حازم متابعهً مُستقلهً تامهً

لقد خرّج الإمام البخاريُّ لابن أبي حازم متابعهً مُستقلهً تامهً في سبعة عشر حديثاً، وهذا يعني أن ثلثي حديثه - تقريباً - ممّا خرّجه البخاريُّ له كان على هذه الصّورة، وفيما يأتي بيان تلك الأحاديث ودراستها :

#### (8) الحديث الأول :

أخرج البخاريُّ هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في ثلاثة مواضع ، وفيما يأتي نصّها :

**الموضع الأول :** (441) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ : جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ، فَلَمْ يَجِدْ عَلَيْهَا فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ : " أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ ؟ " ، قَالَتْ : كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَعَاذَنِي فَخَرَجَ فَلَمْ يَقُلْ عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِنْسَانٍ : " انظُرْ أَيْنَ هُوَ ؟ " ، فَجَاءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ، قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ وَأَصَابَهُ تُرَابٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُهُ عَنْهُ، وَيَقُولُ : " فَمَ أَبَا تُرَابٍ ، فَمَ أَبَا تُرَابٍ " (١) .

#### الموضع الثاني : (3703) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ

أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، فَقَالَ : هَذَا فُلَانٌ، لِأَمِيرِ الْمَدِينَةِ، يَدْعُو عَلِيًّا عِنْدَ الْمَنِيرِ، قَالَ: فَيَقُولُ : مَاذَا ؟ قَالَ : يَقُولُ لَهُ : أَبُو تُرَابٍ فَضَحِكَ، قَالَ : وَاللَّهِ مَا سَمَاهُ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَا كَانَ لَهُ اسْمٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهُ ، فَاسْتَنْطَعَمْتُ الْحَدِيثَ سَهْلًا ... (٢) .

(١) (صحيح البخاري، كتاب الصلاة ، باب النوم في المسجد، 96/1) .

(٢) (صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب عليّ بن أبي طالب... ، 18/5) .

الموضع الثالث : (6280) أخرجه بنفس إسراد و متن الموضع الأول (١) .

قلت : لقد أخرج البخاري متابعاً تاماً لابن أبي حازم من طريق سليمان بن بلال في الموضع :

(6204) (٢)، وسليمان ثقة (٣)، وبهذا يكون البخاري قد أخرج الحديث عن راوٍ أوثق من ابن أبي

حازم، مما يدل على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجاد .

فائدة تخريج حديثه :

1. أن روايته الأولى جاءت بلفظ : " هو في المسجد راقداً " ، ففيها إشارة إلى الرقاد، وأشارت

الروايات الأخرى إلى الاضطجاع ، فاستثمرها البخاري وجعلها في الباب المناسب : (باب نوم

الرجال في المسجد)، ليشير إلى إباحة النوم في المسجد، قال ابن حجر : " قوله : " هو راقداً في

المسجد " فيه مراد الترجمة، لأن حديث ابن عمر يدل على إباحته لمن لا مسكن له، وكذا بقیة

أحاديث الباب إلا قصة علي فإنها تقتضي التعميم " (١) .

2. أن روايته الثانية تميزت بزيادة : " فعاصبني فخرج فلم يقل عندي " ، ولا توجد هذه الزيادة في

الروايات الأخرى، فاستثمرها البخاري وجعلها في الباب المناسب : (باب القائلة في المسجد)،

للتمييز بين نوم الليل وقيلولة النهار، قال ابن حجر : " والعرض منه قول فاطمة عليها السلام :

" فعاصبني فخرج فلم يقل عندي " (٢) .

3. أن روايته الثالثة تميزت بإشارتها إلى قصة الرجل الذي أمر سهلاً بأن يشتم علي أمام أمير

(١) (صحيح البخاري، كتاب الاستئذان ، باب القائلة في المسجد ، 63/8) .

(٢) يُنظر : (صحيح البخاري، 45/8) .

(٣) هو : التيمي، مولاهم، أبو محمد وأبو أيوب، المدني، من الثامنة . يُنظر : (تقريب التهذيب، 250) .

(١) (فتح الباري لابن حجر، 541/1) .

(٢) (فتح الباري لابن حجر، 70 / 11 ، 541/1) .

المدينة، فاستثمرها البخاري وجعلها في الباب المناسب : (بَابُ مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْفُرْسِيِّ  
الهَاشِمِيِّ أَبِي الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) .

4. عدم تكرار الأسانيد، وذلك أن البخاري خَرَجَ الحديث في أربعة أبواب، ولو اكتفى بالروايات  
الأخرى لاضطرَّ إلى التكرار، وليس هذا من منهجه .

5. أن إسناده حديثه في روايته الثانية مميز، فجميع رجاله مدنيون، وإسناده رباعي .

### (9) الحديث الثاني :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضعين، وفيما يأتي نصُّهما :

الموضع الأول : (448) حَدَّثَنَا قُنَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ

سَهْلٍ، قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى امْرَأَةٍ : " مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ، يَعْمَلُ لِي  
أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ " (١) .

الموضع الثاني : (2094) حَدَّثَنَا قُنَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ : أَتَى

رَجَالٌ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْمُنْبَرِ، فَقَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى

فُلَانَةَ، امْرَأَةٍ - قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ - : " أَنْ مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا

كَلَّمْتُ النَّاسَ "، فَأَمَرْتُهُ يَعْمَلُهَا مِنْ طَرْفَاءِ الْغَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا، فَأَمَرَ بِهَا فَوَضَعْتُ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ (١) .

قلتُ : لَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مُتَابِعَةً تَامَةً لابن أبي حازم قبلَ حديثِ الدراسةِ من طريقِ ابنِ عيينةِ

في الموضع : (377)(٢)، ومن طريقِ يعقوبَ بنِ عبدِ الرحمنِ في الموضع : (917)(١)، ومن

(١) (صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الاستِغانةِ بالنَّجَّارِ وَالصُّنَّاعِ فِي أَعْوَادِ الْمُنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ 97/1) .

(١) (صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب النجار، 61/3) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 85/1) .

طريق أبي غسان في الموضع : (2569) (٢)، وهؤلاء الثلاثة ثقاة (٣)، وبهذا يكون البخاري قد أخرج الحديث عن ثلاثة رواةٍ أوثق من ابن أبي حازم، مما يدلُّ على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ أحسنَ في روايته وأجادَ .

### فائدةٌ تخريج حديثه :

1. أنَّ البخاريَّ لجأ إلى روايتهٍ مراعاةً للاختصارِ، وذلك لأنَّهما جاءتا مختصرتانٍ ومقتصرتانٍ على موضعِ الشاهدِ المُتناسبِ مع مقصودِ ترجمةِ البابِ، والأقربُ أنَّ المُختصرَ ليسَ البخاريُّ، لأنَّه لو كانَ كذلكَ لاختصرَ روايةَ يعقوبَ التي خرَّجها في بابِ : (الخطبة على المنبر)، علماً بأنَّها الأوفى متناً بالنسبة إلى رواياتِ الحديثِ الأخرى، وخرَّجها لتميزها بجزءٍ من خطبة النبي - صلى الله عليه وسلم-، وكانَ بإمكانه أنْ يقتصرَ على هذا الموضعِ المتناسبِ مع مقصودِ الترجمة، فلمَّا لم يفعلْ ذلكَ دلَّ على أنه لم يختصرَ الرواياتِ الأخرى .
2. عدمُ تكرارِ الأسانيدِ، وذلكَ أنَّ البخاريَّ خرَّجَ الحديثَ في خمسةِ أبوابٍ، ولو اكتفى بالرواياتِ الأخرى لاضطرَّ إلى التكرارِ، وليسَ هذا من منهجه .
3. أنَّ إسنادهُ حديثه مميَّزٌ، فهو رابعيٌّ .

### (10) الحديث الثالث :

أخرج البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

---

(١) يُنظر : (صحيح البخاري، 9/2) .

(٢) يُنظر : (صحيح البخاري، 154/3) .

(٣) الفضيلُ : هو النُميريُّ، أبو سليمان، البصريُّ، صدوقٌ، له خطأ كثيرٌ، من الثامنة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 447)،

ويعقوب : هو المدنيُّ، نزيلُ الإسكندرية، من الثامنة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 608)، وأبو غسان : هو اللَّيْثِيُّ، المدنيُّ،

نزيلُ عسقلان، من السابعة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 513) .

(496) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ

سَعْدٍ ، قَالَ : " كَانَ بَيْنَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمْرٌ الشَّاءِ " (١) .

قلتُ : لَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ مُتَابِعَةً تَامَةً لابنِ أَبِي حَازِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي غَسَّانٍ فِي الْمَوْضِعِ :

(7334) (٢) ، وَبِهَذَا يَكُونُ الْبَخَارِيُّ قَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ رِوَاةٍ أَوْثَقَ مِنْ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى

أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ رِوَايَتَهُ أَصْلًا ، وَأَنَّ ابْنَ أَبِي حَازِمٍ قَدْ أَحْسَنَ فِي رِوَايَتِهِ وَأَجَادَ .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

لقد جاءت روايةُ أبي غسانٍ في بتحديدِ المسافةِ بينَ جدارِ المسجدِ من جهةِ القبلةِ وبينَ المنبرِ ،

بينما جاءت روايةُ ابنِ أبي حازمٍ بتحديدِ المسافةِ بينَ موقفِ الرسولِ - صَلَّى اللهُ عليه وسلم - في

المُصَلَّى وبينَ الجدارِ (١) ، وفي هذا دلالةٌ على أنَّ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ أدقُّ في تحديدِ السُّترةِ ، ولذلك

جعلها البخاريُّ في البابِ المُناسبِ : (بابُ قَدْرِ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلَّى وَالسُّتْرَةِ؟) .

### (11) الحديثُ الرَّابِعُ :

أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ فِي مَوْضِعَيْنِ ، وَفِيمَا يَأْتِي بَيَانُهُمَا :

الموضعُ الأوَّلُ : (938) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ

سَهْلٍ ، بِهَذَا (٢) ، وَقَالَ : " مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَعَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ " (٣) .

الموضعُ الثاني : (6248) بنفسِ إسنادٍ ومتمنِ الموضعِ الأوَّلِ ، وفيه زياداتٌ . (٤) .

(١) (صحيح البخاري، كتاب الصلاة، بابُ قدرِ كم ينبغي أن يكون بين المصلى والسترة 106/1) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 105/9) .

(١) يُنظَرُ : (فتح الباري، 25/4) .

(٢) قلتُ : يقصدُ لفظَ روايةِ أبي غسانٍ السابقةَ لروايةِ ابنِ أبي حازمٍ .

(٣) (صحيح البخاري، كتاب الجمعة، بابُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: 10]، 13/2) .

(٤) (صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، بابُ تسليمِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ، وَالنِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ 55/8) .

قلتُ : لقد أخرج البخاريُّ متابعةً تامّةً لابن أبي حازمٍ قبلَ روايته من طريق أبي غسان، ثمَّ أخرج

الحديثَ عن أبي غسانٍ أيضًا في الموضوع : (941)، وأبو غسان ثقةٌ (١)، وقد أخرج مُتابعين

تامّتين غيرها أيضًا، والمتابعان هما : يعقوبُ بنُ عبدِ الرحمنِ (٢)، وسفيانُ بنُ عيينةٍ (٣)، وكلاهما

ثقةٌ (٤)، وبهذا يكونُ البخاريُّ قد أخرجَ الحديثَ عن ثلاثةِ رواةٍ أوثقَ من ابنِ أبي حازمٍ، ممّا يدلُّ

على أنّه لم يجعلِ روايته أصلًا، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايته وأجادَ .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أنَّ إسنادهُ متميّزٌ، فجميعُ رجاله مدنيّون، وهو رباعيٌّ .

2. أنَّ روايته تميّزتُ بزيادةٍ : " ما كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَعَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ "، ولذلك جعلها البخاريُّ

في البابِ المُناسبِ : (بابُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ

اللهِ﴾)، ومقتضاها : أنَّ موعدَ إقامةِ الصَّلَاةِ كانَ مبثوثًا، لأنَّ القائلةَ تكونُ قبلَ الزَّوالِ .

قال ابنُ حجرٍ : " وَاسْتُدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ لِأَحْمَدَ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَتَرْجَمَ

عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بَابَ مَنْ كَانَ يَقُولُ الْجُمُعَةَ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثٌ سَهْلٍ... " (١)، وقيلَ أنَّ

هذا الاستدلالُ " لَا دَلَالََةَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ، بَلْ فِيهِ : أَنَّهُمْ كَانُوا

يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْغَدَاءِ وَالْقَائِلَةِ بِالتَّهَيُّؤِ لِلْجُمُعَةِ ثُمَّ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ فَيَتَدَارَكُونَ ذَلِكَ، بَلْ ادَّعَى

(١) سبقت الإشارة إلى ترجمته (ص:58).

(٢) (صحيح البخاري، 108/3، 73/7) .

(٣) (صحيح البخاري، 73/7) .

(٤) ابن عيينة : هو الكوفيُّ ثمّ المكيُّ، من رؤوس الطبقة الثامنة . (تقريب التهذيب، 245)، يعقوب: يُنظر : (ص : 58) .

(١) (ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، بيروت- لبنان، دار المعرفة، 1379هـ، 2/428) (عمدة القاري، 6/25) .

الزَيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْجُمُعَةَ تَكُونُ بَعْدَ الزَّوَالِ .. (١) .

3. أَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ الْأُخْرَى تَمَيَّزَتْ بِزِيَادَةِ : " كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ...فَإِذَا صَلَّيْنَا الْجُمُعَةَ

انصَرَفْنَا، وَنُسَلِّمُ عَلَيْهَا"، وَلِذَلِكَ خَرَّجَهَا الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ الْمُنَاسِبِ : (بَابُ تَسْلِيمِ الرَّجَالِ عَلَى  
النِّسَاءِ، وَالنِّسَاءِ عَلَى الرَّجَالِ)، لِأَنَّهَا أَوْضَحُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجُمَةِ، وَتَمَيَّزَتْ كَذَلِكَ بِأَنَّ  
فِيهَا تَفْسِيرًا مِنْ رَاوِي الْحَدِيثِ لِبَعْضِ أَلْفَاظِ الرَّوَايَةِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : (تُرْسَلُ إِلَيَّ بُضَاعَةٌ - قَالَ ابْنُ  
مَسْلَمَةَ: نَخَلٌ بِالْمَدِينَةِ -) .

## (12) الْحَدِيثُ الْخَامِسُ :

أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَفِيمَا يَأْتِي بَيَانُهُمَا :

**الموضع الأول :** (1201) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ

أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : " خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّحُ بَيْنَ بَنِي  
عَمْرٍو بْنِ عَوْفِ بْنِ الْحَارِثِ "، وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: حُبِسَ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَوَمَّ النَّاسُ؟، قَالَ : نَعَمْ، إِنْ سِنُّنْكُمْ، فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى، " فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْفُوهَا شَفَاءً... " (١) .

**الموضع الثاني :** (1218) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ

سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ بَنِي عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ بِقُبَاءٍ كَانُوا  
بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَحُبِسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا... (٢) .

(١) (فتح الباري، 428/2) (عمدة القاري، 253/6) .

(١) (صحيح البخاري، كتاب الجمعة ، باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال، 62/2) .

(٢) (صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به، 66/2) .

قلتُ : لقد أخرج البخاريُّ متابعةً تامّةً لابن أبي حازمٍ قبل حديث الدراسة من طريق الإمام مالكٍ

في الموضوع : (684) هذا الحديث<sup>(١)</sup>، وبعد حديث الدراسة من طريق ابن عيينة في الموضوع :

(1204) <sup>(٢)</sup>، ومن طريق يعقوب بن عبد الرحمن في الموضوع : (1234) <sup>(٣)</sup>، ومن طريق أبي

غسان في الموضوع : (2690) <sup>(٤)</sup>، ومن طريق محمد بن جعفر في الموضوع : (2693) <sup>(٥)</sup>، ومن

طريق حماد بن زيد في الموضوع : (7190) <sup>(٦)</sup>، وهؤلاء جميعهم ثقات<sup>(٧)</sup>، وبهذا يكون البخاريُّ قد

أخرج الحديث عن ستة رواة ثقاتٍ أوثق من ابن أبي حازمٍ، ممّا يدلُّ على أنّ البخاريُّ لم يجعل

روايته أصلاً، وأنّ ابن أبي حازمٍ أحسن في روايته وأجاد .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أنّ إسناده حديثه في الرواية الأولى متميّزٌ، فجميع رجاله مدنيون، وفي كلا الروایتين متميّزٌ

بعلوّه، فهو رباعيٌّ، بخلاف بعض الروايات الأخرى التي جاءت خماسيةً الإسناد، مثل : رواية ابن

عيينة، ومحمد بن جعفر .

2. عدم تكرار الأسانيد، وذلك أنّ البخاريَّ خرّج الحديث في سبعة أبوابٍ، ولو اكتفى بالروايات

الأخرى لاضطرَّ إلى التكرار، ولذلك : جعل رواية ابن أبي حازمٍ في باب : (ما يجوز من التسبيح

(١) يُنظر : (صحيح البخاري، 137/1) .

(٢) يُنظر : (صحيح البخاري، 63/2) .

(٣) يُنظر : (صحيح البخاري، 70/2) .

(٤) يُنظر : (صحيح البخاري، 182/3) .

(٥) يُنظر : (صحيح البخاري، 183/3) .

(٦) يُنظر : (صحيح البخاري، 74/9) .

(٧) محمد بن جعفر : هو ابن أبي كثيرٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، من السابعة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 471)، وأما

البقية : فقد سبقت الإشارة إلى ترجمتهم . يُنظر : (ص:58) .

والحمد في الصلاة للرجال) - وليس فيها ما يدل على التسييح، بخلاف روايات الحديث في

الأبواب الأخرى التي صرحت بالتسييح في الصلاة-، ولعل من أجل أن لا يكرّر .

قال بدر الدين العيني- معلقًا على رواية ابن أبي حازم - : " مطابقته للترجمة : من حيث أنه

ذكر هذا الحديث بتمامه في باب : (من دخل ليوم الناس فجاء الإمام الأول)، وفيه : " من نابه

شيء في الصلاة فليسبح فإنه إذا سبح التفت إليه وإنما التصفيق للنساء "، وذكر هذه الترجمة هاهنا

على هذا الوجه اكتفاء بما ذكر هناك، لأن الحديث واحد، على أنه ذكره في سبعة مواضع مترجمًا

في كل موضع بما يناسبه " (١) .

### (13) الحديث السادس :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :

(1277) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

" أَنَّ امْرَأَةً، جَاءَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبُرْدَةٍ مُسُوجَةٍ، فِيهَا حَاشِيَتُهَا "، أَنْتَرُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟

قَالُوا : الشَّمْلَةُ، قَالَ : نَعَمْ، قَالَتْ : نَسَجْتُهَا بِيَدِي فَجِئْتُ لِأَكْسُوكَهَا، " فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ "، فَحَسَنَتْهَا فُلَانٌ، فَقَالَ : اكْسُوبِيهَا، مَا أَحْسَنَتْهَا، قَالَ الْقَوْمُ :

مَا أَحْسَنَتْ، لَيْسَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ، قَالَ :

إِنِّي وَاللَّهِ، مَا سَأَلْتُهُ لِأَلْبَسَهُ، إِنَّمَا سَأَلْتُهُ لِتَكُونَ كَفَنِي، قَالَ سَهْلٌ : فَكَانَتْ كَفَنَهُ (١) .

قلتُ : لقد أخرج البخاري متابعة تامّة لابن أبي حازم من طريق يعقوب بن عبد الرحمن في

المواضع : (2093، 5810) (٢)، ومن طريق أبي غسان في الموضع : (6036) (١)، ويعقوب

(١) (عمدة القاري، 276/7) .

(١) (صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب من استعد الكفن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه، 13/2) .

(٢) يُنظر : (صحيح البخاري، 61/3، 146/7) .

وأبو غسان كلاهما ثقة<sup>(٢)</sup>، وبهذا يكون البخاري قد أخرج الحديث عن راويين أوثق من ابن أبي حازم، مما يدل على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابن أبي حازم أحسن في روايته وأجَادَ.

#### فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميز، فجميع رجاله مدنيون، وهو رباعي .
2. عدم تكرار الأسانيد، وذلك أن البخاري خرج الحديث في أربعة أبواب، ولو اكتفى بالروايات الأخرى لاضطر إلى التكرار، وليس هذا من منهجه .

#### (14) الحديث السابع :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :  
(1920) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: " كُنْتُ أَنْسَحِرُ فِي أَهْلِي، ثُمَّ تَكُونُ سُرْعَتِي أَنْ أُدْرِكَ السُّجُودَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (١) .

قلت : لقد أخرج البخاري متابعاً تاماً لابن أبي حازم قبل حديث الدراسة من طريق سليمان بن بلال في الموضع : ( 577 ) (٢)، وسليمان ثقة<sup>(٣)</sup>، وبهذا يكون البخاري قد أخرج الحديث عن راوٍ أوثق من ابن أبي حازم، مما يدل على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجَادَ .

(١) (صحيح البخاري ، 14/8) .

(٢) سبقت الإشارة إلى ترجمته . يُنظر : (ص:58) .

(٣) (صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب تأخير السحور، 29/3) .

(٢) يُنظر : (صحيح البخاري، 45/8) .

(٣) هو : التميمي، مولاهم، أبو محمد وأبو أيوب، المدني، من الثامنة . (تقريب التهذيب ، 250) .

## فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميزٌ، فجميع رجاله مدنيون .
2. تميزت روايته عن جميع الروايات بعلو إسنادهَا، فهو رابعيٌّ، بخلاف الروايات الأخرى التي جاءت خماسيةً الإسناد .

## (15) الحديث الثامن :

أخرج البخاريُّ هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

(1967) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: " لَا تُوَاصِلُوا، فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ ، فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحْرِ "، قَالُوا : فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ : " لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي أَبِيتُ لِي مُطْعَمٌ يُطْعِمُنِي، وَسَاقٍ يَسْقِينِي " (١) .

قلتُ : لقد أخرج البخاريُّ متابعةً تامّةً لابن أبي حازم قبل حديث الدّراسة من طريق اللّيث بن سعدٍ في الموضع : (1963) (٢)، واللّيث ثقةٌ (٣)، وقد أخرج عدّة شواهد للحديث : من حديث أنس بن مالكٍ (٤)، ومن حديث عبد الله بن عمر (٥)، ومن حديث عائشة (٦)،

(١) (صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الوصالِ إلى السَّحْرِ، 8/3) .

(٢) يُنظر : (صحيح البخاري، 120/1) .

(٣) سبقت الإشارة إلى ترجمته .

(٤) يُنظر : (صحيح البخاري ، 37/3) .

(٥) يُنظر : (صحيح البخاري، 29/3، 37/3) .

(٦) يُنظر : (صحيح البخاري، 29/3، 37/3) .

ومن حديث أبي هريرة (١)، وبهذا يكون البخاري قد أخرج الحديث عن راوٍ أوثق من ابن أبي حازم مع أربعة شواهد، مما يدل على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجاد ووافق النقات .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميز، فجميع رجاله مدنيون .
2. أن روايته تميزت بزيادة مهمة لم تأت إلا في رواية الليث، ونصها : " فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَصِّلَ، فَلْيُوَصِّلْ حَتَّى السَّحَرِ " ، وهذا فيه : "إباحة الوصال إلى وقت السحر" (١)، وتقييداً للأحاديث المطلقة في النهي عن الوصال، ولذلك استثمرها البخاري فجعلها في الباب المناسب : (باب الوصال إلى السحر)، وعلق ابن حجر على الباب بقوله : " أي : جوازُه ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ " (٢) .

3. أن روايات النهي عن الوصال جاءت من طرق عديدة ومخارج متنوعة، فلو خرج البخاري الزيادة من طريق الليث فقط لكان في النفس شيئاً حولها، خاصة وأن الليث يتسامح في روايته بالمعنى، فبرواية ابن أبي حازم ازدادت الزيادة قوة، وزالت مظنة تساهل الليث في روايته .

### (16) الحديث التاسع :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :

(2366) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ هُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاخُ

(١) يُنظر : (صحيح البخاري، 37/3، 85/9، 97/9) .

(١) (فتح الباري ، 209/4 )

(٢) (فتح الباري ، 208/4 )

عَنْ يَسَارِهِ، قَالَ : " يَا غُلَامَ أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاخَ "، فَقَالَ : مَا كُنْتُ لِأُوَثِّرَ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ (١) .

قلتُ : لَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مُتَابِعَةً تَامَّةً لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ قَبْلَ حَدِيثِ الدِّرَاسَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي غَسَّانٍ  
فِي الْمَوْضِعِ : (2351) (٢)، وَمِنْ طَرِيقِ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الْمَوَاضِعِ : (2451، 2602، 2605،  
5620) (٣)، وَأَبُو غَسَّانٍ وَمَالِكٌ كِلَاهُمَا ثِقَةٌ (٤)، وَبِهَذَا يَكُونُ الْبُخَارِيُّ قَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ رَاوِيَيْنِ  
أَوْثَقَ مِنْ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ رِوَايَتَهُ أَصْلًا، وَأَنَّ ابْنَ أَبِي حَازِمٍ وَافَقَ النَّقَاتَ  
فِي رِوَايَتِهِ وَأَجَادَ .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أَنَّ إِسْنَادَ حَدِيثِهِ مُمَيِّزٌ، فَهُوَ رِبَاعِيٌّ .
2. عَدَمُ التَّكَرُّرِ لِلْأَسَانِيدِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ خَرَّجَهُ فِي سِتَّةِ أَبْوَابٍ، وَلَوْ اِكْتَفَى بِالرِّوَايَاتِ  
الْأُخْرَى لِاضْطِرَّ إِلَى التَّكَرُّرِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهَجُهُ .

### (17) الحديث العاشر:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَفِيمَا يَأْتِي نَصُّهُ :  
(2911) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ جُرْحِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ : " جُرِحَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ، وَهَشِمَتِ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةً عَلَيْهَا السَّلَامُ تَغْسِلُ

(١) (صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب من رأى أن صاحب الخوض والغزبية أحق بمائه، 112/3) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 109/3) .

(٣) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 130/3، 161/3، 11/7) .

(٤) يُنظَرُ : (58) .

الدَّم، وَعَلَيَّ يُمْسِكُ، فَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الدَّمَ لَا يَزِيدُ إِلَّا كَثْرَةً أَخَذَتْ حَصِيرًا، فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا ثُمَّ  
الزَّقَتْهُ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ " (١) .

قلتُ : لَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ مَتَابَعَةً تَامَّةً لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ قَبْلَ حَدِيثِ الدِّرَاسَةِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عِيْنَةَ  
فِي الْمَوَاضِعِ : (243، 3037، 5248) (٢)، وَمِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الْمَوَاضِعِ :  
(2903، 4075، 5722) (٣)، وَابْنُ عِيْنَةَ وَيَعْقُوبُ كِلَاهِمَا ثِقَةٌ (١)، وَبِهَذَا يَكُونُ الْبَخَارِيُّ قَدْ أَخْرَجَ  
الْحَدِيثَ عَنْ رَاوِيَيْنِ أَوْثَقَ مِنْ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ رِوَايَتَهُ أَصْلًا، وَأَنَّ ابْنَ أَبِي  
حَازِمٍ وَافَقَ الثَّقَاتَ فِي رِوَايَتِهِ وَأَجَادَ .

#### فائدة تخريج حديثه :

1. أَنَّ إِسْنَادَ حَدِيثِهِ مَتَمِّيزٌ، فَجَمِيعُ رِجَالِهِ مَدْنِيُّونَ، وَهُوَ رِبَاعِيٌّ .
2. عَدَمُ تَكَرُّرِ الْأَسَانِيدِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ خَرَجَ الْحَدِيثَ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ، وَلَوْ اِكْتَفَى بِالرِّوَايَاتِ  
الْأُخْرَى لِاضْطِرَّ إِلَى التَّكَرُّارِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَنَهْجِهِ .

#### (18) الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ :

أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَفِيمَا يَأْتِي بَيَانُهُمَا :  
الموضع الأول : (2942) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ،  
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ : يَوْمَ خَيْبَرَ :

(١) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 40/4) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 58/1 ، 65/4 ، 40/7) .

(٣) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 38/4 ، 101/5 ، 129/7) .

(١) يُنظَرُ : (ص : 58 ، 60) .

" لأَعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ " ، فَقَامُوا يَرْجُونَ لِذَلِكَ أَيُّهُمْ يُعْطَى ، فَعَدُوا وَكُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَى ، فَقَالَ : " أَيَّنَ عَلَيَّ؟ " ، فَقِيلَ : يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ ، فَأَمَرَ ، فَدُعِيَ لَهُ ، فَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ ، فَبَرَأَ مَكَانَهُ حَتَّى كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ ، فَقَالَ : " نَقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا ؟ " ، فَقَالَ : " عَلَى رِسْلِكَ ، حَتَّى تَنْزَلَ بِسَاحَتِهِمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ " (١) .

**الموضع الثاني :** (3701) حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ

بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " لأَعْطِينَ الرَّايَةَ عَدَا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ " ، قَالَ : فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا... (١) .

قلتُ : لَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مُتَابِعَةً تَامَةً لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي

الموضعين : (3009 ، 4210) (٢) ، وَهُوَ ثِقَةٌ (٣) ، وَبِهَذَا يَكُونُ الْبُخَارِيُّ قَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ رَاوٍ هُوَ أَوْثَقُ مِنْ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ رَوَايَتَهُ أَصْلًا ، وَأَنَّ ابْنَ أَبِي حَازِمٍ قَدْ أَحْسَنَ فِي رَوَايَتِهِ وَأَجَادَ .

**فائدة تخريج حديثه :**

1. أَنَّ إِسْنَادَ حَدِيثِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى مَتَمِّيزٌ ، فَجَمِيعُ رَجَالِهِ مَدْنِيُّونَ ، وَهُوَ رِبَاعِيٌّ .
2. عَدَمُ تَكَرُّرِ الْأَسَانِيدِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ خَرَجَ الْحَدِيثَ فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ ، وَلَوْ اِكْتَفَى بِالرَّوَايَاتِ

(١) (صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير ، بابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالنُّبُوءَةِ ، وَأَنَّ لَا يَتَّخِذُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ، 4/47) .

(٢) (صحيح البخاري كتاب المناقب، بابُ مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْفَرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَبِي الْحَسَنِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ،

18/5)، قلتُ : أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ مَطْوَلًا .

(٣) (صحيح البخاري ، 4/60 ، 5/134) .

(٣) يُنْظَرُ : ( ص : 58) .

الأخرى لاضطرار إلى التكرار، ولذلك : جعل رواية ابن أبي حازم في باب : (مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْفَرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَبِي الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وكان الأولى به أن يجعل رواية يعقوب مكانها لتميزها عن رواية ابن أبي حازم بزيادة : (يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ)، وهذه الزيادة تتوافق مع مقصود الترجمة بصورة أكبر من رواية ابن أبي حازم .

### (19) الحديث الثاني عشر :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضعين، وفيما يأتي نصُّهما :  
الموضع الأول : (3797) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ، قَالَ : جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَحْفِرُ الْخَنْدَقَ، وَنَنْقُلُ التُّرَابَ عَلَى أَكْتَادِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ ، فَاعْفِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ " (١) .

الموضع الثاني : (4098) حَدَّثَنِي فُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَنْدَقِ، وَهُمْ يَخْفِرُونَ وَنَحْنُ نَنْقُلُ التُّرَابَ عَلَى أَكْتَادِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاعْفِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ " (٢) .

قلتُ : لقد أخرج البخاري متابعة تامّة لابن أبي حازم بعد حديث الدراسة في الموضع :

(6414) من طريق الفضيل بن سليمان (٣)، والفضيل صدوق كثير الخطأ (٤)، ولذلك فقد عزز

(١) (صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَسْلِحِ الْأَنْصَارَ، وَالْمُهَاجِرَةَ " ، 34/5) .

(٢) (صحيح البخاري، كتاب المغازي ، باب غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ وَهِيَ الْأَخْزَابُ، 107/5) .

(٣) يُنْظَرُ : (صحيح البخاري، 88/8) .

(٤) هو : النُمَيْرِيُّ، أبو سليمان، البصريُّ، صدوقٌ، له خطأ كثيرٌ، من الثامنة . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب، 447) .

البخاريُّ الحديثَ بإخراجه شاهداً من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ - رضي الله عنه- في عدَّةِ مواضع من الصحيح (١)، وبهذا يتبيَّنُ أنَّ البخاريَّ لم يفرِّدِ الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ فقط ، ممَّا يدلُّ على أنَّه لم يجعلْ روايتهَ أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايتهِ وأجادَ .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أنَّ إسنادهَ روايتهِ الأولى متميِّزٌ، فجميعُ رجاله مدنيُّونٌ، وهو في كلا الروايتينِ رابعيٌّ، بخلافِ شواهدِ الحديثِ التي جاءتْ حُماسيَّةَ الإسنادِ .

2. أنَّ لفظَ الدعاءِ في روايتهِ جاءَ على الصِّيغةِ المشهورةِ في الرواياتِ : " اللهم لا عيشَ إلَّا عيشُ الآخرةِ ... فاعفِرْ للمهاجرينَ والأنصارِ " .

### (20) الحديثُ الثالثُ عشرة :

أخرَجَ البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضِعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :  
(4131) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَحْيَى، سَمِعَ الْقَاسِمَ، أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ حَوَاتٍ، عَنْ سَهْلِ : حَدَّثَهُ : قَوْلُهُ (١) .

قلتُ : لقد أخرَجَ البخاريُّ الحديثَ بدايةً من طريقِ مُسَدِّدٍ عن يحيى بنِ سعيدِ القطَّانِ عن يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ به، موقوفاً (٢)، والقطَّانُ متفقٌ على ثقته (٣)، وقد أخرَجَ البخاريُّ الحديثَ بعدَ روايةِ القطَّانِ - أي : قبلَ روايةِ ابنِ أبي حازمٍ - من طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ عن أبيه به،

(١) يُنظَرُ : (صحيح البخاري ، 25/4 ، 34/5 ، 108/5 ، 77/9) .

(٢) (صحيح البخاري، كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ عَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، 114/5 )، قلتُ : يقصد ب لفظه : (قوله) رواية سهل بن أبي حنمة السابقة لرواية ابن أبي حازم .

(٣) (صحيح البخاري، 114/5) .

(٤) هو : ابنُ فرُّوخ، التميميُّ، أبو سعيدِ القطَّانِ، البصريُّ، من كبار التَّاسِعَةِ . يُنظَرُ : (تقريب التهذيب ، 591) .

مرفوعاً<sup>(١)</sup>، وعبد الرحمن بن القاسم ثقة<sup>(٢)</sup>، فهذه متابعَةٌ قاصرةٌ مرفوعةٌ، وقد أخرج البخاريُّ بعد رواية ابن أبي حازمٍ متابعَةً قاصرةً أخرى من طريق هشامٍ عن زيد بن أسلمٍ عن القاسمٍ مرسلَةً<sup>(٣)</sup>، وزيدٌ ثقة<sup>(٤)</sup>، وهكذا يكون قد أخرج البخاريُّ الحديث عن ثلاثة رواةٍ ثقاتٍ بثلاثة أوجهٍ : (الوقف، والرَّفْعُ، والإرسالُ) .

يتبين بهذا أنَّ البخاريَّ جعل ابنَ أبي حازمٍ متابعًا لسعيد القطانٍ متابعَةً تامَّةً على الحديث بالوقف، ممَّا يدلُّ على أنَّ البخاريَّ لم يعتمدْ على رواية ابن أبي حازمٍ فقط، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايته وأجادَ .

### فائدةٌ تخريج حديثه :

1. أنَّ إسناده حديثه متميزٌ، فجميعُ رجاله مدنيونٌ .
2. لقد البخاريُّ استفتح رواياتِ الحديث برواية القطان -الموقوفة-، وكأَنَّها المفضلةُ عنده فقدمها، ثمَّ أعقبها برواية عبد الرحمن -المرفوعة-، ثمَّ أتى برواية ابن أبي حازم -الموقوفة-، ولعلَّ هذا الصنيعُ من البخاريِّ رسالةً لطيفةً بأنَّ الوقف مرجَّحٌ على الرَّفْعِ .

### (21) الحديث الرابع عشرة :

أخرج البخاريُّ هذا الحديث من طريق ابن أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :  
(4207) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ ، قَالَ : النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُشْرِكُونَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ ، فَأَقْتَتَلُوا ، فَمَالَ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى عَسْكَرِهِمْ ، وَفِي

(١) (صحيح البخاري، 114/5) .

(٢) هو : النيميُّ، أبو محمد، المدنيُّ، من السادسة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 348) .

(٣) (صحيح البخاري، 114/5) .

(٤) هو : العدويُّ، مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة، المدنيُّ، من الثالثة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 222) .

المُسْلِمِينَ رَجُلٌ لَا يَدْعُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَادَّةً وَلَا فَاذَةً إِلَّا اتَّبَعَهَا فَضَرَبَهَا بِسَيْفِهِ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَجْزَأُ أَحَدًا مَا أَجْزَأُ فَلَانًا، فَقَالَ : " إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ "، فَقَالُوا: أَيُّنَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِنْ كَانَ هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟!، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: لِأَتَّبِعَنَّه، فَإِذَا أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ كُنْتُ مَعَهُ، حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نِصَابَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ، وَدَبَابَهُ بَيْنَ تَدْيِيهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَفَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَجَاءَ الرَّجُلُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ : " وَمَا ذَاكَ "، فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ : " إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ... (١) .

قلتُ : لَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مُتَابِعَةً تَامَّةً لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الْمَوَاضِعِ : (2898، 4202) (١)، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي غَسَّانٍ فِي الْمَوَاضِعِ : (6493، 6607) (٢)، وَيَعْقُوبُ وَأَبُو غَسَّانٍ كِلَاهُمَا ثِقَةٌ (٣)، وَبِهَذَا يَكُونُ الْبُخَارِيُّ قَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ رَاوِيَيْنِ هُمَا أَوْثَقُ مِنْ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ رِوَايَتَهُ أَصْلًا، وَأَنَّ ابْنَ أَبِي حَازِمٍ وَافَقَ الثَّقَاتَ فِي رِوَايَتِهِ وَأَجَادَ .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أَنَّ إِسْنَادَ حَدِيثِهِ مَتَمِّيزٌ، فَجَمِيعُ رِجَالِهِ مَدِينُونَ، وَهُوَ رِبَاعِيٌّ .
2. الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ حَدَّثَتْ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ، وَلِذَلِكَ جَعَلَهَا فِي الْبَابِ الْمُنَاسِبِ : (بَابِ غَزْوَةِ خَيْبَرَ)، عَلَمًا بِأَنَّهَا لَمْ تَصْرَحْ بِغَزْوَةِ خَيْبَرَ تَحْدِيدًا، وَلَكِنَّهَا تَتَشَابَهُ بِصُورَةٍ كَبِيرَةٍ مَعَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْوَارِدِ قَبْلَ حَدِيثِ الدِّرَاسَةِ بِحَدِيثَيْنِ، وَفِيهِ التَّصْرِيحُ بِغَزْوَةِ خَيْبَرَ، قَالَ ابْنُ

(١) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، 133/5) .

(١) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 37/4 ، 132/5) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 103/8 ، 124/8) .

(٣) يُنظَرُ : (ص: 58) .

حجر : " وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِ كَوْنِهَا خَيْبَرَ، لَكِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْقِصَّةَ الَّتِي فِي حَدِيثِ سَهْلِ مُتَّحِدَةٌ

مَعَ الْقِصَّةِ الَّتِي فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِخَيْبَرَ " (١) .

قلتُ : نصُّ الشَّاهد في حديثِ أبي هريرة : " شَهَدْنَا خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ مَعَهُ يَدْعِي الْإِسْلَامَ : " هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ "، فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالُ قَاتَلَ الرَّجُلُ أَشَدَّ

الْقِتَالِ، حَتَّى كَثُرَتْ بِهِ الْجِرَاحَةُ... إلخ (٢) .

3. يجدرُ التنبيهُ إلى أَنَّ روايةَ سعيدِ بنِ أبي مريمَ جاءتِ بنحوِ روايةِ ابنِ أبي حازمٍ، ولكنها

تميّزتُ بزيادةٍ : " وَأِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْحَوَاتِيمِ "، ولذلك استثمرها البخاريُّ في البابِ المُناسبِ : (بابُ :

الْعَمَلُ بِالْحَوَاتِيمِ) .

2. عدمُ تكرارِ الأسانيدِ، وذلكُ أَنَّ البخاريَّ خرَّجَ الحديثَ في خمسةِ أبوابٍ، ولو اكتفى بالرواياتِ

الأخرى لاضطرَّ إلى التَّكرارِ، وليسَ هذا من منهجه .

## (22) الحديثُ الخامسَ عشرةَ :

أخرَجَ البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في مَوْضِعَيْنِ، وفيما يأتي بيانهما :

الموضعُ الأولُ : (5087) حَدَّثَنَا قُنَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ

سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ،

جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي، قَالَ : " فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا

وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ "، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا

جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ : "

وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ "، قَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ : " اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانظُرْ هَلْ تَجِدُ

(١) (فتح الباري، 472/7) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 132/5) .

شَيْئًا " ، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا... " (١) .

**الموضع الثاني :** (5871) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ

، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلًا ، يَقُولُ : جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : جِئْتُ أَهْبُ نَفْسِي ،  
فَقَامْتُ طَوِيلًا ، فَنَظَرَ وَصَوَّبَ ، فَلَمَّا طَالَ مَقَامُهَا ، فَقَالَ رَجُلٌ : رَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ،  
قَالَ : " عِنْدَكَ شَيْءٌ تُصَدِّقُهَا ؟ " ، قَالَ : لَا ، قَالَ : " انظُرْ " ... (٢) .

قلتُ : لَقَدْ أُخْرِجَ الْبَخَارِيُّ مُتَابِعَةً تَامَةً لابن أبي حازمٍ من طريق الإمام مالكٍ في المواضع :

(2310 ، 5135 ، 7417) (١) ، ومن طريق حمادِ بن زَيدٍ في المواضع : (5029 ، 5141) (٢) ،

ومن طريق يعقوبَ بن عبد الرَّحْمَنِ في المواضع : (5030 ، 5126) (٣) ، ومن طريق أبي غَسَّانٍ

في الموضع : (5121) (٤) ، ومن طريق الفضيلِ بن سليمانَ في الموضع : (5132) (٥) ، وهؤلاء

جميعهم ثقاتٌ إلا الفضيلَ صدوقٌ (٦) ، وبهذا يكونُ البخاريُّ قد أخرجَ الحديثَ عن خمسةِ رواةٍ هم

أوثقُ من ابن أبي حازمٍ ، وعن رِوَاوٍ تَقَرَّبُ دَرَجَتُهُ مِنْ دَرَجَتِهِ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَخَارِيَّ لَمْ يَجْعَلْ

روايته أصلاً ، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايته وأجادَ .

(١) (صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب تزويج المعسر، 6/7) .

(٢) (صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب خاتم الحديد، 156/7) .

(٣) يُنظَرُ : (صحيح البخاري ، 100/3 ، 17/7 ، 120/9) .

(٤) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 192/6 ، 18/7) .

(٥) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 192/6 ، 14/7) .

(٦) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 13/7) .

(٧) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 17/7) .

(٨) حماد : هو أبو إسماعيل، البصريُّ، من كبار الثامنة. يُنظَرُ : (تقريب التهذيب، 178) ، والفضيل : هو النُمَيْرِيُّ، أبو

سليمان، البصريُّ، من الثامنة. يُنظَرُ : (تقريب التهذيب، 447) ، وأما البقيَّةُ : يُنظَرُ : (ص: 58) .

## فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه في الرواية الثانية متميز، فجميع رجاله مدنيون، وهو رابعي في الروایتين .
2. أن سياق المتن في روايتي ابن أبي حازم أوفى متنا الروايات الأخرى، إلا رواية يعقوب .
3. عدم تكرار الأسانيد، وذلك أن البخاري خرج الحديث في اثني عشر باباً، ولو اكتفى بالروايات الأخرى لاضطر إلى التكرار، وليس هذا من منهجه .

## (23) الحديث السادس عشرة :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضعين، وفيما يأتي نصهما :

الموضع الأول : (5176) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي

حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ : دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي

عُرْسِهِ، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَهُمْ، وَهِيَ الْعُرُوسُ، قَالَ سَهْلٌ : " تَدْرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟، نَقَعَتْ لَهُ تَمْرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَكَل، سَقَتْهُ إِيَّاهُ " (١) .

الموضع الثاني : (6685) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ سَمْعٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ

سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ : أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْرَسَ ... (٢) .

قلت : لقد أخرج البخاري متابعاً تاماً لابن أبي حازم من طريق أبي غسان في الموضع :

(5182) (٣)، ومن طريق يعقوب بن عبد الرحمن في المواضع : (5183، 5591، 5597) (٤)،

وأبو غسان ويعقوب كلاهما ثقة (٥)، وبهذا يكون البخاري قد أخرج الحديث عن راويين أوثق من ابن

(١) (صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب حَقَّ إِجَابَةِ الْوَلِيمَةِ وَالِدَعْوَةِ ...، 25/7) .

(٢) (صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إِنْ خَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا...، 139/8) .

(٣) يُنْظَرُ : (صحيح البخاري، 26/7) .

(٤) (صحيح البخاري، 26/7، 106/7، 107/7) .

(٥) يُنْظَرُ : (ص : 58) .

أبي حازم، مما يدلُّ على أنه لم يجعلُ روايته أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ أحسنَ في روايته وأجادَ .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أن روايته جاءت بمتن أوفى من الروايات الأخرى ، ففيها : " أَنْفَعَتْ لَهُ تَمْرًا فِي تَوْرِ مِنَ اللَّيْلِ ، حَتَّى أَصْبَحَ عَلَيْهِ " ، أي : " فيها مبالغةٌ في نفعِ التَّمْرِ من اللَّيْلِ حَتَّى الصَّبَاحِ ، مما يُشِيرُ إلى قُرْبِ صِبْرِهِ نَبِيذًا" (١) ، ولذلك : جعلها البخاريُّ في البابِ المُناسِبِ : (بابُ : إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا فَشَرِبَ طِلَاءً أَوْ سَكَرًا أَوْ عَصِيرًا ... ) .

2. عدمُ تكرارِ الأسانيدِ، وذلك أنَّ البخاريَّ خرَّجَ الحديثَ في ستَّةِ أبوابٍ، ولو اكتفى بالرواياتِ الأخرى لاضطرَّ إلى التَّكرارِ، وليس هذا من منهجه .

### (24) الحديثُ السَّابعُ عشرةُ :

أخرَجَ البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :  
(6415) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " مَوْضِعُ سَوْطٍ فِي الْجَنَّةِ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَعْدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا " (٢) .

قلتُ : لَقَدْ أخرجَ البخاريُّ متابعَةً تامَّةً لابنِ أبي حازمٍ من طريقِ سفيانِ الثَّوريِّ في المواضعِ :  
(2794، 3250) (٣)، ومن طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ الله بنِ دينارٍ في الموضعِ : (2892) (٤)، وسفيانُ الثَّوريُّ ثقةٌ وإمامٌ، وعبدُ الرحمنِ صدوقٌ (١)، وبهذا يكونُ البخاريُّ قد أخرجَ الحديثَ عن راوٍ

(١) بتصرفٍ يسيرٍ : (فتح الباري، 569/11) .

(٢) (صحيح البخاري، كتاب الرقاق ، بابُ مثل الدنيا في الآخرة، 88/8) .

(٣) يُنظَرُ : ( صحيح البخاري، 17/4، 119/4) .

(٤) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 35/4) .

هو أوثق من ابن أبي حازم، وعن راوٍ تقربُ درجته من درجته، مما يدلُّ على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايته وأجادَ .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أنَّ إسناده حديثه متميزٌ، فجميعُ رجاله مدنيونٌ، هو رابعيٌّ .
2. أنَّ روايته جاءتْ بمتنٍ أوفى من متونِ الرواياتِ الأخرى، فقد جاءتْ روايتي سفيانَ بلفظٍ : "الرَّوْحَةُ وَالْعَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا" ، ولفظٍ : " مَوْضِعُ سَوَاطِئِ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا" ، وجاءتْ روايةُ ابنِ أبي حازمٍ بلفظٍ : " مَوْضِعُ سَوَاطِئِ الْجَنَّةِ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلِغَدْوَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٍ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا" .
3. يجدرُ التَّنْبِيهُ إلى أنَّ روايةَ عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ جاءتْ بنحوِ روايةِ ابنِ أبي حازمٍ، ولكنها جاءتْ بلفظٍ : "رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا"، ولذلك جعلها البخاري في البابِ المناسبِ : (بابِ فَضْلِ رِبَاطِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) .
4. عدمُ تكرارِ الأسانيدِ، وذلك أنَّ البخاريَّ خرَّجَ الحديثَ في ثلاثةِ أبوابٍ، ولو اكتفى بالرواياتِ أبي غسانٍ فقط لاضطرَّ إلى التَّكرارِ، وليسَ هذا من منهجه .

### (25) الحديث الثامن عشرة :

أخرج البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :  
(6554) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا، أَوْ سَبْعُ مِائَةِ أَلْفٍ - لَا يَدْرِي أَبُو حَازِمٍ أَيُّهُمَا قَالَ - مُنْمَسِكُونَ، آخِذٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ أَوْلَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ، وَجُوهُهُمْ عَلَى

(١) الثوريُّ : هو أبو عبد الله، الكوفيُّ، من رؤوس الطبقة السابعة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 244)، وعبد الرحمن بن

عبد الله بن دينارٍ : هو مولى ابنِ عمرٍ، من السابعة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 344) .

صُورَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ " (١) .

قلتُ : لَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ مُتَابِعَةً تَامَةً لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي غَسَّانٍ فِي الْمَوْضِعِ :

(6543) (٢)، وَمِنْ طَرِيقِ الْفَضِيلِ بْنِ سَلِيمَانَ فِي الْمَوْضِعِ : (3247) (١)، وَأَبُو غَسَّانٍ ثِقَّةٌ، إِلَّا أَنَّ

الْفَضِيلَ صَدُوقٌ (٢)، وَبِهَذَا يَكُونُ الْبَخَارِيُّ قَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ رِوَايَةِ أَبِي حَازِمٍ، وَعَنْ

رِوَايَةِ تَقْرِيبِ دَرَجَتِهِ مِنْ دَرَجَتِهِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ رِوَايَتَهُ أَصْلًا، وَأَنَّ ابْنَ أَبِي حَازِمٍ قَدْ أَحْسَنَ

فِي رِوَايَتِهِ وَأَجَادَ .

### فائدة تخريج حديثه :

1. جاءت جميع روايات الحديث بالشك في عدد الداخلين الجنة، ولم تنسب رواية أبي غسان

والفضيل بن سليمان الشك إلى أحد من الرواة بعينه، بينما أكدت رواية ابن أبي حازم بأن الشك من

أبي حازم، ففيها : " لَا يَدْرِي أَبُو حَازِمٍ أَيُّهُمَا قَالَ " .

2. أن روايته جاءت بلفظ دقيقٍ وتعبيرٍ واضحٍ في وصفها كيفية دخول الجنة، فلفظ روايته : "

لَا يَدْخُلُ أَوْلَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ "، وهذا يقتضي أنهم : " يَدْخُلُونَ صَفًّا وَاحِدًا، فَيَدْخُلُ الْجَمِيعُ دَفْعَةً

وَاحِدَةً، وَوَصَفَهُمْ بِالْأَوْلِيَّةِ وَالْآخِرِيَّةِ بِاعْتِبَارِ الصِّفَةِ الَّتِي جَازُوا فِيهَا عَلَى الصِّرَاطِ، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ

إِلَى سَعَةِ الْبَابِ الَّذِي يَدْخُلُونَ مِنْهُ الْجَنَّةَ " (٣)، وَأَمَّا لَفْظُ رِوَايَةِ أَبِي غَسَّانٍ : " حَتَّى يَدْخُلَ أَوْلَهُمْ

وَآخِرُهُمْ الْجَنَّةَ "، فليس فيها ما يدل على أن الدخول في آن واحد ولا يسبق بعضهم بعضًا، فرواية

(١) (صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، 113/8) .

(٢) يُنْظَرُ : (صحيح البخاري، 113/8) .

(٣) يُنْظَرُ : (صحيح البخاري، 118/4) .

(٢) الثوري : هو أبو عبد الله الكوفي ، من رؤوس الطبقة السابعة . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب، 244) ، وعبد الرحمن بن

عبد الله بن دينار : هو مولى ابن عمر، من السابعة . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب، 344) .

(٣) (فتح الباري، 414/11) (عمدة القاري ، 122/23)

ابن أبي حازم أدق، ولذلك جعلها البخاري في الباب المناسب : (باب صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ) .

3. يجدر التنبيه إلى أن رواية الفضيل بن سليمان جاءت بنحو رواية ابن أبي حازم، وهو فيه

تأكيد على أن اللفظ الذي جاء به صحيح لاتفاقهم عليه .

### المطلب الثاني : إخراج البخاري لابن أبي حازم متابعه مستقلة قاصرة

لقد خرج الإمام البخاري لابن أبي حازم متابعه مستقلة قاصرة - في خمسة احاديث، وفيما يأتي

بيان تلك الأحاديث ودراستها :

#### (26) الحديث الأول :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضعين، وفيما يأتي نصهما :

الموضع الأول : (2459) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ

أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ : ابْنُ أُخْتِي "

إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَالِ، ثُمَّ الْهَالِ، ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أُوقِدَتْ فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَارٌ " ، فَقُلْتُ يَا خَالَهُ : مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ ؟ ، قَالَتْ : " الْأَسْوَدَانِ : النَّمْرُ وَالْمَاءُ ،

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ ، وَكَانُوا

يَمْتَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَلْبَانِهِمْ ، فَيَسْقِينَا " (١) .

الموضع الثاني : (2567) بنفس إسناده ومتن الموضع الأول، وفيه زيادات (٢) .

قلت : لقد أخرج البخاري متابعه قاصرة لابن أبي حازم من طريق محمد بن المثنى عن يحيى

(١) (صحيح البخاري كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، 153/3) .

(٢) (صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب : كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وتخليهم من الدنيا،

ابن سعيد القطان عن هشام بن عروة في الموضع : (6458) (١)، والمتابع : هشام ، وهو ثقة  
(٢)، وبهذا يكون البخاري قد أخرج الحديث عن راوٍ هو أوثق من ابن أبي حازم، مما يدل على أنه  
لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجاد ووافق الثقات .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميز، فجميع رجاله مدنيون .
2. أن روايته جاءت بلفظ دقيق في وصف المدة التي كان لا يوقد فيها نارٌ ببيت النبي - صلى الله عليه وسلم-، فجاءت روايته بلفظ : " إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ، ثُمَّ الْهَلَالِ، ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أَوْقَدْتَ فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَارًا "، بخلاف رواية يحيى القطان التي جاءت بلفظ : " كَانَ يَأْتِي عَلَيْنَا الشَّهْرُ مَا نُوقِدُ فِيهِ نَارًا "، والتعبير بثلاثة أهلة - في رواية ابن أبي حازم - يقتضي أن المدة ستون يوماً على الأقل (١)، والتعبير بالشهر - في رواية القطان - لا يقتضي هذه المدة، وعلى هذا فإن رواية ابن أبي حازم فيها أكثر بياناً لشدة المعاناة في عيش النبي - صلى الله عليه وسلم-، ولذلك جعل البخاري روايته في الباب المناسب : (باب : كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا؟) .
3. أن روايته تميزت بزيادة لم توجد في رواية يحيى، ونصها : " إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِيزَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْبَانِهِمْ، فَيَسْقِينَا "، ولذلك جعلها البخاري في المكان المناسب : (كتاب الهبة وفضلها

(١) يُنظر : (صحيح البخاري، 97/8) .

(٢) يُنظر : (ص: 6) .

(١) انظر : (فتح الباري، 198/5، 293/11) .

والتَّحْرِيزِ عَلَيْهَا) (١) .

## (27) الحديث الثاني :

أخرج البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

(3295) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ، قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ : " إِذَا اسْتَيْقَظَ أَرَاهُ أَحَدَكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْتِزْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ " (١) .

قلتُ : لقد أخرج البخاريُّ متابعاً قاصرةً لابن أبي حازمٍ قبل حديثِ الدَّرَاسَةِ من طريقِ عبدِ الله بنِ يوسفَ عن مالكٍ عن أبي الزنادِ عن الأعرجِ عن أبي هريرةَ في الموضع : (162) (٢)، وهذا إسنادٌ ذهبيٌّ، ويُعدُّ من أصحِّ أسانيدِ أبي هريرةَ (٣)، وعبدُ الله بنُ يوسفَ يُعدُّ من أثبتِ النَّاسِ في مالكٍ (٤) ، وهذا يدلُّ على أنَّ البخاريَّ لم يجعلْ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايته وأجادَ .

تنبيهٌ : روى أغلبُ أصحابِ أبي هريرةَ - باستثناءِ الأعرجِ - الحديثَ بلفظ : "فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيَّنَ بَاتَتْ يَدُهُ"، وليس فيها زيادةٌ : " فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ " (٥) ، وهذه الزيادةُ أو

(١) لم يجعل البخاريُّ أبواباً لهذا الكتاب .

(٢) (صحيح البخاري، كتابُ بدءِ الخلق، بابُ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ ، 126/4) .

(٣) يُنظَرُ : (صحيح البخاري، 43/1) .

(٤) يُنظَرُ : (سير أعلام النبلاء، 446/5) .

(٥) هو : التَّيْسِيُّ، أبو محمد، الكِلَاعِيُّ، أصلُه من دمشق، من كبار العاشرة . يُنظَرُ : (تقريب التهذيب، 330) .

(٥) أصحابُ أبي هريرةَ - رضي الله عنه - الذين لم يذكروا الزيادة :

الأول : أبو سلمة . يُنظَرُ : (مسند الإمام أحمد، 227/12، 487/12، 42/13، 245/14، 524/14) (السنن

للنسائي، 6/1) (السنن لابن ماجه، 138/1)، والثاني : ذكوان . يُنظَرُ : (الطيالسي، سليمان بن داود ، المسند، ت : د .

التغيير للفظ لا يُحملُ على ابنِ أبي حازمٍ، لأنَّه قد توبع عليه من أربعة، وهم : الدَّرَورديُّ (١) ،  
ونافعُ بنُ يزيدَ (٢)، وابنُ لهيعةَ (٣)، ويحيى بنُ أيوبَ (٤) .

قلتُ : عندَ النظرِ في جميع الروايات التي جاءت باللفظ المختلف، نجدُها تدورُ حولَ هذا  
المدارِ : (يزيدُ بنُ الهاديِّ عن محمدِ بنِ إبراهيمَ عن عيسى بن طلحةَ عن أبي هريرةَ)، وعيسى بنُ  
طلحةَ وإن كان ثقةً (٥)، إلا أنَّ تفردهً بللِّيادةِ دونَ أصحابِ أبي هريرةِ يجعلُ في النفس شيئاً حولَ

---

محمد التركي، مصر، دار هجر، ط1، 1419 هـ - 1999 م، 4/168)، والثالثُ : أبو رزين . يُنظرُ : (سنن أبي داود،  
25/1)، والرابعُ : محمد بنُ سيرين . يُنظرُ : (صحيح مسلم ، 1/233) (مسند الإمام أحمد ، 15/71 ، 16/346)،  
والخامسُ : أبو صالح . يُنظرُ : (مسند الإمام أحمد ، 12/227 ، 12/408 ، 16/107)، والسادسُ : ثابت، مولى عبد  
الرحمن بن زيد . يُنظرُ : (صحيح مسلم ، 1/233) (مسند الإمام أحمد ، 13/104) ، والسابعُ : سعيد بنُ المسيَّب .  
يُنظرُ : (مسند الإمام أحمد، 13/220) (السنن للنسائي، 1/215) (سنن ابن ماجه، 1/138)، والثامنُ : جابر . يُنظرُ :  
(صحيح مسلم، 1/233) (مسند الإمام أحمد، 15/130) ، والتاسعُ : عبد الله بن شقيق . يُنظرُ : (صحيح مسلم،  
1/232) (مسند الإمام أحمد، 15/130)، والعاشرُ : موسى بن يسار . يُنظرُ : (مسند الإمام أحمد، 16/298)، والحادي  
عشرُ : أبو مريم . يُنظرُ : (سنن أبي داود، 1/25)، والثاني عشرُ : عبد الرحمن بن يعقوب . يُنظرُ : (صحيح مسلم،  
1/233) ، والثالث عشرُ : همام بن منبِه . يُنظرُ : (صحيح مسلم، 1/233)، والرابع عشرُ : محمد بن بكر . يُنظرُ :  
(صحيح مسلم، 1/233) .

(١) يُنظرُ : (صحيح مسلم، 1/212) .

(٢) يُنظرُ : (الهروي، القاسم بن سلام، الطهور، ت: مشهور سلمان، جدة-السعودية، مكتبة الصحابة، ط1، 1414هـ-  
1994 م، 334) .

(٣) يُنظرُ : (مسند الإمام أحمد، 14/270) .

(٤) يُنظرُ : (ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، ت: د. محمد الأعظمي، لبنان - بيروت، المكتب

الإسلامي، 1/77) (أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، مستخرج أبي عوانة، ت: أيمن بن عارف، بيروت - لبنان، دار

المعرفة، ط1، 1419هـ-1998 م، 1/209) .

(٥) هو : أبو محمد، المدني، من كبار الثالثة . (تقريب التهذيب ، 439) .

صحّة هذه الزيادة ، ولعلّ الحمل ليس على عيسى، بل: على الزاوي الذي دونه في الإسناد، وهو :  
 محمّد بن إبراهيم، وهو ثقةٌ إلا أنّ له أفرالاً (١) وقد قال الإمام أحمدُ فيه : " في حديثه شيءٌ، يروي  
 أحاديثَ مناكيرٍ أو منكرةً " (٢)، قلتُ : لأنّ الإمامَ أحمدُ يطلقُ النكارةَ على تفردِ الثقةِ ، وهو ممّا لم  
 تجرِ عليه طريقةُ الشيخين ولا غيرهما ، فللثقةِ مقبولُ التفردِ ما لم يأتِ بما يخالفُ فيه (٣) ، ولم تأتِ  
 هذه الزيادةُ بما فيه مخالفةٌ ، فلا ضيرَ في قبولها .

### فائدةٌ تخريجُ حديثه :

1. أنّ إسنادَ حديثه متميِّزٌ، فجميعُ رجاله مدنيُّونٌ، وفيه ثلاثةٌ من التابعينَ في نسقٍ، وهم: (يزيدُ  
 بنُ الهادي، ومحمّدُ بنُ إبراهيم ، وعيسى بنُ طلحة) .
2. أنّ روايتهَ تميّزتْ بتلك الزيادةِ : " فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيْتُ عَلَى خَيْشُومِهِ "، ولذلك جعلها البخاريُّ  
 في البابِ المناسبِ : (بابُ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ) .

### (28) الحديثُ الثالثُ :

أخرَجَ البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :  
 (6477) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ  
 عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ النَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 يَقُولُ : " إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَنْبِيئُ فِيهَا، يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ " (١) .

(١) هو : النّيميُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ، من الرابعة . يُنظَرُ : (تقريب التهذيب، 465) (هدي الساري، 261) .

(٢) يُنظَرُ : (الكامل لابن عدي، 303/7) .

(٣) يُنظَرُ : (تحرير علوم الحديث، 1035/2) .

(١) (صحيح البخاري، كتابُ الرقاق، بابُ حِفْظِ اللِّسَانِ وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ " ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ} [ق: 18، 100/8) .

قلتُ : أخرج البخاري متابعاً قاصرة لابن أبي حازم بعد روايته مباشرة، والمتابع هو : أبو صالح (١) ، وهو ثقة (٢) ، ولعله أخرها لأن فيها عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وهو صدوق (٣) ، وبهذا يتبين أن البخاري لم يفرّد الحديث من طريق ابن أبي حازم فقط ، مما يدل على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجاد .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميز، فجميع رجاله مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق، وهم: (يزيد بن الهاد، ومحمد بن إبراهيم، وعيسى بن طلحة) .
2. أن روايته ورواية عبد الرحمن تطرقتا إلى بيان خطورة اللسان وأنه قد يؤدي بمن يزل به إلى النار، بخلاف الأحاديث الأخرى التي خرجها البخاري في نفس باب حديث الدراسة، والتي تطرقت إلى أن الجنة جزاء من حفظ لسانه فقط، ولم تنطرق إلى بيان الخطورة .

### (29) الحديث الرابع :

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :  
(7544) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " مَا أَدْنَى اللَّهُ لَشَيْءٍ مَّا أَدْنَى لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ " (١) .

(١) يُنظر : (صحيح البخاري، 101/8) .

(٢) هو : ذكوان، السَّمَانُ، الزِّيَاثُ، المدني، من الثالثة . يُنظر : (تقريب التهذيب، 203)

(٣) يُنظر : (ص: 78) .

(١) (صحيح البخاري، كتاب التوحيد ، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الماهرُ بالقرآنِ مع الكرامِ البررة " و " زينوا

القرآنَ بأصواتكم " ، 158/9) .

قلتُ : لقد أخرج البخاريُّ متابعاً قاصرةً لابن أبي حازمٍ، والمتابعُ هو الزهريُّ (١) ، وهو إمامٌ إلا أنه مدلسٌ (٢) ، ولا يضرُّ تدليسُه لأنَّه قد صرَّح في روايته بالسَّماعِ ، وبهذا يتبيَّن أنَّ البخاريَّ قد أخرج الحديثَ عن راوٍ هو أوثقُ من ابن أبي حازمٍ، ممَّا يدلُّ على أنَّه لم يجعل روايته أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسن في روايته وأجاد .

### فائدةٌ تخريج حديثه :

1. أنَّ إسناده حديثه متميِّزٌ، فجميعُ رجاله مدنيُّونٌ، وفيه ثلاثة من التابعينَ في نسقٍ، وهم : ( أبو سلمة بن عبد الرحمن، ومحمَّد بن إبراهيم، ويزيد بن عبد الله بن الهادي) .
  2. أنَّ روايته جاءت لتزِيلَ الإشكالَ في معنى : (التَّغْنِي بِالْقُرْآنِ) في الرِّوَايَاتِ الأخرى، لتوكِّدَ بأنَّ معناه هو الجهر بالقرآن وتحسينه وتزيينه، ولذلك جعلها البخاريُّ في البابِ المناسبِ لمقصود الترجمةِ : (بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " المَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ الكِرَامِ البِرَّةِ " ، و " زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ " ) .
- توضيح ذلك : جاءت رواية عقيلٌ بلفظٍ : " لَمْ يَأْذِنِ اللهُ لِشَيْءٍ مَّا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَّعَنَى بِالْقُرْآنِ ، وَقَالَ صَاحِبٌ لَهُ : يُرِيدُ يَجْهَرُ بِهِ " ، وجاءت رواية سفيانٌ بلفظٍ : " مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ مَّا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَّعَنَى بِالْقُرْآنِ " ، قَالَ سُفْيَانٌ : تَفْسِيرُهُ يَسْتَعْنِي بِهِ ، وقد أشار ابنُ حجرٍ إلى أنَّ الصاحب هو : (عَبْدُ الحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الخَطَّابِ (١) ) .

(١) (صحيح البخاري، 191/6، 141/9) .

(٢) هو : محمَّد بن مسلم، أبو بكر ، من رؤوس الطبقة الرابعة . يُنظَرُ : (تقريب التهذيب، 506)(تعريف أهل التقديس

بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ، 45) .

(١) بتصرفٍ : (فتح الباري، 69/9، 70/9) .

يَتَّبَعُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لِمَعْنَى التَّغْنِي تَفْسِيرَيْنِ، وَهُمَا : الْجَهْرُ بِهِ - وَهُوَ تَفْسِيرُ عَبْدِ الْحَمِيدِ - ،  
وَمِنْهُ : تَحْسِينُ الصَّوْتِ وَتَرْبِيئُهُ - ، وَالِاسْتِغْنَاءُ بِهِ - وَهُوَ تَفْسِيرُ سَفِيَانَ - ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ  
مَا يَقْتَضِي بِأَنَّ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ هُوَ الْمَقْصُودُ ، لِأَنَّ لَفْظَ الْجَهْرِ بِالْقُرْآنِ فِيهَا جَاءَ مَرْفُوعًا ، وَلَيْسَ  
مَنْسُوبًا إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ ، مِمَّا يَجْعَلُ لِهَذَا الْمَعْنَى قُوَّةً بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ نَبَوِيٌّ ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ فِيهَا : "  
مَا أَدِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ " ، وَهُوَ صَرِيحٌ جَدًّا فِي أَنَّ الْمَعْنَى هُوَ تَحْسِينُ الصَّوْتِ  
وَتَرْبِيئُهُ .

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ : " وَفِي الْجُمْلَةِ ، مَا فَسَّرَ بِهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ لَيْسَ بِمَدْفُوعٍ ، وَإِنْ كَانَتْ ظَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ  
تُرْجِّحُ أَنَّ الْمُرَادَ تَحْسِينُ الصَّوْتِ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ : "يَجْهَرُ بِهِ" ، فَإِنَّهَا : إِنْ كَانَتْ مَرْفُوعَةً قَامَتْ الْحُجَّةُ ،  
وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَرْفُوعَةٍ فَالرَّأْيُ أَعْرَفُ بِمَعْنَى الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فَقَهَا " (١) .  
3. عَدَمُ تَكَرُّرِ الْأَسَانِيدِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ خَرَّجَ الْحَدِيثَ فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ ، وَلَوْ اِكْتَفَى بِالرَّوَايَاتِ  
الْأُخْرَى لَاضْطَرَّ إِلَى التَّكَرُّرِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَنَهْجِهِ .

(١) (فتح الباري، 72/9) .

### المبحث الثالث : إخراج البخاري لابن أبي حازم في الأصول

لم يُخَرِّجَ الإمامُ البخاريُّ لابنِ أبي حازمٍ في الأصولِ إلا في حديثين فقط، مما يدلُّ على تحوُّطه

في التخرِيجِ له، وفيما يأتي بيانُ كلا الحديثينِ ودراستهما :

#### (30) الحديثُ الأوَّلُ :

أخرج البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضِعَيْن، وفيما يأتي بيانهما :

الموضع الأول : (5091) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ،

قَالَ : مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : " مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ " ، قَالُوا :

حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ، قَالَ : ثُمَّ سَكَتَ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ

فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ : " مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ " ، قَالُوا : حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا

يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلءِ الْأَرْضِ

مِثْلَ هَذَا " (١) .

الموضع الثاني : 6447 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِرَجُلٍ

عِنْدَهُ جَالِسٍ : " مَا رَأَيْكَ فِي هَذَا ؟ " ، فَقَالَ : رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ ... (٢) .

قلتُ : لقد أخرج الإمام البخاريُّ الحديثَ من روايةِ ابنِ أبي حازمٍ فقط، وهذا الحديثُ ممَّا تفرَّدَ به

ابن أبي حازمٍ، ولم أجد له متابعةً سواءً داخلَ الصحيح أم بخارج .

(١) (صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الأكل في الدين، 95/8) .

(٢) (صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب فضل الفقر، 95/8) .

وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي

مَوْضِعَيْنِ :

**الموضع الأول :** أخرجه من طريق وكيع عن الأعمش عن سليمان بن مسهر عن حريشة بن

الحرّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعاً (١)، وهو إسناد صحيح (١) .

**الموضع الثاني :** أخرجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن أبي ذر

مرفوعاً (٢)، وهو إسناد صحيح (٣) .

**فائدة تخريج حديثه :**

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ الرَّوَايَةَ الْأُولَى حَدِيثَ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ فِي بَابِ : (الْأَكْفَاءُ فِي الدِّينِ) ، وَقَدْ جَاءَ قَبْلَهُ

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا ،

(١) يُنْظَرُ : (مسند أحمد ، 314/35 )

(١) رجال الإسناد ثقات ، فخرشة : هو ابن الحرّ ، الفزاري ، قال أبو داود : له صحبة ، وقال العجلي : ثقة من كبار

التابعين ، فيكون من الثانية . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب ، 193) ، و سليمان بن مسهر : هو الفزاري ، الكوفي ، ثقة ، من

الرابعة . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب ، 254 ) ، والأعمش : هو سليمان بن مهران ، الأسدي ، أبو محمد ، الكوفي ، ثقة ، حافظ ،

لكنه يدلّس ، من الخامسة . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب ، 254) ، ووكيع : هو ابن الجراح ، أبو سفيان ، الكوفي ، ثقة ، حافظ ،

من كبار التاسعة . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب ، 581) .

قلت : لا يضرّ تدليس الأعمش في هذا الحديث ، لأنّه قد صرح بالسماع من شيخه ، وذلك فيما رواه الحارث من طريق

معاوية بن عمرو عن زائدة عن الأعمش به (الحارث ، الحارث بن محمد ، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ، ت : د .

حسين الباكري ، المدينة النبوية ، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ، ط1 ، 1413هـ - 1992م ، 987/2) ، وهذا إسناد

صحيح إلى الأعمش ، فمعاوية وزائدة كلاهما : ثقة . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب ، 213 ، 538) .

(٢) يُنْظَرُ : (مسند أحمد ، 389/35) .

(٣) رجال الإسناد ثقات ، فزيد : هو الجهني ، أبو سليمان ، الكوفي ، ثقة جليل ، لم يصب من قال : في حديثه خلل .

يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب ، 225) ، وأبو معاوية : هو محمد بن خازم ، الضريير ، الكوفي ، ثقة ، أحفظ الناس لحديث

الأعمش ، من كبار التاسعة . يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب ، 475) .

فَأَظْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرَبَّتْ يَدَاكَ " (١) ، وفيه : حثٌّ لاعتبارِ الكفاءة في الدين، وأنَّ المرأةَ ذاتَ الدِّينِ  
أولى وخيرٌ من المرأةِ ذاتِ المَالِ أو الجَمَالِ أو الجَاهِ .

قلتُ : لم يتطرقُ حديثُ أبي هريرة - رضي الله عنه- إلى المفاضلةِ بينَ الرَّجَالِ، فجاء البخاريُّ  
بحديثِ ابنِ أبي حازمٍ ليؤكدَ من خلاله إلى أنَّ الرجلَ صاحبَ الدِّينِ خيرٌ من الرَّجُلِ من ملءِ  
الأرضِ ممَّن لا دينَ له، وإنَّ كانَ من أشرافِ القومِ .

### (31) الحديثُ الثاني :

أخرج البخاريُّ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في مَوْضِعَيْنِ، وفيما يأتي بيانهما :  
الموضع الأول : (5304) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ،  
عَنْ سَهْلِ، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " وَأَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا " ، وَأَشَارَ  
بِالسَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى، وَقَرَّحَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا (١) .

الموضع الثاني : (6005) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي  
حَازِمٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ : "  
أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا " ، وَقَالَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى (٢) .

قلتُ : لقد أخرج الإمامُ البخاريُّ الحديثَ من روايةِ ابنِ أبي حازمٍ فقط، وهذا الحديثُ ليس مما  
تفرَّد به ابنُ أبي حازمٍ، فقد تابعه عليه يعقوبُ بن عبد الرحمن، وهو ثقةٌ (٣)، وذلك فيما رواه الإمامُ  
أحمد من طريقِ سعيد بن منصور عنه (٤) ، وسعيدٌ هو الإمامُ النَّقِيُّ المصنِّفُ، وكان لا يُرْجَعُ عمَّا

(١) (صحيح البخاري ، 7/7 )

(١) (صحيح البخاري، كتاب الطلاق ، باب اللعان، 53/7) .

(٢) (صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب فضل مَنْ يَعُولُ يَتِيمًا، 9/8) .

(٣) يُنظَرُ : ( ص : 58 ) .

(٤) يُنظَرُ : ( مسند الإمام أحمد، 476/37 ) .

في كتابه لشدة الوثوق به (١) ، فهذا إسنادٌ صحيحٌ .

وللحديث شواهدٌ كثيرةٌ (١) .

**فائدةٌ تخريج حديثه :**

جاءت روايته الأولى بلفظ : (الإشارة)، ففيها : " وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى، وَفَرَجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا " ،

ولذلك استثمرها البخاريٌ وجعلها في البابِ المناسبِ : (بَابُ اللَّعَانِ)، لِيُثْبِتَ أَنَّ الْقَذْفَ قَدْ يَقَعُ

بالإشارة .

قلت : لقد أفردَ البخاريُّ الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ، لكنَّ المعنى المطلوبَ من ترجمة

البابِ -وهو: الإشارةُ- لم ينفردُ به ابنُ أبي حازمٍ، فقد أخرجَ البخاريُّ في نفسِ البابِ آياتٍ وأحاديثَ

أخرى تتعلَّقُ بالإشارة، وقد جاءتْ جميعُها قبلَ حديثِ ابنِ أبي حازمٍ .

---

(١) هو : أبو عثمان، الخراساني، نزيل مكة، من العاشرة . يُنظر : (تقريب التهذيب، 241) .

(١) يُنظر : (صحيح مسلم، 2287/4) (مسند الإمام أحمد، 465/14)، ويُنظر في الحاشية : (مسند الإمام أحمد بن

حنبل، ط: الرسالة، 37 / 476 ، 474/36) .

## تعامُل البخاريِّ مع الانتقاداتِ الموجَّهةِ إلى ابنِ أبي حازمٍ :

بعد دراسة جميع الأحاديث التي أخرجه الإمام البخاريُّ لابن أبي حازم نجدُ أنه تحوَّطَ جدًّا في

التخريج له، وخالصة طريقتِه في عدَّة نقاطٍ :

1. أنَّ جميع ما أخرجه له كان في المتابعاتِ باستثناء حديثين في الأصول، أخرج لأحدهما شواهد في الصحيح، وكان للآخر شاهدًا خارجًا، ممَّا يدلُّ على أنه لم يُخرِّج له ممَّا تفرَّد فيه .
2. استخدم في التخريج له فنَّ المتابعة بالإقران والتَّحويل والمتابعة التامة المستقلة في خمسة وعشرين حديثًا من أصل واحدٍ وثلاثين من أحاديثه، ممَّا يدلُّ على تحوطٍ بالغِ العناية .
3. أنه لم يُخرِّج من حديث ابن أبي حازم عن أبيه ما فيه نكارة أو مخالفةً ، علمًا بأنَّه قد خرَّج له في عشرين حديثًا (١) ، أي : أنَّ ثلثي ما أخرجه له من حديثه كان عن أبيه ، وكان اثنان منها في الأصول، وما دام أنَّ جميع تلك الأحاديث عن أبيه كان لها متابع أو شاهد فإنَّ ما وجَّه إلى ابن أبي حازم من طعنٍ في حديث أبيه لا وجه له في تلك الأحاديث .
3. أنه لم يخرِّج له عن شيوخٍ لم يسمع عنهم، فلقد خرَّج له عن ثلاثة من شيوخه، وهم : (أبوه ، يزيد بنُ الهادي، ويحيى بنُ سعيد الأنصاري) ، فأما أبوه : فقد صرَّح بسماعه ابن أبي حازم منه البخاريُّ نفسه (٢) ، مسلم (٣) ، وأبو حاتم (٤) ، وأما يزيدُ : صرَّح ابنُ أبي حازمٍ بالسَّماع منه فيما رواه

(١) هذه مواضعها في أحاديث الدراسة : (7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 23،

24، 25، 26، 30، 31) .

(٢) يُنظرُ : (التاريخ الكبير للبخاري، 25/6) .

(٣) يُنظرُ : (الكنى والأسماء للإمام مسلم، 162/1) .

(٤) يُنظرُ : (الجرح و التعديل لابن أبي حازم، 382/5) .

ابن شاهين بإسنادٍ حسنٍ، قال ابن أبي حازمٍ : " أَخْبَرَنِي يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ الْهَادِ " (١) ، وقد أخرج البخاريُّ لابن أبي حازمٍ من خلاله عشرةَ أحاديثٍ (١)، وأمَّا يحيى : فلم يُصرح أحدٌ عدم سماع ابن أبي حازمٍ منه، ومع ذلك فلم يُخرِّج له البخاريُّ من طريق ابن أبي حازمٍ إلا موضع واحدٍ فقط (٢) .

4. أنه لم يخرِّج له عن سليمانَ شيئا، ولو فرضنا أنه روى أحاديثه عن يزيدٍ من كتب سليمانَ فإنَّ ذلك لا يضرُّ، لأنَّه سمعَ منه، وجاءت جميعُ أحاديثِ عنه متابعَةً .

5. أن تخريجه لأحاديث ابن أبي حازمٍ كان فيه فوائد كثيرة تتعلَّق بالإسناد والمتن، وهذه خلاصة تلك الفوائد : (تميزُ إسناد حديثه بعلوه، تميزُ إسناد حديثه بأنَّ جميعَ رجاله مدنيون، تميزُ إسناد حديثه بأنَّ فيه ثلاثة من التابعين في نسقٍ، إثباتُ أنَّ الحديث ثابتٌ عن عددٍ من الصحابة، عدم تكرار الأسانيد، ترجيحُ رواية الوقف على رواية الرفع، التَّحقيقُ الدَّقِيقُ للفظِ راوٍ يتساهلُ في الرواية بالمعنى، تميزُ روايته بزيادة في المتن، تميزُ روايته بالمتن الوافي، دقَّة لفظِ روايته، إزالةُ إشكالٍ عن رواية، تميزُ روايته بالاختصار على مقصود التَّرجمة، موافقةُ لفظِ روايته للفظِ المشهور، الإشارة إلى مكان حدوث القصة، تميزُ روايته بإضافات توضيحية من رواة الحديث لبعض الألفاظ في الحديث، نسبة الشكِّ المبهم في بعض الروايات إلى صاحبه من الرواة، التَّأكيدُ على فضيلة عبادته، التَّأكيدُ على خطر معصية) .

---

(١) يُنظرُ : (ابن شاهين، عمر بن أحمد، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، ت : محمد إسماعيل، لبنان - بيروت،

دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ - 2004 م، 23) .

(١) هذه مواضعها في أحاديث الدراسة : (1، 2، 3، 4، 5، 6، 15، 27، 28، 29) .

(٢) هذه موضعه في أحاديث الدراسة : (20) .

## الفصل الثالث :

منهجُ مسلم في التخرج لابن أبي حازم

## المبحث الأول : إخراج مسلم لابن أبي حازم متابعاً بصورة الإقران أو التحويل

المطلب الأول : إخراج مسلم لابن أبي حازم متابعاً بصورة الإقران والتحويل معاً

لَقَدْ وَظَّفَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ فَنَ المتابعةَ بالإقرانِ والتَّحْوِيلِ معاً في التَّخْرِيجِ لابنِ أَبِي حازِمٍ في حديثٍ واحدٍ فقط، ممَّا يدلُّ على تحوُّطِهِ في التَّخْرِيجِ له، وهذا الرَّايِ المقرون به والذي حوَّلَ الإسنادُ إليه هو : (يعقوبُ بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ)، وهو ثقةٌ<sup>(١)</sup>، وفيما يأتي بيانُ ذلك الحديثِ :

(32) (132-2950) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ

أَبِي حازِمٍ، عَن أَبِي حازِمٍ، عَن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَن أَبِي حازِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلًا، يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُشِيرُ بِإصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ وَالْوُسْطَى، وَهُوَ يَقُولُ : " بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ هَكَذَا " (٢) .

قلتُ : لَقَدْ قرَنَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ ابنَ أَبِي حازِمٍ في بداية الأمرِ مع يعقوبَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ من طريقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، ثُمَّ حوَّلَ الإسنادَ ليأتي به من طريقِ قُتَيْبَةَ بنِ سَعِيدٍ عن يعقوبَ أيضاً، ثُمَّ أخرجَ بعدَ هذه الرواياتِ شاهداً للحديثِ عن أنسِ بْنِ مالِكٍ - رضيَ اللهُ عنه - ، بلفظِ : " بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ " (٣) ، وهذا يدلُّ على مدى تفنُّنِ الإِمَامِ مُسْلِمٍ في صنعةِ الأَسَانِيدِ، ويدلُّ أيضاً على أنَّه لم يجعلْ روايةَ ابنِ أَبِي حازِمٍ أصلاً ، وأنَّ ابنَ أَبِي حازِمٍ قد أحسنَ في روايته وأجادَ .

(١) سبقت الإشارة إلى ترجمته (ص: 58) .

(٢) (مسلم، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ت :

محمد فؤاد عبد الباقي، كتابُ الفتنِ وأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بابُ قُرْبِ السَّاعَةِ، 4/2268) .

(٣) يُنظر : (صحيح مسلم، 4/2268) .

## فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميزٌ، فهو رباعيٌّ، بخلاف الشاهد - حديث أنسٍ - الذي جاء خماسيَّ الإسنادِ ولذلك أخَّره، علماً بأن حديث أنسٍ فيه زيادة : " كَفَّضَلِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى "، وكأنَّ صنيعه فيه إشارةٌ إلى أنَّ علوَّ إسناده الحديثِ أولى عنده من الزياداتِ في الحديثِ النَّازلِ .
2. تميَّزت روايتهُ بأنَّها مقاربةٌ لحديثِ يعقوبَ، ولذلك قرَّنه بها بصورة الإقرانِ والتحويلِ معاً .

### المطلب الثاني : إخراج مسلم لابن أبي حازمٍ متابعهً بصورة الإقران

لقد وظَّفَ الإمامُ مسلمٌ فنَّ المتابعةِ بالإقرانِ في التَّخْرِيجِ لابنِ أبي حازمٍ، ممَّا يدلُّ على تحوُّطه في التَّخْرِيجِ له، ولقد قرَّنه مع راوٍ أعلى منه في ثلاثة أحاديثٍ، والزَّاوي المقرون به هو : (يعقوبُ بنُ عبدِ الرحمنِ)، وهو ثقةٌ (١) ، وفيما يأتي بيانُ تلك الأحاديثِ :

### (33) الحديث الأول :

أخرج مسلمٌ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في مَوْضِعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّ بيانهُ :

(421-103) حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ، وَقَالَ فُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي -، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ (٢) .

قلتُ : أخرجَ مسلمٌ متابعهً تامهً لابنِ أبي حازمٍ قبلَ روايتهِ من طريقِ الإمامِ مالكٍ (٣) ، وقد ساقَ بعدَ روايتهِ أيضاً متابعهً أخرى من طريقِ عبيدِ الله بنِ عمرٍ (٤) ، وهو ثقةٌ ثبتٌ (٥) ، وهكذا يكونُ

(١) يُنظر : (ص : 58) .

(٢) قلتُ : يقصدُ حديثَ مالكِ السَّابِقِ لروايةِ ابنِ أبي حازمٍ .

(٣) (صحيح مسلم، 317/1) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) هو : أبو عثمانَ، المدنيُّ، من الخامسة . (تقريب التهذيب، 373) .

مسلمٌ قد أوردَ الحديثَ من ثلاثةِ رواةٍ أكثرَ إتقانًا من ابنِ أبي حازمٍ، ممَّا يدلُّ على أنه لم يجعلِ روايتهَ أصلًا، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايتهِ وأجاد .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أنَّ إسنادهُ حديثه متميِّزٌ، فهو رابعيٌّ، وجاءتْ بعضُ الرواياتِ خماسيةً الإسنادِ، مثل : روايتيِ ابنِ عيينةٍ ومحمدِ جعفرٍ عند البخاريِّ (١) .

2. تميَّزت روايتهُ عن روايةِ مالكٍ بزيادةٍ ، ولذلك قالَ مسلمٌ عن روايتهِ وروايةِ يعقوبَ : " وفي حديثيهما : فرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَرَجَعَ الْفُهْقَرَى وَرَأَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ " (٢) ، ولكنه أخرهما عن روايةِ الإمامِ مالكٍ لأنَّ روايتهُ - أي : مالكا - أوفى متنا من روايتيهما، ممَّا يؤكِّدُ أنَّ مسلماً يقدِّمُ المتنَّ الأوفى للروايةِ .

### (34) الحديث الثاني :

أخرج مسلمٌ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي بيانهُ :  
(37- 1480) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي: ابْنَ أَبِي حَازِمٍ -، وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضًا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي : ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ -، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّهَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةً دُونَ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ، قَالَتْ : وَاللَّهِ لَأُعْلِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يُصْلِحُنِي، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذُ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ : " لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سُكْنَى " (٣) .

(١) يُنظر : ( ص : 99 ) .

(٢) يُنظرُ : ( صحيح مسلم، 317/1 ) .

(٣) (صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقَةَ ثلاثًا لا نفقةَ لها، 1114/2) .

قلتُ : لقد أخرج مسلمٌ متابعة قاصرةً لابن أبي حازمٍ قبلَ روايته، والمتابعُ هو : عبدُ الله بنُ يزيدَ

(١)، وهو ثقةٌ (٢) ، وقد أخرج بعد رواية ابن أبي حازمٍ عدَّةً متابعاتٍ قاصراتٍ، ومن المتابعين :

عمرانُ بنُ أبي أنسٍ (٣)، ويحيى بنُ أبي كثيرٍ (٤)، وكلاهما : ثقةٌ (٥)، وهكذا يكونُ مسلمٌ قد أوردَ

الحديثَ من ثلاثة رواةٍ - على الأقلِّ - أكثرَ إتقانًا من ابن أبي حازمٍ، ممَّا يدلُّ على أنَّه لم يجعلْ

روايته أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايته وأجاد .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أنَّ إسناده حديثه متميِّزٌ، فهو خماسيٌّ، وجاءت بعضُ الرواياتِ التي خرَّجها مسلمٌ لهذا

الحديثِ سداسيةً الإسنادِ (٦) .

2. تميَّزت روايته بأثباتها مقارنةً لحديث فقرته بها، وتميَّزنا بزيادة لفظ السُّكنى، ففي روايتيهما : "

لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سَكْنَى"، وفي رواية عبد الله بن يزيد : " لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ"، وفي رواية عمران :

"لَا نَفَقَةَ لَكَ"، وفي رواية ابن أبي كثير : " لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ"، وقد قدَّم رواية عبد الله لأنَّها الأوفى

متناً من بين الجميع ، وجاءت رواية ابن أبي حازمٍ ويعقوب خماسيةً الإسنادِ كما رواية عبد الله، فلمْ

يُقدِّمهما على روايته .

(١) (صحيح مسلم، 1114/2) .

(٢) هو : المخزوميُّ، المدنيُّ، المقرئ، الأعرابيُّ، ثقةٌ، من السادسة، ع . (تقريب التهذيب، 330) .

(٣) (صحيح مسلم، 1115/2) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) عمران : هو القرشيُّ، العامريُّ، المدنيُّ، نزل الإسكندرية، من الخامسة . يُنظر : (تقريب التهذيب، 429)، وأما يحيى

بن أبي كثير : فقد سبقت الإشارة إلى ترجمته .

(٦) يُنظر : (صحيح مسلم، 1115/2) .

### (35) الحديث الثالث :

أخرج مسلمٌ هذا الحديثَ من طريق ابن أبي حازم في مَوْضِعَيْنِ مُتتَابِعَيْنِ، وفيما يأتي بيانهما :

**الموضع الأول :** (125- 1889) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي

حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْجَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ : " مِنْ

خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ، رَجُلٌ مُمْسِكٌ عِنَانَ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً

أَوْ فُرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَبْتَغِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَظَانَّهُ، أَوْ رَجُلٌ فِي غَنِيمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ مِنْ هَذِهِ

الشَّعْفِ، أَوْ بَطْنٍ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ،

لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ" (١) .

**الموضع الثاني :** (126- 1889) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ،

وَيَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ (٢) .

قلتُ : لم يُخْرَجْ مسلمٌ لابن حازمٍ متابِعة تامَّة غيرَ متابِعة يعقوب- المقرون به- ، ولكنه أخرج

متابِعة قاصرةً من طريق أسامة بن زيدٍ عن بَعْجَةَ (٣)، وأسامة صدوقٌ يهْمُ (٤)، ولعله أحرَّ روايته

لذلك، وبهذا يتبيَّن أنَّ مسلمًا أوردَ الحديثَ من راوٍ أعلى من ابن أبي حازمٍ وعن راوٍ قريبٍ من

درجته، ممَّا يدلُّ على أنَّه لم يعتمدْ على روايته فقط لهذا الحديثِ، ولم يجعلها أصلًا .

### فائدة تخريج حديثه :

تميّزت روايته بأنها أوفى متناً من رواية يعقوب، علماً بأنَّ مسلمًا لم يُشْرُ إلى لفظِ رواية يعقوب

(١) (صحيح مسلم، كتابُ الإمارة، بابُ فضلِ الجهادِ والرِّباطِ 1503/3) .

(٢) (صحيح مسلم، كتابُ الإمارة، بابُ فضلِ الجهادِ والرِّباطِ 1503/3) .

(٣) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 1504/3) .

(٤) هو : الليثيُّ، مولاها، أبو زيد المدني، من السابعة . (تقريب التهذيب ، 98) .

كاملاً، ولكن عرف ذلك بالرجوع إلى من خرّج رواية يعقوب<sup>(١)</sup>، ولم تتميز رواية يعقوب عن رواية ابن أبي حازم بعلو الإسناد، فأخزها على روايته .

### المطلب الثالث : إخراج مسلم لابن أبي حازم متابعاً بصورة التحويل

لقد وظّف الإمام مسلمٌ فنَّ تحويل الإسناد في التخرّج لابن أبي حازم، وذلك في أربعة من الأحاديث، ممّا يدلُّ على تحوُّطه في التخرّج له، والراوي الذي حوّل الإسناد إليه في جميع تلك الأحاديث هو : (يعقوبُ بنُ عبد الرحمن)، وهو متفقٌ على ثقته<sup>(٢)</sup>، وفيما يأتي بيانُ تلك الأحاديث :

#### (36) الحديث الأول :

(101-164) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ مُحَمَّدُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا " (٣) .

قلتُ : يلاحظُ أنّ مسلماً ابتدأ الحديث برواية يعقوب من طريق قتيبة، ثم حوّل الإسناد إلى ابن أبي حازم من طريق محمد بن حيان، ولم يُخرِّج متابعاً تامّة غير متابعه يعقوب، وقد أخرج قبل الحديث وبعده عدّة شواهد من حديث ابن عمر، ومن حديث إياس بن سلمة عن أبيه، ومن

(١) يُنظَرُ : (النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، ت : حسن شلبي، بيروت- لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1،

1421هـ-2001 م، 8/119، 10/144) .

(٢) هو : المدني، نزيل الإسكندرية، ثقة، من الثامنة . يُنظَرُ : (تقريب التهذيب، 608) .

(٣) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا "، 99/1) .

حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنهم جميعا - (١)، وأخرج جزءا من حديث من حديث مطول لأبي هريرة - رضي الله عنه - (٢)، وهكذا يكون الإمام مسلم قد أورد الحديث من راو أعلى درجة من ابن أبي حازم، مع أربعة شواهد، مما يدل على أنه لم يجعل روايته أصلا، وأن ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجاد .

### فائدة تخريج حديثه :

تميّزت روايته بأنه أوفى متنا من الروايات الأخرى ، فقد اقتصرنا بعضها على لفظ : " مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا " ، واقتصرنا بعضها على لفظ : " وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا " ، وجاءت رواية ابن أبي حازم بالجمع بين اللفظين .

### (37) الحديث الثاني :

(76- 1425) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا هُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، قَالَ : جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي، فَانظُرْ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَعَدَ النَّظْرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ : " فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ " ، فَقَالَ : لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ : " أَذْهَبَ إِلَى أَهْلِكَ فَانظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟ " ، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ : لَا، وَاللَّهِ ، مَا وَجَدْتُ شَيْئًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " انظُرْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ " ... (١)

(١) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 98/1) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 99/1) .

قلتُ : لقد أخرج الإمام مسلم الحديث - في بداية الأمر - عن يعقوب من طريق قتيبة، ثم حوّل الإسناد ليأتي به من طريق قتيبة عن ابن أبي حازم معتمداً لفظه، ثم أخرج بعد روايته مباشرة ثلاث متابعاتٍ من رواة ثقات (٢) ، والمتابعون، هم : حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وزائدة (٣)، ومتابعة من رواد صدوق (٤) ، وهو : الدروردي (٥) ، وهكذا يكون مسلم قد أورد الحديث من ثلاثة رواة أعلى من ابن أبي حازم وراو بنفس درجته، ممّا يدلّ على أنّه لم يجعل روايته أصلاً، وأنّ ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجاد .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أنّ روايته أوفى متناً، ولذلك حوّل الإسناد إليها واعتمدها، وقال : " هَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ يُقَارِبُهُ فِي اللَّفْظِ " (٦)، وعند النّظر في رواية يعقوب عند البخاري (٧) نجد أنّهما متقاربان، وأنّهما الأوفى متناً من بين متون الروايات الأخرى، ممّا يؤكّد أنّ مسلماً قدّم رواية المتن الأوفى .

---

(١) (صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصّدّاق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، 1040/2)، قلت : أخرج مسلم مطوّلاً .  
(٢) يُنظر : (صحيح مسلم، 1041/2) .

(٣) حماد، هو : أبو إسماعيل، البصري، من كبار الثامنة. يُنظر : (تقريب التهذيب، 178)، وسفيان بن عيينة ، هو : أبو محمد، الكوفي، ثمّ المكي، من رؤوس الطبقة الثامنة. يُنظر : (تقريب التهذيب، 245)، وزائدة، هو : ابن قدامة، الثقفى، أبو الصلت، الكوفي، من السابعة. يُنظر : (تقريب التهذيب، 213) .

(٤) يُنظر : (صحيح مسلم، 1041/2) .

(٥) يُنظر : (ص : 58) .

(٦) (صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصّدّاق، بيروت - لبنان ، دار إحياء التراث العربي، 1040/2) .

(٧) سبقت الإشارة إلى دراسة الحديث سابقاً (ص:75) .

2. أن إسناده حديثه متميزٌ، فهو رباغيٌّ، وجاءت بعض الروايات الأخرى خماسية الإسناد،

مثل : حديث زائدة .

### (38) الحديث الثالث :

(2030-128) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُنَيْبَةُ

بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي : ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ

سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ (١) .

قلتُ: لقد أخرج مسلمٌ رواية ابن أبي حازم مع متابعة يعقوب - المَحْوَلُ الإسنادُ إليها - بعدَ رواية

الإمام مالك (٢) ، وهكذا يكونُ مسلمٌ قد أوردَ الحديثَ من راويين أعلى درجة من ابن أبي حازم، ممَّا

يدلُّ على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأنَّ ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجاد .

### فائدةٌ تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميزٌ، فهو رباغيٌّ، وقد جاءت جميع الروايات كذلك .

2. تميّزت روايته بأنّها مقاربةٌ جداً لحديث يعقوب ، ولذلك قرّنه بها بصورة التحويل، ولكنه أحرّ

كلتا الروايتين عن رواية الإمام مالك لأنّها أوفى متناً، ففيها زيادة : " فَتَلَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ فِي يَدِهِ " ، ولذلك قال عن روايتيهما : " بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُولَا فَتَلَّهُ " (٣) .

### (39) الحديث الرابع :

(2406- 34) حَدَّثَنَا قُنَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ،

عَنْ سَهْلِ، ح وَحَدَّثَنَا قُنَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ هَذَا - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي : ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ

(١) قلتُ : يقصد حديث مالك بن أنس الذي أورده قبل رواية ابن أبي حازم .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 3/1604) .

(٣) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 3/1604) .

أبي حازم، أخبرني سهل بن سعد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال يوم خيبر: " لأعطين هذه الراية رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله"، قال: فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها، قال: فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كلهم يرجون أن يعطاها، فقال أين علي بن أبي طالب فقالوا: هو يا رسول الله يشتكي عينيه، قال: فأرسلوا إليه، فأتي به، فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم في عينيه، ودعا له فبرأ، حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاها الراية... (١).

قلت: يلاحظ أن مسلماً قدم إسناد رواية ابن أبي حازم في أول الأمر، ثم حوّل الإسناد إلى يعقوب من طريق قتيبة، ولم يخرج متابعة تامة غير متابعة يعقوب، وقد أخرج قبل حديث الدراسة مباشرة شاهداً من حديث أبي هريرة (٢)، وبعده شاهداً من حديث سلمة بن الأكوع (٣)، وهكذا يكون مسلماً قد أخرج لابن أبي حازم متابعة تامة من رواه أعلى منه وشاهدين، مما يدل على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجاد.

#### فائدة تخريج حديثه:

1. أن إسناد حديثه متميز، فهو رابعي، بخلاف الحديث الشاهد - حديث أبي هريرة - الذي جاء

خماسي الإسناد .

2. تميزت روايته بأنها مقاربة جداً لحديث يعقوب، ولذلك قرنه بها بصورة التحويل، ولكنه

اعتمد لفظ رواية يعقوب لأنه أوفى متناً، ففيها زيادة: " يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله " .

(١) (صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

. (1872/4)

(٢) (صحيح مسلم، 1871/4) .

(٣) (صحيح مسلم، 1872/4) .

## المبحث الثاني : إخراج مسلم لابن أبي حازم متابعه مستقلة

### المطلب الأول : إخراج مسلم لابن أبي حازم متابعه مستقلة تامة

لقد خرّج الإمام مسلم لابن أبي حازم متابعه مستقلة تامة في سبعة أحاديث، وفيما يأتي بيان تلك الأحاديث ودراستها :

#### (40) الحديث الأول :

أخرج مسلم هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :

(544-44) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَثُمَّ يَبْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ يَحْيَى :

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ نَفَرًا جَاءُوا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَدْ تَمَارَوْا فِي الْمَنْبَرِ

مِنْ أَبِي عُوْدٍ هُوَ ؟ فَقَالَ : أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْرِفُ مِنْ أَبِي عُوْدٍ هُوَ، وَمَنْ عَمَلَهُ، وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَبَّاسٍ، فَحَدَّثْنَا، قَالَ : أَرْسَلَ رَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى امْرَأَةٍ - قَالَ أَبُو حَازِمٍ : إِنَّهُ لَيْسَمِيهَا يَوْمَئِذٍ - " انظري غلامك النجار

، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَكَلْتُ النَّاسَ عَلَيْهَا " ، فَعَمِلَ هَذِهِ الثَّلَاثَ دَرَجَاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَضِعَتْ هَذَا الْمَوْضِعَ ، فَهِيَ مِنْ طَرْفَاءِ الْعَابَةِ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ قَامَ عَلَيْهِ فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ، ثُمَّ رَفَعَ فَنَزَلَ الْفَقْهَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي

أَصْلِ الْمَنْبَرِ ، ثُمَّ عَادَ ، حَتَّى فَرَعَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ

إِنِّي صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُّوا بِي، وَلِتَعَلَّمُوا صَلَاتِي " (١) .

قلت : لقد قدّم الإمام مسلم رواية ابن أبي حازم على الروايات الأخرى للحديث ، ثم أعقبها

(١) (صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة 387/1) .

بمتابعتين تامتين، والمتابعان هما : يعقوب بن عبد الرحمن وابن عيينة (١)، وكلاهما ثقة (٢)، وهكذا مسلم قد أورد الحديث عن راويين هما أوثق من ابن أبي حازم، مما يدل على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابن أبي حازم قد أحسن في روايته وأجاد .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميز، فهو رباعي .
2. تميّزت روايته بأنها أوفى متناً من جميع الروايات الأخرى، علماً بأن مسلماً لم يذكر الألفاظ الكاملة لتلك الروايات، ولكن روي يعقوب خراجها البخاري بنفس الطريق (٣) ، وروي ابن عيينة خراجها ابن أبي شيبة (٤) ، وعند الرجوع إلى ألفاظها نجد أن رواية ابن أبي حازم أوفى متناً، ولذلك قدم مسلم روايته على جميع تلك الروايات .

### (41) الحديث الثاني :

أخرج مسلم هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصه :

(8-1098) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ " (٥) .

(١) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 387/1) .

(٢) يُنظَرُ : (ص: 58، 60) .

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك عند دراسة الحديث عند البخاري (58).

(٤) (ابن أبي شيبة، عبد الله، المسند ، ت : عادل العزّازي ، و أحمد المزيدي، الرياض - السعودية، دار الوطن ، ط1،

1997م،، 90/1) .

(٥) (صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب فضل السُّحُورِ وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ وَاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِهِ وَتَعْجِيلِ الْفِطْرِ، 771/2) .

قلتُ : لقد قدّم الإمام مسلمٌ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ على الروايات الأخرى للحديث، ثم أعقبها بمتابعتين، والمتابعان هما : يعقوب بن عبد الرحمن وابن عيينة<sup>(١)</sup>، وكلاهما ثقة<sup>(٢)</sup> ، وهكذا يتبين أن مسلماً أورد الحديث عن راويين هما أوثق من ابنِ أبي حازمٍ، ممّا يدلُّ على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايته وأجاد .

### فائدةٌ تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميزٌ، فهو رباعيٌّ، بخلاف رواية ابنِ عيينة التي جاءت خماسيةً الإسناد .
2. تميّزت روايته بأنها أوفى متناً من جميع الروايات الأخرى، علماً بأن مسلماً لم يذكر الألفاظ الكاملة لتلك الروايات، وعند الرجوع إلى ألفاظها عند من خرّجها -غير الإمام مسلمٍ- نجد أن رواية ابنِ أبي حازمٍ أوفى متناً<sup>(٣)</sup>، ولذلك قدّم مسلمٌ روايته على جميع تلك الروايات .

### (42) الحديث الثالث :

أخرج مسلمٌ هذا الحديث من طريق ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي بيانه :

(101-1790) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النَّبْهِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، يَسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: " جُرْحُ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُسِرَتْ رِجْلَيْهِ، وَهُسِمَتِ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَغْسِلُ الدَّمَ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِجَنِّ، فَلَمَّا

(١) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 771/2) .

(٢) يُنظَرُ : (ص: 58، 60) .

(٣) قلتُ : رواه يعقوب خَرَّجَهَا النَّسَائِيُّ (السنن الكبرى للنسائي، 3/370)، ورواه ابنِ عيينة خَرَّجَهَا أَحْمَدُ (مسند أحمد،

496/37)(الترمذي، محمد، سنن الترمذي، ت : أحمد شاكر: (ج1، 2)، ومحمد عبد الباقي: (ج3)، وإبراهيم

عوض: (ج4، 5)، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ - 1975م، 73/3) .

رَأَتْ فَاطِمَةُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ الدَّمَ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ قِطْعَةً حَصِيرٍ فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا، ثُمَّ  
أَلْصَقَتْهُ بِالْجُرْحِ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ " (١) .

قلتُ : لقد قدّم الإمام مسلمٌ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ على الروايات الأخرى للحديث، ثم أعقبه بأربع  
متابعاتٍ تامّاتٍ، والمتابعون هم : يعقوب بن عبد الرحمن، وابن عيينة، وأبو غسان، وسعيد بن أبي  
هلال (٢) ، وجميعهم ثقات (٣) ، وهكذا يكونُ مسلمٌ قد أوردَ الحديثَ عن أربعةٍ أوثقَ مِنْهُ، ممّا يدلُّ  
على أنّه لم يجعلْ روايتهَ أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسن في روايته وأجاد .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أنَّ إسناده حديثه متميزٌ، فهو رابعيٌّ .
2. تميّزت روايتهُ بأنّها أوفى متناً من الروايات الأخرى، علماً بأنَّ مسلماً لم يُشرْ إلى ألفاظ تلك  
الروايات، ولكنَّ عرفَ ذلك بالرجوعِ إلى من خرّجها(٤)، ولذلك قدّم مسلمٌ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ على  
جميع تلك الروايات .

### (43) الحديثُ الرابعُ :

أخرجَ مسلمٌ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :  
(1881-113) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ  
بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ : " وَالْغَدْوَةَ يَغْدُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،

(١) (صحيح مسلم، كتابُ الجهاد والسير، بابُ غزوةِ أُحدٍ، 3/1416) .

(٢) يُنظرُ: (صحيح مسلم، 3/1416) .

(٣) سبقت ترجمتهم . يُنظرُ : (ص: 58) ، وسعيدٌ : هو الليثيُّ، مولاهم، أبو العلاء، المصريُّ، من السادسة ، وقد أشار

ابنُ حجرٍ إلى أنّه صدوقٌ، وتعقبه صاحبُ التَّحْرِيرِ بأنّه ثقةٌ، لتوثيقه من قِبَلِ عددٍ من الأئمّة. يُنظرُ : (تقريب التهذيب،

(242)(تحرير التقريب، 2/45) .

(٤) سبقت الإشارة إلى ذلك عند دراسة الحديث عند البخاريِّ (ص:67) .

خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا " (١) .

قلتُ : لقد قدّم الإمام مسلمٌ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ في هذا الحديثِ، ثمّ أعقبها بمتابعةٍ تامّةٍ من سفيان الثوري عن أبي حازمٍ (٢)، وهو ثقةٌ (٣)، وقد أخرج قبل روايةِ ابنِ أبي حازمٍ مباشرةً شاهداً للحديث من حديث أنس بن مالكٍ (٤)، وهكذا يكونُ مسلمٌ قد أخرج الحديثَ عن راوٍ أوثقَ من ابنِ أبي حازمٍ مع شاهدٍ، ممّا يدلُّ على أنّه لم يجعلْ روايتهَ أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايتهِ وأجادَ .

#### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أنّ إسنادهُ حديثه متميزٌ، فهو رباعيٌّ، بخلافِ شاهديّ أبي هريرة وأبيّ خماسيّ الإسنادِ .

2. أنّ روايتهَ تميّزتْ بزيادةٍ : "وَالْعُدْوَةَ يَغْذُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" ، والتي لم تأتِ في حديثِ

أنس، ولا روايةِ سفيان، ولا الشواهدِ الأخرى .

#### (44) الحديثُ الخامسُ :

أخرج مسلمٌ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

(86-2006) حَدَّثَنَا قُنَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ

سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ : دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَرْسِهِ، فَكَانَتْ

امْرَأَتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَهُمْ وَهِيَ الْعُرُوسُ، قَالَ سَهْلٌ : تَدْرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ "

أَنْفَعَتْ لَهُ تَمْرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ " (٥) .

(١) (صحيح مسلم، كتابُ الإمارة ، بابُ فضلِ العُدْوَةِ وَالرُّوحَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ 1500/3) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 1500/3) .

(٣) يُنظَرُ : (ص : 58) .

(٤) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 1499/3) .

(٥) (صحيح مسلم، كتابُ الأُشْرِبَةِ ، بابُ إِبَاحَةِ التَّبِيدِ الَّذِي لَمْ يَشْتَدَّ وَلَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا، 1590/3) .

قلتُ : لقد قدّم الإمام مسلمٌ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ على الروايات الأخرى للحديثِ ، ثم أعقبها بمتابعتين، والمتابعان هما : يعقوب بن عبد الرحمن، وأبو غسان<sup>(١)</sup>، وكلاهما ثقةٌ<sup>(٢)</sup>، وهكذا يكون مسلمٌ قد أوردَ الحديثَ عن راويين هما أوثق من ابنِ أبي حازمٍ، ممّا يدلُّ على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسنَ في روايته وأجادَ .

### فائدةٌ تخريج حديثه :

1. أنَّ إسناده حديثه متميزٌ، فهو رباعيٌّ، بخلافِ روايةِ أبي غسانٍ خماسيةِ الإسنادِ .
2. أنَّ روايته أتمَّ سياقاً من روايةِ يعقوبَ، ولذلك قالَ مسلمٌ عن روايته : " وَلَمْ يَقُلْ : فَلَمَّا أَكَلَ سَقَنَهُ إِيَّاهُ " <sup>(٣)</sup>، ولقد تميّزت روايةُ أبي غسانٍ بزيادة : " فَلَمَّا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الطَّعَامِ أَمَانَتَهُ، فَسَقَنَهُ تَخْصُّهُ بِذَلِكَ "، ومع ذلك فقد أخرها لأنّها جاءتْ بإسنادٍ خماسيٍّ بخلافِ روايتي ابنِ أبي حازمٍ ويعقوبَ .

### (45) الحديثُ السادس :

أخرجَ مسلمٌ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

(81-2104) حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ : وَاعَدَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سَاعَةٍ يَأْتِيهِ فِيهَا، فَجَاءَتْ تِلْكَ السَّاعَةُ وَلَمْ يَأْتِهِ، وَفِي يَدِهِ عَصَا، فَأَلْقَاهَا مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ : " مَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَا رُسُلُهُ "، ثُمَّ انْفَعَتْ، فَإِذَا جِرُّوْ كَلْبٍ تَحْتَ سَرِيرِهِ، فَقَالَ : " يَا عَائِشَةُ، مَتَى دَخَلَ

(١) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 3/1590) .

(٢) يُنظَرُ : (ص: 58) .

(٣) (صحيح مسلم، 3/1590) .

هَذَا الْكَلْبُ هَاهُنَا ؟ ، فَقَالَتْ : وَاللَّهِ مَا دَرَيْتُ ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ ، فَجَاءَ جَبْرِيلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " وَاعِدْتَنِي فَجَلَسْتُ لَكَ فَلَمْ تَأْتِ " فَقَالَ : " مَنَّعَنِي الْكَلْبُ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِكَ ، إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ " (١) .

قلتُ : لقد قدّم الإمام مسلمٌ روايةَ ابنِ أبي حازمٍ في هذا الحديثِ، ثمَّ أعقبها بمتابعةٍ تامّةٍ من وَهَيْبِ (٢) ، وَوَهَيْبِ ثَقَّةٌ (٣) ، وقد أُخْرِجَ بَعْدَ رِوَايَتَيْهِمَا عِدَّةُ شَوَاهِدٍ لِلْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي طَلْحَةَ (٤) ، وهكذا يكونُ مسلمٌ قد أوردَ الحديثَ عن رِوَاوِثِقٍ مِنْ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ مَعَ عِدَّةِ شَوَاهِدٍ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ رِوَايَتَهُ أَصْلًا، وَأَنَّ ابْنَ أَبِي حَازِمٍ قَدْ أَحْسَنَ فِي رِوَايَتِهِ وَأَجَادَ .

### فائدةٌ تخريجِ حديثه :

1. أَنَّ إِسْنَادَ حَدِيثِهِ مُمْتَرِزٌ، فَهُوَ خَمَاسِيٌّ، بِخِلَافِ جَمِيعِ الشَّوَاهِدِ الأُخْرَى الَّتِي جَاءَتْ سَدَاسِيَّةً الإِسْنَادِ، وَبَعْضُهَا سَبَاعِيَّةُ الإِسْنَادِ .

2. أَنَّ مَتْنَ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ أَوْفَى سِيَاقًا، قَالَ مُسْلِمٌ عَنْ رِوَايَةِ وَهَيْبٍ : " وَلَمْ يُطَوِّلْهُ كَتَطْوِيلِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ " (٥) ، وَلِذَلِكَ قَدَّمَ رِوَايَةَ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ عَلَى رِوَايَتِهِ .

### (46) الْحَدِيثُ السَّابِعُ :

أُخْرِجَ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَفِيمَا يَأْتِي نَصُّهُ :  
(26 - 2788) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ

(١) (صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، بابُ لَا تَدْخُلُ الْمَلَايِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ 1664/3 )

(٢) يُنْظَرُ : (صحيح مسلم، 1664/3) .

(٣) هُوَ : ابْنُ خَالِدٍ، البَاهِلِيُّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو بَكْرٍ، البَصْرِيُّ، مِنَ السَّابِعَةِ. يُنْظَرُ : (تقريب التهذيب ، 586) .

(٤) يُنْظَرُ : (صحيح مسلم، 1664/3 ، 1665/3 ، 1666/3) .

(٥) (صحيح مسلم ، 1664/3 )

عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَى الْمُنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ: "يَأْخُذُ الْجَبَّارُ - عَزَّ وَجَلَّ - سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِيهِ بِيَدَيْهِ" (١)، قال مسلمٌ: ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَعْقُوبَ (٢).

قلتُ: لقد أخرج مسلمٌ رواية ابن أبي حازمٍ بعد رواية يعقوب بن عبد الرحمن، وهكذا يتبين أن مسلماً أورد الحديث عن راوٍ أوثق من ابن أبي حازمٍ، مما يدلُّ على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأن ابن أبي حازمٍ قد أحسن في روايته وأجاد.

### فائدة تخريج حديثه:

لقد جاء متن رواية ابن أبي حازمٍ بنحو متن رواية يعقوب، وذلك قال مسلمٌ عن رواية ابن أبي حازمٍ: "ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَعْقُوبَ"، وجاءت روايته خماسية الإسناد كما رواية يعقوب، أي: لم يتميز روايته عن روايته يعقوب بشيء، ولذلك أخرجها وقدم رواية يعقوب.

### المطلب الثاني: إخراج مسلم لابن أبي حازمٍ متابعاً مستقلاً قاصرة

لقد خرَّج الإمام مسلمٌ لابن أبي حازمٍ متابعاً مستقلاً قاصرة في حديثين فقط، وفيما يأتي بيانهما ودراستهما:

#### (47) الحديث الأول:

أخرج مسلمٌ هذا الحديث من طريق ابن أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه:  
(140-2624) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ،

(١) (صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، 2149/4)

(٢) أي: السابق لحديث الدراسة، ولفظه: "يَأْخُذُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِيهِ بِيَدَيْهِ، فَيَقُولُ: "أَنَا اللَّهُ - وَيَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيَبْسُطُهَا - أَنَا الْمَلِكُ"، وَحَتَّى نَظَرْتُ إِلَى الْمُنْبَرِ يَتَحَرَّكُ مِنْ أَسْفَلِ شَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: أَسَاقِطُ هُوَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟". يُنظَرُ: (صحيح مسلم، 2149/4).

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ (١) .

قلتُ : لم يخرج مسلمٌ متابعَةً تامَّةً لابنِ أبي حازم، وقد أخرج قبل روايته متابعَةً قاصرةً من طريق : يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة به ، وقد رواه عددٌ من الرواة عن يحيى (٢)، وجميعهم ثقاتٌ (٣)، ثم أخرج بعد رواية ابن أبي حازم متابعَةً نازلةً بإسناد سداسيٍّ من طريق عبَّيد الله بن عمَرَ القَوَارِيرِيِّ عن يزيد بن زُرَيْعٍ عن عمَرَ بن محمد عَنْ أَبِيهِ عن ابنِ عمَرَ به، ورجال الإسناد كلُّهم ثقاتٌ (٤) ، وهكذا يتبيَّن أنَّ مسلماً لم يُفرد الحديث من طريق ابنِ أبي حازمٍ فقط ، ممَّا يدلُّ على أنه لم يجعل روايته أصلاً، وأنَّ ابنَ أبي حازمٍ قد أحسن في روايته وأجاد .

**فائدةٌ تخريج حديثه :**

1. أنَّ إسناد حديثه متميِّزٌ، فهو خماسيٌّ، بخلاف الروايات السابقة لروايته، والتي جاءت سداسيةً

الإسناد، ولعلَّ السرَّ في تأخيرهِ لروايته بعد تلك الروايات بخلاف عاداته في تقديم الرواية الأعلى إسناداً ، لأنَّ عروة ربَّما دلَّس ، ولم يصرح في روايته بالسَّماعِ .

(١) (صحيح مسلم، كتاب البرِّ والصَّلةِ والآدابِ، بابُ الوصيةِ بالجارِ والإحسانِ إليه 2025/4)، قلتُ : يقصد بقوله :

(بمثله)، أي : بمثل لفظ الرواية السابقة : " ما زال جبريلُ يُوصيني بالجارِ، حتَّى ظننتُ أنه ليورثه " .

(٢) هي بنت عبد الرحمن بن سعدٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، من الثالثة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 750) ، وأما أبو بكر : هو

ابنُ محمدٍ بنِ عمرو بنِ حزمٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، اسمه وكنيته واحد، من الخامسة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 624)، وأما

يحيى الأنصاريُّ : هو أبو سعيدٍ، المدنيُّ، من الخامسة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 591) .

(٣) هي بنت عبد الرحمن بن سعدٍ بن زُرارةٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، من الثالثة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب، 750) .

(٤) محمد : هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر، المدنيُّ ، من الثالثة . (تقريب التهذيب ، 479) ، وأما عمر : هو ابن

محمد بن زيد، المدنيُّ، من السادسة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 417) ، وأما يزيدُ : هو البصريُّ، أبو معاوية، من

الثامنة . يُنظرُ : (تقريب التهذيب ، 601) ، وأما عبَّيدُ الله : هو أبو سعيدٍ، البصريُّ، نزيل بغداد، من العاشرة . يُنظرُ :

(تقريب التهذيب، 373) .

2. أن روايته تميّزت بدقّة لفظها في موافقتها للروايات السّابقة لروايته، ففيها : " حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ

سَيُورِنُهُ " ، ولذلك قدّمها على رواية عبيد الله بن عمر - التي بعد روايته - ، ففيها : " حَتَّى ظَنَنْتُ

أَنَّهُ لَيُورِنَنَّهُ " ، وهذا يدلُّ على مدى دقّة الإمام مسلم في عنايته بالألفاظ .

#### (48) الحديث الثاني :

أخرج مسلمٌ هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

(28 - 2972) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ

رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : وَاللَّهِ يَا ابْنَ أُوْحْتِي إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ، ثُمَّ

الْهَلَالِ، ثُمَّ الْهَلَالِ، ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أُوقِدَ فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَارٌ،

قَالَ: قُلْتُ : يَا خَالَهٗ فَمَا كَانَ يُعِيْشُكُمْ ؟ قَالَتْ : " الْأَسْوَدَانِ النَّمْرُ وَالْمَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ ... " (١) .

قلتُ : لم يخرج مسلمٌ متابعه تامّة لابن أبي حازم، وقد أخرج روايته بعد رواية هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشة ، بلفظ : " إِنْ كُنَّا آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَنَمَكْتُ شَهْرًا مَا نَسْتَوْقِدُ

بِنَارٍ، إِنْ هُوَ إِلَّا النَّمْرُ وَالْمَاءُ " (٢) ، وقد خرّجها مسلمٌ بطرق عديدة ، مما يدلُّ على أن رواية ابن

أبي حازم جاءت متابعه قاصرة لرواية هشام ، وأن مسلماً لم يُفرد الحديث من روايته فقط، وأنّه قد

أحسن في روايته وأجاد .

#### فائدة تخريج حديثه :

تميّزت روايته بأنّها أوفى متناً من الروايات الأخرى، ولكنها جاءت سداسية الإسناد، ولذلك أخرجها

بعد الروايات خماسية الإسناد .

(١) (صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، 4/2283) .

(٢) يُنظَرُ : (صحيح مسلم ، 4/2282) .

## المبحث الثالث : إخراج مسلم لابن أبي حازم في الأصول

لم يُخْرِجَ الإمامُ مسلمٌ لابنِ أبي حازمٍ في الأصولِ إلا في خمسةِ أحاديثٍ فقط، مما يدلُّ على

تحوُّطه في التخرِيجِ له، وفيما يأتي بيانُ كلا الحديثينِ ودراستهما :

### (49) الحديثُ الأوَّلُ :

أخرجَ مسلمٌ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

(126-1804) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ : جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَحْفِرُ الْخَنْدَقَ، وَنَنْقُلُ التُّرَابَ

عَلَى أَكْتافِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ ، فَاعْفِرْ

لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ " (١) .

قلتُ : لقد أخرجَ الإمامُ مسلمٌ الحديثَ من روايةِ ابنِ أبي حازمٍ فقط، وليسَ هذا الحديثُ مما تفرَّدَ

به ابنُ أبي حازمٍ، فقد تابعه الفضيلُ بنُ سليمانَ فيما رواه البخاريُّ (٢) ، وقد أخرجَ مسلمٌ بعدَ روايةِ

ابنِ أبي حازمٍ شاهداً من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ - رضي الله عنه - من عدَّةِ طرقٍ (٣)، وكأنَّ الإمامَ

مسلمًا بهذا الصنيعِ يتحوَّطُ في تخرِيجِه لابنِ أبي حازمٍ .

### فائدةٌ تخريجُ حديثه :

1. أنَّ إسنادهُ حديثه متميِّزٌ، فهو خماسيٌّ، بخلافِ حديثِ أنسٍ - من طريقِ : قرَّةِ بنِ عيينَ،

وكتادة، وثابتٍ - ، حيثُ جاءتِ هذه الطُّرُقُ بأسانيِدَ خماسيَّةٍ .

2. أنَّ روايتهُ جاءتْ موافقةً للفظِ المشهورِ للحديثِ، ولفظهُ : " اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ،

(١) (صحيح مسلم، كتابُ الجهاد والسير، بابُ غزوةِ الأخرابِ وهي الخندقُ، 1431/2) .

(٢) سبقت الإشارةُ إلى ذلك عند دراسة الحديثِ في منهج البخاريِّ (ص: 71) .

(٣) يُنظرُ : (صحيح مسلم، 1431/2) .

فَاغْوِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ"، بخلاف رواية أبي التياح عن أنس بن مالك ، حيث جاءت بلفظٍ

يختلف عن اللفظ المشهور ببعض الألفاظ، ولفظه : " اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْأَحْزَةِ، فَأَنْصُرِ

الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ " (١) .

### (50) الحديث الثاني :

أخرج مسلمٌ هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

(219-373) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ،

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ : " لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا

، أَوْ سَبْعُمِائَةِ أَلْفٍ - لَا يَدْرِي أَبُو حَازِمٍ أَيُّهُمَا قَالَ - مُتَمَاسِكُونَ آخِذٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ

أَوْلَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ ، وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ " (٢) .

قلتُ : لقد أخرج الإمامُ مسلمٌ الحديث من رواية ابن أبي حازمٍ فقط، وليس هذا الحديث مما تفرَّد

به ابنُ أبي حازمٍ، فقد تابعه أبو غسانٍ والفضيلُ بنُ سليمانٍ فيما رواه البخاريُّ (٣)، وقد أخرج مسلمٌ

قبلَ روايةِ ابن أبي حازمٍ شاهدين من حديث أبي هريرة، عمران بن حصين، وشاهدًا بعد روايته من

حديث سعيد بن جبير (٤) ، وكانَ الإمامُ مسلمًا بهذا الصنيعِ يتَّحَوَّطُ في تخريجه لابن أبي حازمٍ .

### فائدةٌ تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميزٌ، فهو رباعيٌّ، بخلاف جميع الشواهد الأخرى التي جاءت خماسيةً أو

سداسيةً الإسناد .

(١) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 1431/2) .

(٢) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان ، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب 198/1)

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك عند دراسة الحديث في منهج البخاري (ص: 79) .

(٤) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 199/1) .

2. أن روايته أوفى متناً، فقد تميّزت بالإشارة إلى الكيفية التي يدخل بها هؤلاء المُكرمين الجنة،

ففيها : " مُتَمَاسِكُونَ أَخِذْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ أُولَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ " .

### (51) الحديث الثالث :

أخرج مسلمٌ هذا الحديث من طريق ابن أبي حازم في موضع واحد، وفيما يأتي نصُّه :

(262 - 508) حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سَهْلِ

بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، قَالَ : " كَانَ بَيْنَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ

الشَّاةُ " (١) .

قلتُ : لقد أخرج الإمام مسلمٌ الحديث من رواية ابن أبي حازم فقط، وليس هذا الحديث مما تفرَّد

به ابن أبي حازم، فقد تابعه أبو غسان فيما رواه البخاري (٢) ، وقد أخرج مسلمٌ بعد روائي ابن أبي

حازم مباشرة - شاهداً من حديث سلمة بن الأكوع (٣)، وكأنَّ الإمام مسلماً بهذا الصنيع يتحوط في

تخريجه لابن أبي حازم .

### فائدة تخريج حديثه :

1. أن إسناده حديثه متميزٌ، فهو رابعيٌّ، بخلاف جميع الشواهد الأخرى التي جاءت خماسيةً أو

سداسيةً الإسناد .

2. أن لفظ روايته كان أصرح في تحديد سترة المُصلِّي، لأنَّ التعبير فيها جاء عن بيان المسافة

بين المُصلِّي والجدار، بخلاف حديث سلمة بن الأكوع ، حيثُ جاء التعبير فيه عن بيان المسافة

بين المنبر والقبلة ، فلفظ ابن أبي حازم أدقُّ .

(١) (صحيح مسلم كتاب الصلاة، بابُ دُئُو المُصَلِّي مِنَ السُّتْرَةِ، 364/1) .

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك عند دراسة الحديث في منهج البخاري (ص: 59) .

(٣) يُنظَرُ : (صحيح مسلم، 364/1) .

## (52) الحديث الرابع :

أخرج مسلمٌ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

أخرج مسلمٌ هذا الحديثَ عن ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ ، فقال :

(30-859) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ

يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ، قَالَ: " مَا كُنَّا

نَقِيلُ، وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ "، زَادَ ابْنُ حُجْرٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١) .

قلتُ : لقد أخرج الإمامُ مسلمٌ الحديثَ من روايةِ ابنِ أبي حازمٍ فقط، وليسَ هذا الحديثُ ممَّا تفرَّدَ

به ابنُ أبي حازمٍ، فقد تابعه أبو غسانٍ ويعقوبُ بنُ عبدِ الرحمنِ وسفيانُ بنُ عيينةَ فيما رواه

البخاريُّ (٢) .

## فائدةٌ تخريجٌ حديثه :

1. أنَّ إسنادهُ حديثه متميِّزٌ، فهو رباعيٌّ، وإسنادهُ من طريقِ القعنيِّ جميعُ رجاله مدنيُّونَ .

2. أنَّ روايتهَ تميَّزتْ بزيادةٍ : " فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ، ومقتضى ذلك :

أنَّ هذا الفعلَ - القيلولة بعد الجمعة - كان في عهدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا في عهدٍ غيره ،

ممَّا يجعلُ الحكمَ المستنبطَ من القصةِ أقوى ، باعتباره فعلاً نبويًّا ، وهذه الرِّيادةُ تتوافقُ مع روايةِ

أبي غسانٍ عندَ البخاريِّ : " كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (٣) .

## (53) الحديث الخامس :

أخرج مسلمٌ هذا الحديثَ من طريقِ ابنِ أبي حازمٍ في موضعٍ واحدٍ، وفيما يأتي نصُّه :

(١) (صحيح مسلم، كتاب الجمعة، بابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حِينَ تَرُؤُلُ الشَّمْسُ، 588/2) .

(٢) سبقت الإشارةُ إلى ذلك عند دراسة الحديث في منهج البخاريِّ (ص:60) .

(٣) سبقَت الإشارةُ إلى معنى ذلك عند دراسة الحديث في منهج البخاريِّ (ص:60) .

(38-2409) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ

سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ: اسْتُعْمِلَ عَلَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ مِنْ آلِ مَرْوَانَ ، قَالَ : فدعا سهل بن سعد ، فأمره

أَنْ يَسْتِمَّ عَلِيًّا ، قَالَ : فأبى سهلٌ ، فَقَالَ لَهُ : أَمَا إِذْ أُبَيِّتَ فُؤُلٌ : لَعَنَ اللَّهُ أَبَا التُّرَابِ ، فَقَالَ سَهْلٌ :

مَا كَانَ لِعَلِيِّ اسْمٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَبِي التُّرَابِ ، وَإِنْ كَانَ لَيَفْرُحُ إِذَا دُعِيَ بِهَا ، فَقَالَ لَهُ : أَخْبِرْنَا عَنْ

قِصَّتِهِ ، لِمَ سُمِّيَ أَبَا تُرَابٍ ؟ قَالَ : جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ ، فَلَمْ يَجِدْ عَلِيًّا

فِي الْبَيْتِ ، فَقَالَ " أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ؟ " فَقَالَتْ : كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ ، فَعَاظَبَنِي فَخَرَجَ ، فَلَمْ يَقُلْ

عِنْدِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِنْسَانٍ " انظُرْ ، أَيْنَ هُوَ ؟ " ، فَجَاءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ

اللَّهِ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ ، فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ ، قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ

عَنْ شِقِّهِ ، فَأَصَابَهُ تُرَابٌ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُهُ عَنْهُ وَيَقُولُ : " قُمْ أَبَا

التُّرَابِ قُمْ أَبَا التُّرَابِ " (١)

قلتُ : لقد أخرج الإمام مسلمٌ الحديث من رواية ابن أبي حازمٍ فقط، وليس هذا الحديث مما تفرَّد

به ابن أبي حازمٍ، فقد تابعه سليمان بن بلالٍ فيما رواه البخاري (٢) .

**فائدة تخريج حديثه :**

1. أن إسناده حديثه مُمَيَّرٌ ، فهو رباعيٌّ .

2. أن روايته هي الأوفى سياقًا من بين الروايات الأخرى (٣) ، وذلك لعرضها قصة الرجل الذي

استُعْمِلَ عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ آلِ مَرْوَانَ بِتَفْصِيلٍ وَتَوْضِيحٍ .

(١) (صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه،

. (1874/4)

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك عند دراسة الحديث في منهج البخاري (ص:56) .

(٣) سبقت الإشارة إلى تخريج روايات الحديث عند دراسته في منهج البخاري (ص:56) .

## تعامل مسلم مع الانتقادات الموجّهة إلى ابن أبي حازم :

بعد دراسة جميع الأحاديث التي أخرجه الإمام مسلم لابن أبي حازم نجد أنه تحوّل جدًا في

التخريج له، وخالصة طريقته في عدّة نقاط :

1. أن جميع ما أخرجه له كان في المتابعات باستثناء خمسة أحاديث في الأصول، وكان لهذه الخمسة جميعًا متابعات خارج الصحيح ، وقد أخرج عدّة شواهد لثلاثة منها، مما يدل على أنه لم يُخرَج له مما تقدّر فيه .

2. استخدم في التخريج له فنّ المتابعة بالإقران والتحويل والمتابعة النامة المستقلة في ثلاثة

عشر حديثًا من أصل اثنين وعشرين من أحاديثه، مما يدل على تحوّل في التخريج له .

3. أنه لم يُخرَج من حديث ابن أبي حازم عن أبيه ما فيه نكارة أو مخالفة ، علمًا بأنّه قد خرّج

له عن أبيه خمسة عشر حديثًا (١) ، أي : أن ثلثي ما أخرجه له من حديثه كان عن أبيه ، وكان

اثنان منها في الأصول، وما دام أن جميع تلك الأحاديث عن أبيه كان لها متابع وليس بها نكارة

فإنّ ما وجّه إلى ابن أبي حازم من طعن في حديث أبيه لا وجه له في تلك الأحاديث .

3. أنه لم يُخرَج له عن شيوخ لم يسمع عنهم، فلقد خرّج له عن ثلاثة من شيوخه، وهم : (أبوه ،

وهشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح) ، فأما أبوه : فقد سبق بيان سماعه منه (٢) ، وأما سهيل :

فقد صرح أبو حاتم بسماع ابن أبي حازم منه (٣) ، وأما هشام : فقد صرح ابن أبي حازم بالسماع

---

(١) هذه مواضعها في أحاديث الدراسة : (32، 33، 34، 35، 37، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45،

31، 46) .

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك (ص:93) .

(٣) (الجرح و التعديل لابن أبي حاتم، 382/5) .

منه فيما أخرجه مسلم، فقالَ : " حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ  
بْنُ عُرْوَةَ... " (١) .

4. أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ شَيْئًا، وَلَوْ فَرضْنَا أَنَّهُ رَوَى أَحَادِيثَهُ عَنْ سَهِيلٍ وَهشَامٍ مِنْ كُتُبِ  
سُلَيْمَانَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ، لِأَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُمَا ، وَهُوَ لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (٢) .
5. أَنَّ تَخْرِجَهُ لِأَحَادِيثِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ كَانَ فِيهِ فَوَائِدُ تَتَعَلَّقُ بِالْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، وَهَذِهِ خِلَاصَةُ تِلْكَ  
الْفَوَائِدِ : ( تَمَيُّزُ إِسْنَادِ حَدِيثِهِ بَعْلُوهُ، تَمَيُّزُ إِسْنَادِ حَدِيثِهِ بِأَنَّ جَمِيعَ رِجَالِهِ مَدِينِيُّونَ، تَمَيُّزُ رِوَايَتِهِ بِزِيَادَةِ  
فِي الْمَتْنِ، تَمَيُّزُ رِوَايَتِهِ بِالْمَتْنِ الْوَافِي، دَقَّةُ لَفْظِ رِوَايَتِهِ، مُوَافَقَةُ لَفْظِ رِوَايَتِهِ لِلْفَظِّ الْمَشْهُورِ ) .

---

(١) (صحيح مسلم، 4 / 2025) .

(٢) حديث سهيل في حديث الدراسة : (36)، وحديث هشام في حديث الدراسة : (47) .

## نتائج الدراسة :

خرجت الدراسة بالنتائج الآتية :

أولاً : لم يتكلم أحد من العلماء في عدالة ابن أبي حازم، فهم فيها على اتفاق .

ثانياً : أن أغلب العلماء على توثيقه، وكان توثيقهم له على درجات، فمنهم : من توثيقه له يُعدُّ

ضمن إطار التوثيق المتساهل فيه - مثل : العجلي، وابن حبان، وابن شاهين-، ومنهم : من

توثيقه له يُعدُّ في درجة الراوي الصدوق ومن لا بأس به - مثل : ابن معين، وابن حنبل،

والنسائي-، ومنهم من توثيقه له يُعدُّ في آخر درجات التوثيق - مثل: أبي حاتم الرازي فقط- ،

والراجح أنه صدوق، وحديثه في درجة الحسن .

ثالثاً: أن ابن أبي حازم طعن في حديثه عن أبيه بسبب روايته عنه أحاديث منكرة، وهذا لا

يقتضي تضعيفه مطلقاً ولا رد جميع حديثه عن أبيه، فإن خلت روايته من النكارة فلا مانع من

قبولها، ولم يخرج الشيخان من حديثه عن أبيه ما فيه نكارة .

رابعاً : أن ترك العلماء التحديث عن ابن أبي حازم كان بسبب إصراره على رواية الخطأ، وليس

بسبب كثرة منكراته، وهذا لا يستدعي تضعيفه، لأنه كنوع تأديب للراوي حتى يرجع عن إصراره .

خامساً : أن ابن أبي حازم طعن فيه روايته عن أقوام لم يسمع عنهم، وأن هذا يُعدُّ من قبيل

المرسل الخفي لا التدليس، ويكفي فيه التصريح بالسماع مرة واحدة .

سادساً: أن شيوخ ابن أبي حازم في الصحيحين انحصروا في خمسة فقط ، وقد سمع من أربعة

منهم - على الأكيد-، وهم : أبوه، ويزيد بن الهاد، وهشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح- ،

والخامس - يحيى بن سعيد الأنصاري- لم ينفي أحد سماعه عنه، وليس له إلا رواية واحدة عند

البخاري في المتابعات ، وبذلك زالت مظنة روايته عن قوم لم يسمع عنهم في الصحيحين .

سابعاً : أَنَّ ابْنَ أَبِي حَازِمٍ طُعِنَ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ كُتُبِ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ دُونَ سَمَاعٍ، وَرِوَايَتِهِ عَنْهَا  
إِمَّا أَنْ تُعَدَّ مِنْ قَبِيلِ الْوَصِيَّةِ أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْمُرْسَلِ الْخَفِيِّ .

ثامناً : أَنَّ الْإِمَامَ الْبَخَارِيَّ تَحَوَّطَ فِي التَّخْرِيجِ لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ، فَلَمْ يَخْرِجْ لَهُ مَا لَيْسَ لَهُ مَتَابَعَةً إِلَّا  
فِي حَدِيثَيْنِ، كَانَ لِأَحَدِهِمَا مَتَابَعَةٌ وَلِلْآخَرِ شَاهِدٌ خَارِجَ الصَّحِيحِ، وَأَمَّا بَاقِي حَدِيثِهِ فَقَدْ أَخْرَجَهُ فِي  
الْمَتَابَعَاتِ .

تاسعاً : أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا تَحَوَّطَ فِي التَّخْرِيجِ لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ، فَلَمْ يَخْرِجْ لَهُ مَا لَيْسَ لَهُ مَتَابَعَةً إِلَّا  
فِي خَمْسَةِ أَحَادِيثَ، كَانَ لِجَمِيعِهَا مَتَابَعَاتٌ خَارِجَ الصَّحِيحِ، وَأَمَّا بَاقِي حَدِيثِهِ فَقَدْ أَخْرَجَهُ فِي  
الْمَتَابَعَاتِ .

عاشراً : أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِينَ اسْتَمْرَأَ فَنَّ الْمَتَابَعَةَ بِصُورَةِ الْإِقْرَانِ أَوْ التَّحْوِيلِ فِي التَّخْرِيجِ لِابْنِ أَبِي  
حَازِمٍ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَحَوُّطِهِمَا فِي التَّخْرِيجِ لَهُ .

الحادي عشر : أَنَّ تَخْرِيجَ الشَّيْخِينَ لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ كَانَ لَهُ فَوَائِدُ كَثْرَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ،  
وَفَوَائِدُ تَتَعَلَّقُ بِالْفَقْهِ، وَكَانَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ أَكْثَرَ اسْتِمْرَأَ لَهَا مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَمِنْ تِلْكَ الْفَوَائِدِ :  
(تَمَيُّزُ إِسْنَادِهِ وَإِثْبَاتُ أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَدَمُ تَكَرُّرِ الْأَسَانِيدِ، وَتَرْجِيحُ رِوَايَةِ  
الْوَقْفِ عَلَى رِوَايَةِ الرَّفْعِ، وَتَحْقِيقُ اللَّفْظِ الدَّقِيقِ لِمَنْ يَسَاهُلُ فِي الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، وَزِيَادَةُ الْمَتْنِ،  
وَالْمَتْنُ الْوَاقِي، وَدَقَّةُ لَفْظِ رِوَايَتِهِ، وَإِزَالَةُ إِشْكَالٍ عَنْ رِوَايَةِ أُخْرَى، وَغَيْرَ ذَلِكَ) .

الثاني عشر : أَنَّ صَنِيعَ الشَّيْخِينَ فِي تَخْرِيجِهِمَا لِابْنِ أَبِي حَازِمٍ أُثْبِتَ مَدَى دَقَّتِهِمَا فِي التَّعَامُلِ  
مَعَ الرِّوَاةِ الْمُنْكَلَمِ فِيهِمْ .

## توصيات الدراسة :

وقد خرجت الدراسة بالتوصيات التالية :

- أولاً : عملُ دراساتٍ حولَ ما يتعلَّقُ بحكمِ زيادةِ الرُّوَاةِ المتكلمِ فيهم .
- ثانياً : عملُ المزيدِ من الدِّراساتِ النَّطْبِيقِيَّةِ حولَ منهجِ الشَّيْخِينِ فِي التَّخْرِيجِ لِلرُّوَاةِ المتكلمِ فيهم .
- ثالثاً : عدمُ التَّسْرُعِ فِي الحُكْمِ عَلَى الرُّوَاةِ المتكلمِ فيهم فِي الصَّحِيحِينِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الكَيْفِيَّةِ الَّتِي خَرَجًا لِحَدِيثِهِ فِيهَا .

والحمد لله رب العالمين

فهرس الأحاديث الشريفة :

رقم الصفحة	صحابي الحديث	طـرف الحديث
122	سهل بن سعد	استثعمل على المدينة رجل من آل مروان
83,117	عائشة	الأسودان : التمر والماء
74	سهل بن سعد	التقى النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون
54 ، 53	أبو سعيد الخدي	الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة
118 ، 73 ، 72	سهل بن سعد	اللهم لا عينش إلا عينش الآخرة فأغفر للمهاجرين
108	سهل بن سعد	انظري غلامك النجار ، يعمل لي أعوادا
،104	سهل بن سعد	انظر ولو خاتما من حديد
84	أبو هريرة	إذا استيقظ أراه أحدكم من منامه فتوضأ فليستثن ثلاثا
54	أبو سعيد الخدي	إذا رأى أحدكم الرؤيا يوحها ، فإنها من الله
82	عائشة	إن كنا ننظر إلى الهلال ، ثم الهلال ، ثلاثة أهلة
75	سهل بن سعد	إن الرجل ليغفل بعمل أهل الجنة
87	أبو هريرة	إن العبد ليتكلم بالكلمة ، ما يتبين فيها ، يزل بها
114	عائشة	إننا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة
46	أبو هريرة	أرايتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً
93	سهل بن سعد	أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا
68	سهل بن سعد	أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدرح ، فشرب ..
59	سهل بن سعد	بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى امرأة
59	سهل بن سعد	بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فلانة
63	سهل بن سعد	بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بني عمرو
97	سهل بن سعد	بعثت أنا والساعة هكذا
111	سهل بن سعد	تذرون ما سقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
121	سهل بن سعد	جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة
103 ، 76	سهل بن سعد	جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم
278 ، 109	سهل بن سعد	جرح وجه النبي صلى الله عليه وسلم
137	سهل بن سعد	خرج النبي صلى الله عليه وسلم يصلح بين بني عمرو

111 ، 78	سهل بن سعد	دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
119 ، 60	سهل بن سعد	كَانَ بَيْنَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ ..
47	أبو سعيد الخدري	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ
65	سهل بن سعد	كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي
99	فاطمة بنت قيس	لَا نَفَقَةَ لِكَ ، وَلَا سَكْنَى
107	سهل بن سعد	لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ
70	سهل بن سعد	لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ
107 ، 79	سهل بن سعد	لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا
86	أبو هريرة	مَا أَدِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَدِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ
114	عائشة	مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ ، حَتَّى ظَنَنْتُ
119 ، 60	سهل بن سعد	مَا كُنَّا نَقِيلُ ، وَلَا نَتَعَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ
11	عائشة	مَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَا رُسُلُهُ
89	سهل بن سعد	مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
101	أبو هريرة	مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا
100	أبو هريرة	مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ
89	سهل بن سعد	هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا
111	عائشة	وَاعَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيلَ
115	عائشة	وَاللَّهِ يَا ابْنَ أَخْتِي إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ ثُمَّ الْهَلَالِ
91	سهل بن سعد	وَأَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا
106	سهل بن سعد	يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي
68	سهل بن سعد	يَا غُلَامَ أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاخَ
113	عبد الله بن عمر	يَأْخُذُ الْجَبَّارُ - عَزَّ وَجَلَّ - سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِيهِ بِيَدَيْهِ

## قائمة المصادر والمراجع :

- الباجي ، سليمان بن خلف ، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، ت : د . أبو لبابة حسين ، الرياض - السعودية ، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1406 هـ - 1986 م ، 1274/3 .
- البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الأدب المفرد ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت - لبنان ، دار البشائر الإسلامية ، ط3 ، 1409 - 1989 .
- البخاري ، محمد بن إسماعيل ، التاريخ الكبير ، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان ، حيدر آباد - الدكن ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد - الدكن .
- ..... ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، ت : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، ط1 ، 1422 هـ .
- الترمذي ، محمد بن عيسى ، سنن الترمذي ، ت : أحمد محمد شاكر (ج1 ، 2) ، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج3) ، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج4 ، 5) ، مصر ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1395 هـ - 1975 م .
- الجديع ، عبد الله بن يوسف ، تحرير علوم الحديث ، بيروت - لبنان ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، 1424 هـ - 2003 م .
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح و التعديل ، بيروت - لبنان / دار إحياء التراث العربي ، حيدر آباد الدكن - الهند / مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ط1 ، 1271 هـ - 1952 م .
- ..... ، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ، ت : أسعد محمد الطيب ، المملكة العربية السعودية ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ط3 ، 1419 هـ
- الحارث ، الحارث بن محمد ، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ، المنتقى : علي بن أبي بكر الهيثمي ، ت : د . حسين أحمد صالح الباكري ، المدينة النبوية ، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ، ط1 ، 1413 - 1992 .
- ابن حبان ، محمد ، الثقات ، ت : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، ط1 ، 1395 - 1975 .

- ..... ، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، ت : مرزوق على ابراهيم ، المنصورة - مصر ، دار  
الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، 1411 هـ - 1991 م .
- ابن حجر ، أحمد بن علي ، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، ت : د. عاصم بن عبدالله  
القيوتي ، عمان - الأردن ، مكتبة المنار ، ط1 ، 1403 هـ - 1983 م .
- ..... ، تقريب التهذيب ، ت : صغير أحمد شاخف الباكستاني ، دار العاصمة للنشر والتوزيع .
- ..... ، تهذيب التهذيب ، الهند ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، ط1 ، 1326 هـ .
- ابن حزم ، علي بن أحمد ، المحلى بالآثار ، بيروت - لبنان ، دار الفكر .
- الحمش ، عدا ب محمود ، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ، الرياض  
- السعودية ، دار حسان - دار الأمانى ، ط2 ، 1407 هـ - 1987 م .
- ابن حنبل ، أحمد ، العلل ومعرفة الرجال ، ت : وصي الله بن محمد عباس ، الرياض - السعودية ، دار  
الخانى ، ط2 ، 1422 هـ - 2001 م .
- ..... ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ت : شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد ، وآخرون ، إشراف: د عبد الله بن  
عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1421 هـ - 2001 م .
- ابن خزيمة ، أبو بكر محمد بن إسحاق (المتوفى: 311هـ) ، صحيح ابن خزيمة ، ت : د. محمد مصطفى  
الأعظمي ، لبنان - بيروت ، الناشر: المكتب الإسلامي .
- الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ، الكفاية في علم الرواية ، ت : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي  
المدني ، المدينة النبوية ، المكتبة العلمية .
- الخلف ، الدكتور عواد ، روايات المدلسين في صحيح البخاري - جمعها - تخريجها - الكلام عليها - ، دار  
البشائر الإسلامية .
- ..... ، روايات المدلسين في صحيح مسلم - جمعها - تخريجها - الكلام عليها - ، دار البشائر الإسلامية ،  
1421 هـ - 2000 م .
- ابن أبي خيثمة ، أحمد ، التاريخ الكبير - المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - ، السفر الثالث ، ت : صلاح بن  
فتحي هلال ، القاهرة - مصر ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، ط1 ، 1427 هـ - 2006 م .

- الدارقطني ، علي بن عمر ، سنن الدارقطني ، ت : شعيب الارنؤوط ، حسن عبد المنعم شلبي ، عبد اللطيف  
 حرز الله ، أحمد برهوم ، بيروت - لبنان ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1424 هـ - 2004 م .
- ..... ، سوالات حمزة بن يوسف السهمي ، ت : موفق بن عبدالله ، الرياض - السعودية ، مكتبة المعارف -  
 الرياض ، ط1 ، 1404هـ - 1984م .
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، سوالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، ت : د. زياد  
 محمد منصور ، المدينة النبوية - السعودية ، مكتبة العلوم والحكم ، ط1 ، 1414هـ .
- الذهبي ، محمد بن أحمد ، المقتنى في سرد الكنى ، ت : محمد صالح عبد العزيز المراد ، المدينة النبوية ،  
 الجامعة الإسلامية بالمدينة ، 1408هـ .
- ..... ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، ت : د. بشار عواد معروف ، بيروت - لبنان ، دار الغرب  
 الإسلامي ، الطبعة : الأولى، 2003 م ، 913/4 .
- ..... ، تذكرة الحفاظ ، ت : د. بشار عواد معروف ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1419هـ-  
 1998م .
- ..... ، سير أعلام النبلاء ، ت : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ،  
 ط3 ، 1405 هـ / 1985 م .
- ..... ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ت : علي محمد البجاوي ، بيروت - لبنان ، دار المعرفة للطباعة  
 والنشر، الطبعة: الأولى ، 1382 هـ - 1963 م .
- ..... ، المعين في طبقات المحدثين ، ت : د. همام عبد الرحيم سعيد ، عمان - الأردن - ، دار الفرقان ،  
 1404هـ ، ط1 .
- ..... ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، ت : محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب ، جدة  
 - السعودية ، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن ، 1413 هـ - 1992 م .
- أبو زرعة الرازي ، عبيد الله ، الضعفاء ، ت : رسالة علمية : سعدي بن مهدي الهاشمي ، المدينة النبوية -  
 المملكة العربية السعودية ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، ط1 : 1402هـ/1982م .
- الزركلي ، خير الدين بن محمود ، الأعلام ، دار العلم للملايين ، ط15 ، 2002 م .

سبط ابن العجمي ، إبراهيم بن محمد ، التبيين لأسماء المدلسين ، ت : يحيى شفيق حسن بيروت-لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1406 هـ - 1986 م .

السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1403 هـ .

سعد ، قاسم علي ، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال ، دبي-الإمارات ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، ط1 ، 1422 هـ - 2002 م .

ابن سعد ، محمد ، الطبقات الكبرى ، ت : إحسان عباس ، بيروت-لبنان ، دار صادر ، ط1 ، 1968م ، 424/5 .

سلامة ، محمد خلف ، لسان المحدثين ، مصدر الكتاب : ملفات وورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث ، ثم على المكتبة الشاملة ، (الموصل: 14 / 2 / 2007) .

السوالمة ، عبد الله بن مرحول ، ملامح كلية من منهج الحافظ أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل ، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم التربوية والإسلامية ، المملكة العربية السعودية - الرياض ، م 13 ، العدد (2) ، (1421هـ - 2001م) .

السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، طبقات الحفاظ ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1403 هـ ، 100 .

ابن شاهين ، عمر ، تاريخ أسماء الثقات ، ت : صبحي السامرائي ، الكويت ، الدار السلفية ، ط1 ، 1404 هـ - 1984 م .

..... ، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك ، ت : محمد حسن إسماعيل ، لبنان - بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1424 هـ - 2004 م .

..... ، المختلف فيهم ، ت : عبد الرحيم القشغري ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، مكتبة الرشد ، ط1 ، 1420 هـ .

ابن أبي شيبه ، عبد الله بن محمد ، المصنف في الأحاديث والآثار ، ت : كمال يوسف الحوت ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، مكتبة الرشد ، ط1 ، 1409 .

..... ، مسند ابن أبي شيبة ، ت : عادل بن يوسف العزازي ، و أحمد بن فريد المزيدي ، الرياض -

السعودية ، دار الوطن ، ط1 ، 1997م .

ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن ، معرفة أنواع علوم الحديث ، ت : عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين

الفحل ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1423 هـ / 2002 م .

طوالبه ، محمد عبد الرحمن ، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، عمان - الأردن ، ط 2 ، 1421هـ-2000م .

..... ، شبه المقرون من الرواة في صحيح الإمام البخاري، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد السابع عشر، العدد

الثالث، 2002م .

ابن عبد البر ، يوسف ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، ت : مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد

عبد الكبير البكري ، المغرب ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ .

..... ، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم ، بيروت -

لبنان ، دار الكتب العلمية .

العجلي ، أحمد ، تاريخ الثقات ، دار الباز ، ط1 ، 1405هـ - 1984 م .

العراقي ، أحمد بن عبد الرحيم ، المدلسين ، ت : د رفعت فوزي عبد المطلب ، د. نافذ حسين حماد ، دار

الوفاء ، ط1 ، 1415هـ-1995م .

..... ، شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي ، ت : عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل ، بيروت -

لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1423 هـ - 2002 م .

العقيلي ، محمد بن عمرو ، الضعفاء الكبير ، ت : عبد المعطي أمين قلجعي ، بيروت - لبنان ، دار المكتبة

العلمية ، ط1 ، 1404هـ - 1984م .

..... ، الضعفاء الكبير ، مصر ، ت : الدكتور مازن السرساوي ، دار ابن عباس ، 2008 م .

أبو عوانة ، يعقوب بن إسحاق ، مستخرج أبي عوانة ، ت : أيمن بن عارف الدمشقي ، بيروت - لبنان ، دار

المعرفة ، ط1 ، 1419هـ - 1998م .

العوني ، حاتم بن عارف ، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ، السعودية - الخبر ، دار الهجرة ، 1418 هـ .

..... ، إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية ، اعتناء : هاني بن منير السويهي ،

القصيم - السعودية ، دار الصميعي ، ط1 ، 1428هـ/2007م .

العيني ، محمود بن أحمد ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بيروت- لبنان ، دار إحياء التراث العربي .

القاضي عياض ، عياض بن موسى ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، ت : جزء 1: ابن تاويت الطنجي ،

1965م ، ت جزء 2، 3 ، 4 : عبد القادر الصراوي ، 1966م - 1970م ، جزء 5 : محمد بن شريفة ،

جزء 6، 7، 8 : سعيد أحمد أعراب ، 1981م - 1983م ، المغرب ، الناشر : مطبعة فضالة - المحمدية ،

ط1.

ابن ماجه ، محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجه ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية .

مالك ، مالك بن أنس ، موطأ الإمام مالك ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت - لبنان ، دار إحياء التراث

العربي ، 1406 هـ - 1985 م .

ابن المديني ، علي بن عبد الله ، سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، ت : موفق عبد

الله عبد القادر ، الرياض - السعودية ، مكتبة المعارف ، ط1 ، 1404هـ .

المزي ، يوسف بن عبد الرحمن ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، ت : د. بشار عواد معروف ، بيروت -

لبنان ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1400 هـ - 1980م .

مسلم ، مسلم بن الحجاج ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت- لبنان ، دار إحياء التراث العربي .

..... ، الكنى والأسماء ، ت : عبد الرحيم محمد أحمد القشقري ، المدينة - السعودية ، عمادة البحث العلمي

بالجامعة الإسلامية ، ط1 ، 1404 هـ /1984م .

المعلمي اليماني ، عبدالرحمن ، الاستبصار في نقد الأخبار ، ت : سيدي محمد الشنقيطي ، الرياض -

السعودية ، دار أطلس للنشر والتوزيع ، سنة النشر: 1417 هـ .

..... ، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، بيروت - لبنان - المكتب الإسلامي ، ط2 ، 1406 هـ -

1986 م .

..... ، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة ، بيروت - لبنان ،

المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب ، 1406 هـ / 1986 م .

ابن معين ، يحيى ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ت : د. أحمد محمد نور سيف ، مكة - السعودية ،

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط1 ، 1399 هـ - 1979 م .

..... ، معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد

الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز ، ت : ج1 : محمد كامل القصار ، دمشق -

سوريا ، مجمع اللغة العربية ، ط1 ، 1405 هـ - 1985 م .

النسائي ، أحمد بن شعيب ، المجتبي من السنن = السنن الصغرى للنسائي ، ت : عبد الفتاح أبو غدة ، حلب

- سوريا ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط2 ، 1406 هـ - 1986 م .

..... ، ذكر المدلسين ، ت : الشريف حاتم بن عارف العوني ، مكة المكرمة ، دار عالم الفوائد ، ط1 ،

1423 هـ .

النووي ، يحيى بن شرف ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، بيروت - لبنان ، دار إحياء التراث العربي ،

ط2 ، 1392 هـ .

## abstract

Al-dhayyim, ma'moun mohammad .Al-shaykhan's Methodology in Transferring Abd Alazz Ibn Abi Hazim Hadith . An empirical study . Maasterr thesis , Yarmouk University . 2015 . super visor : Dr-Mohammad abde .

This study aimed at unvestigafing and discussing the scholars speech in abd al-aziz bin abi hazim hadith . as one off narrators in both al-sahih ,and investigating al-shaykhan's methodology in tansferring , and indicating the benefites of this transferring . the study concluded a set of findings , such as : most scholars documented as bin abi hazim in middle documentation , and what amistake that is put in it , weather bee special mistake in specialized issues or in a small mistake which is't called as primary mistake both al-shykhan avaided the high miistake and transferred for it either relating or following or just relating , or just following , but two hadith's in al-bukarii were not transferred as following , so one of them has following and the other has an evidience out side al-sahih , and five hadith's in muslim where not transferred as following , and three off them were transferred as evidience and all these five hadiths had following out side al-sahih , that referes that both al-shaykhan don't transfer for hazim , also there transferring for abi hazim has benefites related to isnad , such as the rise of Isnad , also benefites that related to Matn , such as increasing the matn . the study gives some recommendation's such as conducting studies about what is related to the judge of narrators increasing who were mentioned in both sahih .

Key words : Bin Abi Hazim , Al -Shaykhan's , Methodology